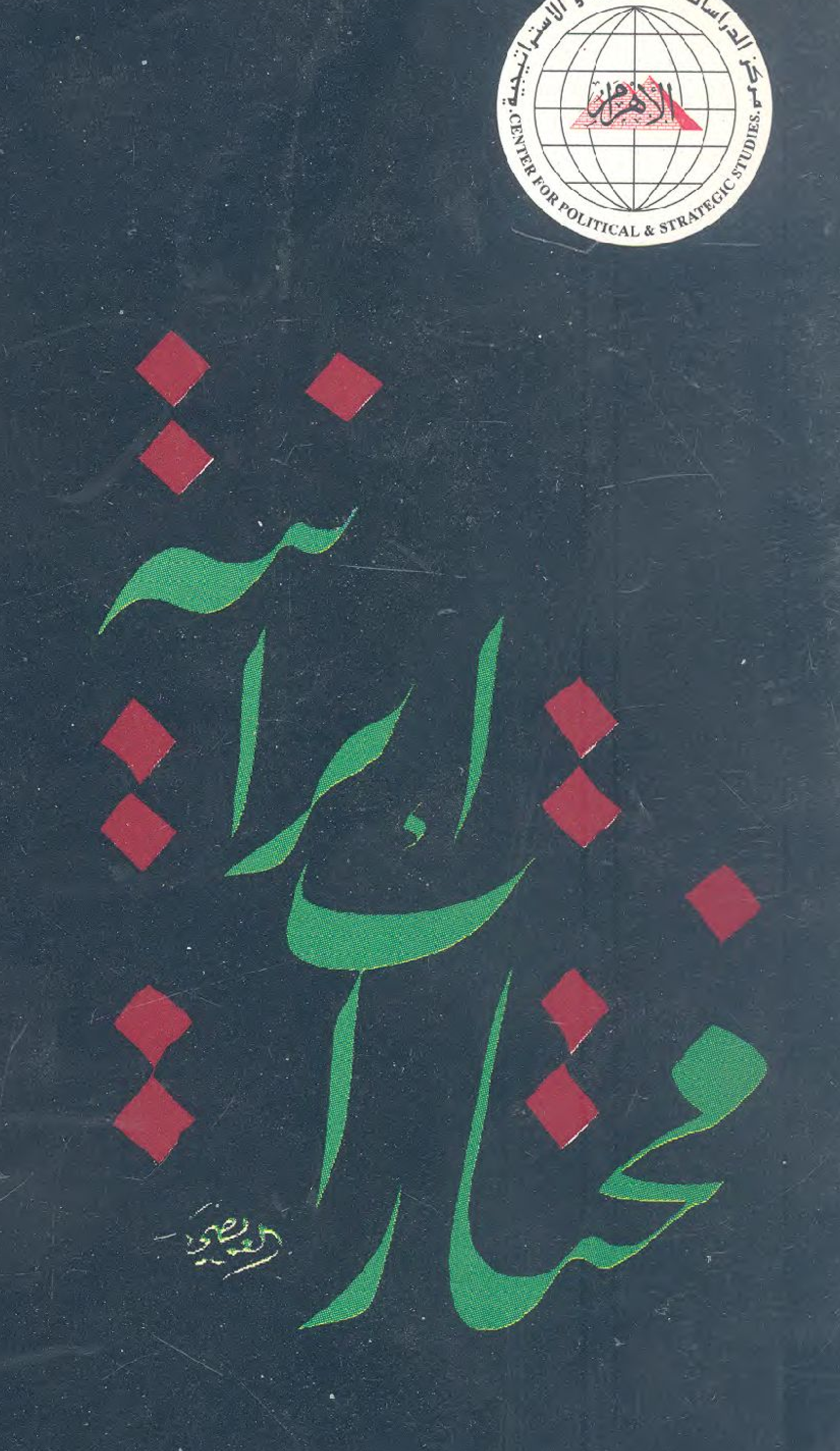


السنة الأولى - العدد الثانى عشر - يوليو ٢٠٠١

١٢



السنة الأولى ـ العدد الثانى عشر ـ يوليو ٢٠٠١

صورة الغلاف :
نافذة زجاجية من درب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان ـ إيران

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

◆ افتتاحية ◆

إيــــــران والعـــــرب بعـــــد

بالطبع، إيران لم تعد هى إيران بعد الإنتخابات الرئاسية، على الأقل بالنسبة لمكانة الدعوة الإصلاحية فى تطوير أداء النظام السياسى الإيرانى. هذا لا يعنى أننا نتصور أن نتائج تلك الإنتخابات سوف تؤثر فى ثوابت النظام، فهذه الثوابت راسخة لأسباب كثيرة من أبرزها أن رائد الدعوة الإصلاحية الحالية وهو الرئيس السيد محمد خاتمى ملتزم بهذه الثوابت، أو أن هذه الثوابت جزء منه، بحيث أنه لو تخلى عنها لن يكون هو نفسه محمد خاتمى. الثوابت راسخة وقوية والرئيس خاتمى من أهم المدافعين عنها، ولكن الدعوة الإصلاحية هدفها التصدى للإنحرافات، أو على الأقل، للتحريفات التى أصابت الأهداف الإستراتيجية للثورة الإيرانية بفعل تراكمات الزمن، والتصدى لما تم إغفاله أو تغافله من مواد الدستور، بحيث يتم ادخال إصلاحات على سلوكيات النظام وممارساته، وتصحيح المسار على قاعدة الدستور والأهداف الإستراتيجية للثورة الإيرانية من خلال السعى إلى إقامة دولة القانون، وتأكيد مكانة الشعب وإرادته، وأخيرا تحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية السياسية وفى المقدمة منها الحريات الديمقراطية.

لقد حمل الرئيس خاتمى مسؤولية هذه الدعوة الإصلاحية، وسانده الشعب فى دعوته من خلال صنع ملحمة الثانى من خرداد (مايو ١٩٩٧) التى توجته رئيساً فائزاً بجدارة على منافسه القوى على أكبر ناطق نورى بنسبة ٧٠٪ من أصوات المشاركين فى العملية الإنتخابية. وعلى مدى أربع سنوات ظل الرئيس خاتمى يكافح فى ظروف صعبة مؤيداً بمنظمات وهيئات جبهته الثانى من خرداد وفى مقدمتها «جبهته المشاركة» ومسنوداً من جماهير الشعب الإيرانى فى مواجهة التيار المحافظ الرافض للدعوة الإصلاحية والمتمرس والمتحصن بعدد من أهم مؤسسات صنع القرار والقوة السياسية فى النظام الإيرانى والمتدثر بعباءة الولى الفقيه (مرشد الجمهورية) السيد على خامنئى.

لقد بقى الرئيس خاتمى، على مدى تلك السنوات الأربع الماضية، وفياً لتعهده للسيد على خامنئى وللجمهورية الإسلامية وللشعب الإيرانى، سعى إلى الإصلاح وتحمل الضغوط الهائلة، ولم يفصح عن معاناته للشعب خشية أن تحدث فتنة شعبية تهدد الوحدة الوطنية.

رضى بالحد الأدنى من الإنجازات على أمل أن تأتى الفرصة لتحقيق المزيد والأفضل دون تجاوز لمنهج «الاعتدال» الذى اتبعه فى التعامل مع منافسيه، الذين أساءوا للدعوة الإصلاحية وتركيزها على الحريات الديمقراطية وسيادة القانون واعتبروها دعوة تغريبية وأمريكية، كما استخدموا مؤسسة القضاء لإغلاق الصحف واعتقال المفكرين لاستئصال الدعوة من جذورها.

وعندما حاول الرئيس خاتمى أن يلجأ إلى التلميح، دون التصريح، حفاظاً على التماسك الوطنى، وألمح إلى أنه كرئيس للجمهورية مهمته تنفيذ الدستور وحمايته عاجز عن تحقيق المهمة، وكان يريد بذلك أن يتدخل مرشد الجمهورية لدعمه فى مواجهة الضغوط والتجاوزات التى تحدث، تعرض لهجوم شديد واتهم بأنه يسعى للحصول على صلاحيات جديدة على حساب صلاحيات المرشد، ووصل التطرف بالبعض أن طالب بإلغاء منصب رئيس الجمهورية كلية واستحداث منصب رئيس الوزراء وجعله تابعاً مباشرة للمرشد.

كانت أربع سنوات شديدة الصعوبة تحملها خاتمى صابراً محتسباً ولم يسمح لنفسه أن يبوح للشعب بما يعانى. اتهم من جانب معارضيه من غلاة المتطرفين بأنه يسعى إلى تقويض ركائز الجمهورية الإسلامية بدعوته الإصلاحية، كما اتهم من بعض غلاة المتطرفين من الإصلاحيين، بالمهادنة والضعف والوسطية والعجز عن تحمل مسؤولية الدعوة الإصلاحية، ووصل الأمر لدرجة مطالبة بعضهم بإيجاد مرشح إصلاحى بديل له يكون أكثر راديكالية وعزيمة كرئيس للجمهورية.

رغم ذلك استقر رأى الرئيس على الصمت حتى جاءت اللحظة الحاسمة لتقديم أوراق تجديد ترشيحه فلم يستطع أن يمنع نفسه من البكاء ليس عن ضعف ولكن عن عزة، بعد أن حسم تردده فى أن يقدم على خوض معركة الرئاسة وفاء لعهده مع الشعب ولم يجد ما يقوله فى مثل هذه اللحظة الدرامية والدموع تنهمر من عينيه «لدى رأسمال بسيط هو ماء وجهى الذى حصلت عليه بمحبة الشعب ودعمه لى فى الساحتين الداخلية والخارجية».

كانت المعركة الإنتخابية عنيفة، عجز فيها المحافظون عن تقديم مرشح منافس للرئيس خاتمى لكنهم تعمدوا تفتيت وبعثرة الأصوات بتقديم عدد وافر من المرشحين على أمل حرمان خاتمى من الفوز فى الجولة الأولى وإجباره على خوض جولة إنتخابية ثانية، كما حرصوا على صرف أنظار الناخبين عن المشاركة فى العملية الإنتخابية سواء بإشاعة مناخ إنتخابى يؤكد حتمية فوز الرئيس بما يشيع الكثيرين على عدم التحمس للذهاب إلى مراكز الإقتراع، أو بتأخير موعد الإنتخابات كى تتزامن مع موسم العطلات الدينية كى لا تحقق الإنتخابات إقبالاً شعبياً والهدف من هذا كله النيل من مكانة خاتمى ومكانة الدعوة الإصلاحية وإفقاد الرئيس والإصلاحيين شجاعة القدرة على المبادأة ومواصلة المشوار، واعتبار أن انخفاض نسبة التصويت أو تراجع الأصوات المؤيدة لخاتمى عن معدل الـ ٧٠٪ الذى حققه فى الإنتخابات السابقة دليل مؤكد على فشل البرنامج الإصلاحى.

نتائج الإنتخابات بددت كل هذه التوقعات التى كان يأمل فيها المحافظون، حيث جاءت نسبة التصويت عالية وفاز الرئيس خاتمى بدعم ٨٨ و ٧٧٪ من إجمالى المشاركين فى التصويت.

هذه النتائج جعلت السيد على خامنئى مرشد الجمهورية يبدى حماسه فى الإشادة بما حدث ويشيد بالشعب الإيرانى ويعتبر ما حدث إستفتاءً شعبياً على صلاحية نظام الجمهورية الإسلامية.

الجديد فى موقف خامنئى هو تحمسه فى الإشادة بالشعب الإيرانى ومكانته، حيث أكد على أن «الشعب هو الأساس فى نظام

الانتخابات الرئاسية

الجمهورية الإسلامية ، والبرلمان هو رأس كل الأمور». وكان هذا القول حسماً للخلاف المفتعل من جانب غلاة المحافظين بين مكانة الشعب ومكانة الولى الفقيه (مرشد الجمهورية). كلام خامنئى كان حاسماً فى هذه المسألة بقوله: «لسنا شيئاً من دون الشعب، الشعب هو العامل المحدد ، والجذور العميقة لهذا النظام».

من هنا نقول أن إيران بعد الإنتخابات الرئاسية ليست هى إيران قبل الإنتخابات ، وهذا التحول له دلالاته:

– فالرئيس خاتمى بات مفوضاً من الشعب بمواصلة مسيرة الإصلاح ، وأى تقاعس من جانبه سيفسر حتماً على أنه نكوص بالوعد والعهد، ولذلك فإنه على الرغم من أن خاتمى أكد أنه لن يحيد عن « منهج الاعتدال» فإنه لم يفرط بأى حال من الأحوال فى جوهر الدعوة الإصلاحية، مع الأخذ فى الإعتبار ضرورة التنسيق بين التنمية السياسية والعدالة الإجتماعية لصالح تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة (السياسية والإقتصادية و الإجتماعية).

– إن السيد على خامنئى سيدعم البرنامج الإصلاحى مع الحفاظ على الوحدة السياسية للنظام . فتصديه للبرنامج الإصلاحى يعنى دخوله فى مواجهة مباشرة مع الشعب الذى سبق أن أكد أنه صاحب الفضل فى دعم – والحفاظ على– نظام الجمهورية الإسلامية . وهذا يعنى أن خامنئى إن لم يصبح فى صف خاتمى فلن يكون ضده .

– أن التيار الإصلاحى لن يتسامح مع خاتمى فى أى تراجع عن الدعوة الإصلاحية . وقد بدأت بشائر ذلك فى شكل ضغوط تحذيرية من أن خاتمى ربما يكون آخر رئيس لإيران من أصحاب العمائم إذا لم يستطع أن ينتصر لبرنامجه الإصلاحى وللثورة والديموقراطية ، كما ظهر فى شكل ترشيحات لأعضاء الحكومة الجديدة تدفع بترجيح خيار المجيئ بحكومة من الإصلاحيين استناداً إلى التصويت الشعبى لصالح خاتمى فى الانتخابات ، واعتماداً على الأغلبية المريحة للإصلاحيين داخل مجلس الشورى (البرلمان)، حيث سيتم التصويت على أشخاص الوزراء المرشحين .

هذه التطورات توضح أيضا أن السياسة الخارجية الإيرانية ستكون أكثر انسجاما مع تلك التطورات الحادثة فى الداخل باتجاه دعم البرنامج الإصلاحى خصوصا التمسك بالدعوة للديموقراطية والحرية فى الداخل وبرنامج نزع التوترات وتهدئة الخلافات مع الدول المجاورة والسعى إلى جعل العلاقات بين الأمم والشعوب على أساس من حوار الثقافات والحضارات كبديل للصراع بينهما .

هذا يعنى أن أمام الرئيس خاتمى فرصة سانحة لإحداث تطوير فى العلاقات الإيرانية – العربية والنهوض بمستوى هذه العلاقات .

ولقد بدأت تظهر بعض الاجتهادات بخصوص ما سوف تسلكه السياسة الخارجية الإيرانية مع العرب فى السنوات القادمة . ويمكن تلخيص هذه الاجتهادات على النحو التالى :

– إعطاء أولوية للقضية الفلسطينية كمحور للعلاقات الإيرانية– العربية، على أساس من الموقف المبدئى الداعم لكفاح الشعب الفلسطينى من أجل حريته واستقلاله الوطنى . وسوف تسعى إيران إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع الدول العربية على هذا الأساس مع الاحتفاظ بحقها المبدئى فى عدم الاعتراف بالكيان الصهيونى .

– تفهم خصوصيات كل دولة ومستلزمات سيادتها ووحدة أراضيها ، وعدم التدخل بأى شأن يعتبر داخليا حسب الأعراف والتقاليد الدولية المعترف بها ، والتعامل مع الجميع على قاعدة تكافؤ الفرص ، واحترام كل طرف للطرف الآخر بغض النظر عن حجم الثقل السياسى أو حجم نفوذه الإقليمى أو الدولى .

– فيما يتعلق بالملفات العالقة مع كل دولة فإن البرنامج العملى الذى سوف تلتزم به حكومة الرئيس خاتمى سوف يسلك الخطوات التدريجية التالية :

❖ اعتماد منهج المصارحة والمكاشفة واستماع حجج الجانبين ، وخصوصيات فهم كل طرف للمشكلة .

❖ تكثيف وإرساء الحوار منهجاً وحيداً لصناعة إدراك متبادل لكيفية تشكل الفهم الخاص لكل طرف .

❖ البدء بمد جسور الثقة المتبادلة ، ومحاولة إيجاد حلول مرضية للطرفين .

❖ البحث عن صيغ بديلة طويلة الأمد تقوم على تفاهم الجانبين بأهمية التحديات الكبرى التى تحيط بالجانبين والتى قد تمنع تحقق الحلول السريعة ، لكنها غير مبررة للقطيعة أو الخصومة أو التحريض المتبادل .

هذه الاجتهادات تعنى أن الحكومة الإيرانية سوف تنهج سياسة خارجية تقوم على أساس بناء الثقة مع الدول العربية كمقدمة لابد منها لتأسيس قواعد التعاون المشترك .

الدول العربية مطالبة هى الأخرى بأن تبادل إيران نفس هذا الحرص على بناء الثقة والشروع فى تأسيس مرتكزات للتعاون الحقيقى وتقوية روابط الاعتماد المتبادل بين إيران والدول العربية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد لتجنيب المنطقة دوافع وحوافز الصراع الذى لم يؤد إلا إلى إعطاء الأولوية للأمن العسكرى كحاكم للعلاقات العربية – الإيرانية ، ولمجمل التفاعلات الخليجية بكل ما تسبب فيه ذلك من استنزاف للثروات والطاقات وهدر الإمكانيات وإضاعة فرص التعاون والنهوض الحضارى المشترك فى وقت يسعى فيه العدو المدعوم أمريكيا بخوض صراع وجود مرير مع الشعب الفلسطينى ليجعل من سيطرته على كل فلسطين قاعدة للتسلط على المنطقة بأكملها بتحالفاته الدولية والإقليمية .

مطلوب من إيران أن تسعى للعرب ، ومطلوب من العرب أن يسعوا إلى إيران ، وقبل أن يسعوا عليهم أن يفهموا إيران ويعرفوا إيران وما يحدث فى إيران . ويجيئ العدد الحالى من «مختارات إيرانية» بما يتضمنه من ملف خاص عن «انتخابات الرئاسة الإيرانية» ليوضح للعرب بعض ما يحدث فى إيران .

د. محمد السعيد إدريس



الانتخابات الرئاسية الإيرانية

- ملف خاص -

مؤتمر صحفى عالمى بحضور ٤٥٠ مراسلا صحفيا

٢٠ سؤالا للرئيس خاتمى

■ جريدة انتخاب - ٦ يونيو ٢٠٠١

عقد رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمى مؤتمرا صحفيا عالميا موسعا شارك فيه جمع غفير من مراسلى الصحف ووكالات الأنباء العالمية وصل عددهم إلى ٤٥٠ مراسلا ومصورا إيرانيا وأجنبيا، وذلك عشية اختتام الحملة الانتخابية الرئاسية فى إيران، أجاب فيه الرئيس على عدد كبير من الاسئلة، وكان الهدف منه توضيح البرنامج الانتخابى لخاتمى، وبرنامجه للسنوات الأربع القادمة إذا فاز فى الانتخابات. كانت اجابات الرئيس بمثابة تقديم كشف حساب للسنوات الأربع الماضية ومؤشرات لبرنامجه فى الحكم خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقد حرص الرئيس خاتمى على أن يؤكد أن اجاباته ستأتى بصفته مجرد مرشح للانتخابات الرئاسية وليس بصفته رئيسا للجمهورية.

وفيما يلى نص هذا المؤتمر الصحفى شديد الأهمية:

*** إنه لمن دواعى سرورى أن تتلقى اسئلة المراسلين بعد أربع سنوات من رياستكم. وسؤالى هو: لقد نص الدستور على مفهوم الاستفتاء وكيفيته، وقد جاءت تأكيدات أصدقائكم دوما، خلال الدعايات الانتخابية لهذه الدورة، انه ليس لدينا انتخابات بل هى استفتاء. وأنتم كونكم راع للدستور، لا تقبلون بذلك، أن منافسيك لا يعتبرونك معارضا للاصلاحات على الاطلاق، ومن هذا المنطلق يصبح اصدقاؤكم هم المعارضون للاصلاحات. هل فى اعتقادكم إن هذا الوضع لا يعد خداعا للرأى العام؟**

- كما قلت - ايها المراسل المحترم - إن الاستفتاء من الناحية الرسمية أمر آخر وهيكل قائم بذاته ورسميا لسنا بصدد استفتاء بل انتخابات، والجدير بالذكر أن هذه الانتخابات فى دورتها الحالية بالغة الحساسية.

وأيا كان اختيار الشعب الإيرانى، فلابد أن نحترم رغباته، كل أملى أن أطمئن طالبى الاصلاح من افراد الشعب الإيرانى - على الرغم من كفاحهم الطويل - إن الاصلاح سيتحقق، وسيختار الشعب منهج التقدم واستقلال البلاد والديمقراطية وطوى صفحة الماضى ودعم البنية الاساسية والاقتصادية للبلاد وطريقة رفعة الشعب الإيرانى ونظامه فى العالم.

وكما قال الأخ العزيز إن الاصلاحات تغطى اليوم كل إيران، وأنا اشكر الله أن القلة من المعارضين للاصلاح هم من ينكرون ذلك. فمن أهم اوجه هذه الاصلاحات، القائمة على الدستور والتى تحقق المثل العليا للثورة الاسلامية، الديمقراطية الدينية. وبناء على ذلك، فإن ما نحن بصدده الآن هو الانتخابات التى من خلالها سيختار الشعب المنهج والأسلوب الخاص بمسيرة التقدم، وعلى الجميع احترام رأى الشعب، أما ما يقوله الآخرون أو يرنون اليه، فعليك التوجه إليهم بالسؤال عنه، اشكر الله اننا نحيا فى دولة تتعدد بها التيارات والأحداث والتوجهات وشعبها يتمتع بحرية الاختيار

والانتقاء، وإن شاء الله سيكون الاختيار للشعب وسيحترم الجميع رأى الشعب.

*** مع التطورات التى تشهدها الساحات المحلية والدولية، هل تتوقعون تحريكا نحو تطبيع العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية؟ وما هى وجهة نظركم فى الخطوات التى أتخذت لرفع الحظر عن إيران وليبيا وهل ستؤثر فى تطبيع العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية؟**

ـ لقد تحدثت فى هذا الشأن مرارا باقتضاب احيانا وبإسهاب فى أحيان أخرى، اننى لا أرى اية موانع فى العلاقات بين الشعبين الإيرانى والأجنبى، ولكن اعتراضنا قائم على سياسة الساسة الأمريكيين، وللإيضاح سأتناول نقطة واحدة، حتى لا يعارض الساسة الأمريكيين ضغوط بعض المؤسسات (اللوبى) فى التوجه إلى إيران والتواجد الاقتصادى بها تحقيقا لمصلحة الشعب الأمريكى وشركائه، يجب عليهم إحداث تغييرات اساسية فى مفاهيمهم. أولا: عليهم مراعاة مصالح الشعب وتغليبها وتقديم الوضع الداخلى على الشئون الدولية، ومن الطبيعى أن الحظر القائم والاتهامات الأمريكية المتكررة لإيران، يعيقان اقامة علاقات طبيعية.. ومن المؤكد انه لو اشترط شخص ما شروطا مسبقة لإقامة علاقات مع شخص آخر، سيقع على الأخير ظلما، ومن المؤكد أيضا أن هذا الظلم سيلحق بالشخص الذى اضرت سياسته بالشعب الإيرانى اضرارا بالغة، وأملى أن يشهد المستقبل تغيرا جذريا فى الرؤية الأمريكية يصب فى صالح العلاقات الدولية العامة والمصالح طويلة الأجل للشعب الأمريكى.

*** يتضح ان الشعب خلال الانتخابات السابقة قد صوّت لصالح حكومة ذات بناء جديد، فلماذا طالب الشعب بمطالب لم يحصل عليها من الحكومات السابقة. فى نفس الوقت عطلت بعض المؤسسات المعارضة للإصلاح تطبيق الديمقراطية الدينية خلال السنوات الأربع الماضية، والآن لو تفضلتم ما هى المعوقات التى ستعيق تحقيق مطالب الشعب وتنفيذ برنامجكم الاصلاحى، خلال السنوات الأربع القادمة، وما هى ضماناتكم للمجتمع والحكومة.**

ـ لقد ادت الثورة الإسلامية فى إيران إلى قيام نظام جمهورية إيران الإسلامية وكان هذا مطابقا للمطلب التاريخى للشعب، وقد قلت مرارا أن الشعب كان يطالب بالاستقلال والحرية والتقدم طيلة المئتى عام الماضية، وقد تحقق هذا المطلب التاريخى فى ظل الثورة الإسلامية وتناغم مع الهوية الدينية والثقافية للمجتمع، وعلى اساس استقلال وحرية جمهورية إيران الإسلامية سيطرت سلطة الشعب على مصيره واعتبر أن طريق النجاة والتقدم يتحقق من خلال اقرار الديمقراطية والتناغم مع المواقف الدينية للمجتمع وثقافته. ومنهج الاصلاحات يتلخص فى تطبيق هذه الحركة على المؤسسات وتحقيق كافة أبعاد هذا المطلب التاريخى لشعب إيران.. وأعتقد أن ما يبقى هو هذا المطلب والارادة وأن ما دون ذلك يتشرذم ومآله إلى الزوال.

إن تنفيذ الاصلاحات اليوم بهذا المعنى هو تنفيذ عام. من حسن الحظ أن كل نفس من هذه الاصلاحات يؤكد دائما الديمقراطية. ومن وجهة نظرى أن من يعارض هذا المنهج بتطرف مرفوض عن الرأى العام. الاعتدال شرط واجب لتحقيق تقدم الاصلاحات والاستقرار فى المجتمع وتطبيق الديمقراطية. والاعتدال مقبول من الرأى العام، وكل من يتعامل مع الرأى العام ويبغى استمالته، يجب عليه أن يتناول بالحديث والإصلاحات، الاعتدال، التقدم، محاربة الفساد من الجوانب السياسية والاقتصادية وكافة الجوانب. ولا اعتقد، لو أردنا تقييم هذه السنوات الأربع الماضية، أن نحصى إلا ما سبق ذكره من خلال الحديث الرسمى أو أغلب الاحاديث. إن المقارنة بين المجال الانتخابى فى الدورة الرئاسية الثامنة ومثيله فى الدورات السابقة، تجسد هذا التغيير والذى بدوره يوضح بدرجة أكبر المطلب العام. لقد عرضت سابقا أن الإصلاحات تجرى فى اطار الدستور، ومن حسن الحظ، أنه وفقا للدستور فإن رأى الشعب هو بناء وأساس النظام، فكافة اركان النظام، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ناجمة عن رأى الشعب. وفى المقابل تتحملون المسئولية. يجب علينا السعى للتقدم متسلحين بالاعتدال والصبر الذى يشكل المدافع الأساسى عن هذه الحركة، وتحمل الصعاب لتحقيق مطلب وصحوة الشعب ومثله العليا، إننى مطمئن تماما لهذا المنهج والضامن الأساسى هو شعب إيران ذاته، حيث يفى تواجده الفعلى فى الميدان بدور أكثر من ممتاز لتحقيق النصر.

*** سعى البعض خلال السنوات الأربع الماضية إلى زرع العنف فى مجتمعنا، أريد أن أعرف، هل ستستمر هذه الأوضاع خلال السنوات الأربع المقبلة؟ وماهى التدابير القانونية التى ستتخذ فى مقابل هذا الفكر والمنهج؟**

ـ شكرا: إن مثل هذه الأمور نصطدم بها خلال الفترة الانتخابية على الأصعدة الاجتماعى والانسانية، وحتى الدينية، فإذا ما سلمنا بحق الشعب فى تقرير مصيره، وطبعا مع توافر الحرية والنقد وخاصة استخدام القوة، ومع غياب الضوابط، ينتهى الأمر إلى الفساد ولا يمكننا تحقيق مبدأ حق الشعب فى تقرير مصيره.

إن استخدام العنف من قبل افراد رفضهم الشعب ويعملون للسيطرة على المجتمع بالقوة ويتوهمون انصراف الشعب عن مطالبه أو حتى تغيير هذه المطالب، باستخدام العنف وإرهاب المجتمع، يؤدى إلى نتائج عكسية على مر التاريخ. فالعنف لا يولد إلا العنف، حيث سيلجأ الشعب الذى يضيع صوت مطالبه، لإتباع اساليب أخرى لتحقيق هذه المطالب غير الأساليب المنطقية والقانونية، وستقود هذه الأعمال، المجتمع إلى الفوضى والانفجار، الأمر الذى قد يرغم مستخدمى القوة إلى الرضوخ، فى ظل عالم اليوم بما يملكه من تكنولوجيا اتصالات، وذيوع المطالبة بحق الشعوب فى تقرير مصيرها، فلا سبيل لتحقيق الديمقراطية إلا بإقرار المجتمع المدنى.

من المؤكد أن هذا المجتمع الديمقراطى سيكون أكثر استقرار لو أقيم على رغبة ونزعة تاريخية وهوية قومية. مع

اسس ومبادئ الدين الإسلامى دين الله الذى يدعو للمحبة بين عباد الله، وللأسف مخطؤون اولئك الذين يعتبرون الحدود الإسلامية عقوبة وعنف. فمن المتفق عليه أن تلك الحدود وضعت لمنع تفشى العنف فى المجتمع والجور على حقوق الآخرين. لذلك حافظ المجتمع على توازنه، إن الاستمرار فى هذا النهج يتطلب سعينا لتحقيق رغبات الشعب وترسيخها فى المجتمع، مع دعم المؤسسات الدينية والمساءلة الدائمة من الشعب للحكومة، وأيضا تأقلم الشعب مع الحكومة، وتطابق المتطلبات مع المقاييس والأسس المقبولة وإمكانيات المجتمع، والسعى لتكون الحكومة مثمرة، ونقل الحوار عبر قنوات المؤسسات الدينية، وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، إلا أن الطريق سيستمر دون تراجع. إننى فى أى موقع مسئولية أرفض العنف، فليطمئن الشعب إلى أن الشخص الذى سيختاره سوف يمضى فى هذا الطريق، على أى حكومة ستتحمل المسئولية، أن تسدد التكاليف فلا كنز بلا عذاب، والمهام العظام تتطلب سداد فواتير باهظة.

من البديهى اننى إن لم أتول الأمر، فلن يتحقق لى استكمال الهيكل الإسلامى، لكن فليطمئن الشعب، إن الحكومة التى ستتولى الأمر لديها الدراية الكافية والسبل ممهدة بدرجة أكبر لخدمة الشعب، وهذا الأمر يحسب فى نجاحات الحكومة.

فعلى الرغم من انخفاض اسعار البترول والجفاف والمشاكل السياسية التى استنفدت طاقات الحكومة، إلا أنها وضعت نصب أعينها الشئون الاقتصادية. من الجائز أن هناك منافسة بين أغلب الأعزاء لتحمل مهام رياسة الجمهورية والقيام بهذا الأمر. وهذا انعكاس للتقدم الذى حققته الحكومة التى هى على استعداد اكثر مما مضى لتحمل مسئولياتها وتحويل الأوضاع لتكون أكثر مواءمة.

*** بالأمس انتشر عدد من مراسلى وكالة انباء C. N. N يسألون عشرات من الإيرانيين عن السؤال الذين يرغبون فى توجيهه إلى الرئيس الإيرانى، وقد اجمع غالبيتهم على: ماذا سيفعل الرئيس القادم لمواجهة البطالة؟ وما هى خطواته لتوفير فرص العمل؟ وإننى نيابة عن الإيرانيين اتوجه بالسؤال: ماذا ستفعلون إزاء ذلك، وهل سيتسلل اليكم اليأس من متابعة اصلاحاتكم الاقتصادية خلال السنوات الأربع لرياستكم القادمة لإيران؟ وهل تعتقدون ان هذه الاصلاحات ستاتى بنتيجة؟**

- سأبدأ بالاجابة من حيث انتهيت، إننى - على العكس مما يعتقد الكثيرون - مفعم بالأمل فيما يتعلق بنتائج اصلاح الهيكل الاقتصادى. خاصة وأن هذا الأمر يتطلب النظر إلى المدى البعيد. وبدون اصلاح الهيكل الاقتصادى، سيقضى على التنمية والتقدم الاقتصادى، وسوف يتعذر التوصل إلى حل نهائى لمشاكل البطالة والتضخم والقلق من الاستثمار فى المجتمع، بناء على ذلك، فقد كان اصلاح الهيكل الاقتصادى هو محور الفاعلية الاقتصادية لهذه الحكومة، ولحسن الحظ سواء من ناحية التنظيم أو من ناحية الخطة الثالثة، فقد تم حسم هذا التوجه، وفى حالة تولى هذه الحكومة المهمة مرة أخرى، فسوف يستقر عملها بشدة وحزم، وأعتقد أن أية حكومة ستتولى الأمر، ليس أمامها طريق سوى اصلاح الهيكل الاقتصادى المعتل للبلاد، وقد خطونا خطوات طيبة فى هذا الصدد. لقد شكل اعتماد الميزانيات العامة على النفط، احدى المشكلات الاساسية لاقتصاد البلاد واعتلاله. فقد اعتمدت الميزانية العامة ١٩٩٧ على النفط بنسبة ٧٠٪، أما ميزانية ٢٠٠١ فتعتمد على ٥٠٪ على بيع النفط. مما يعنى خفض الاعتماد على بيع النفط فى الميزانية العامة للدولة بنسبة ٢٠٪، وبهذا خطونا خطوة عظيمة لرفع العلة عن الاقتصاد.

تزامن ذلك مع تنفيذ اصلاح النظام المالى لصالح الانتاج وحقوق الآخرين وتوظيفه كقيمة متزايدة تحقق الدخل للمجتمع، كذلك اصلاح النظام الجمركى والرسوم وتقديم تسهيلات للاستثمار، لأننا فى حاجة إلى رأس المال الخارجى، ونطمع لتوسيع مجال مشاركة هذا المال لتحقيق التقدم الاقتصادى للبلد.

عندما توليت مقاليد الأمور، كانت القروض الخارجية عاجزة عن تغطية نفسها وذلك بسبب وضع الاقتصاد الإيرانى، أما اليوم فكل القروض الخارجية تم تغطيتها نتيجة لفاعليات الاقتصاد. إن اصلاح الهيكل الاقتصادى يحسب للحكومة، على الرغم أن ما تم حتى الآن يعد خطوات صغيرة، لكن التوجه نفسه يعتبر من دلائل نجاح الحكومة، ولابد أن يستمر بقوة.

أما موضوع البطالة فهو من أهم التحديات فى مجتمعنا، إن البطالة ناتجة عن أمرين أحدهما، الزيادة السكانية التى وصلت إلى ٤٪ بعد الثورة وهؤلاء الآن سيدخلون سوق العمل. هذا بالاضافة لانتشار نظام التعليم العالى.

إن فرص العمل ليست خيالا بل أمرا واقعيا. فرص العمل تتحقق مع وجود الاستثمار والانتاج. وهذان اليوم يوفران غدا فرصا للعمل، يجب علينا توفير مجالات الاستثمار مع توافر الأمن فى البلد، كذلك يجب تفعيل دور القطاع الخاص فى هذا الجانب. والحكومة وحدها بما لديها من ميزانيات وإمكانيات لا تقدر على فتح سوق العمل للملايين، خاصة الشباب المتعلم. لذا لابد من مشاركة القطاع الخاص، وبدون ذلك فالمشكلة باقية بلا حل، يجب العمل على جذب رؤوس الأموال الخارجية بما لها من امكانيات، وذلك بتهيئة المناخ المناسب وتقديم التسهيلات لهذه الاستثمارات. لقد اتخذت خطوات للقضاء على البيروقراطية، وهناك اجراءات أخرى سيتم تنفيذها.

لكن توفير الأمن لا يقع فقط على عاتق الحكومة. إن توافر العزم القومى لإتاحة فرص العمل والإذعان لكل متطلباته، يعنى الانتاج والاستثمار.

وجهود الحكومة فى هذا الصدد تتضح من بند العمل فى الميزانية الذى ارتفع من ٧٠٠ مليار تومان فى ميزانية العام الماضى إلى ١٧٠٣ مليار تومان فى العام الحالى.

إن يد جميع الأجهزة مطلقة لتوفير فرص العمل الحر. لقد وصلت ميزانية التعمير إلى ٨٣٪ ويتم تخصيص ١٠٪ منها

لتوفير فرص العمل، فى الوقت نفسه توفر جميع ميزانيات التعمير بذاتها فرصا للعمل، وقلت كذلك اننا قد خصصنا نصف الزائد عن دخل النفط لتوفير فرص العمل.

عزم الحكومة القادمة - لو تولت حكومتى المهمة - وأولوياتها الفورية هى توفير فرص العمل، ويمكننا توفير قدر معين يقدر بـ ٧٦٠ ألف فرصة عمل فى المتوسط خلال الخطة الخمسية. كذلك وصلت معدلات التوظيف خلال عام ٢٠٠٠ لأعلى مستوياتها عبر تاريخ هذا البلد، ونخطط هذا العام لتوفير أكثر من ٣٠٠ ألف فرصة عمل. مع مراعاة الامكانيات المتوافرة فإن هذا الأمر سيكون ميسرا وكلا من موضوع توفير فرص العمل وإصلاح الهيكل الاقتصادى يأتى فى مقدمة العزم الجدى لحكومتى.

*** من المتوقع مع حديثكم بخصوص الشفافية والاستجابة الموجودة، ينتظر أن تقبلوا طلب المناظرة مع المرشحين الآخرين. لكن هذا الانتظار من جانب الرأى العام، يمكن ألا يساعد فى الأجواء العقلانية للانتخابات. فعندما يقال انكم امتنعتم عن المناظرة حتى لا تتحدث عن انجازات الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية وخطتها للسنوات الأربع المقبلة فما هو سبب عدم مشاركتكم فى المناظرة مع باقى المرشحين؟**

. الحمد لله، توافرت خلال هذه الدورة اجواء، بحيث يطرح كافة المرشحين المحترمين احاديثهم، وتناقلت وسائل الإعلام المقروءة أيضا تلك الأحاديث. فنحن نرى أيضا أنه ليس لدى الحكومة أى جديد تتحدث عنه فيما يتعلق بنقد التنمية السياسية والاقتصادية، سوى ببالغ الأسف، بعض الادعاءات والالتباسات الكثيرة عن الوقائع الموجودة فى المجتمع.

لكن بخصوص الدعوة للمناظرة يجب أن نقول، اننى شعرت اننى شخص واحد من بين عشرة أشخاص يتنافسون لخوض الانتخابات، لماذا يجب ان نعتبر ان شخصا واحدا افضل من الآخرين ويطلب من هذا الشخص، الذى يشغل منصب رياسة الجمهورية، مناظرة الآخرين، أنا مستعد للمناظرة، ولكن بصورة عادلة ومتساوية. للأسف، أو بسبب المشاكل الجمة الموجودة، شعرت لجنة الدعاية الانتخابية لرياسة الجمهورية، ان عقد هذه المناظرة يستوجب تكرار عقدها فى حالة رغبة المرشحين التسعة الآخرين مع شخص واحد، فيجب عقد المناظرة، ولو يريد التسعة اشخاص المناظرة مع شخص واحد، ليس له مثل ما لى من أعمال ومشاكل، فيجب ألا تقل جلسات المناظرة عن تسع جلسات، اعتقد أن ذلك القدر من الدعاية فى اجهزة الراديو والتليفزيون قد اشبع المجتمع. ومن الجائز أنه لو كان القدر أقل من ذلك يقبله الثمانية الآخرون، يكون المرشح الرسمى للانتخابات اثنين فقط، وهذا الشخص يكون ممثلا عن الآخرون. فليأت ونعقد المناظرة مع الشخص الآخر، وفى هذه الحالة تكون المناظرة عادلة، ولكنها تضيع حق الآخرين. لا اعتقد ان مجموعة المرشحين المحترمين مستعدون لهذا الأمر، أنا لا أرفض اطلاقا المناظرة. (ذلك الذى حساباته منضبطة لا يخاف من المحاسبة). الضعف موجود، والادعاءات ساذجة، اننى ادافع عن حصيلة انجازات الحكومة ولا أرفض اطلاقا انكار الضعف الموجود. إذا تكررت رغبة الشعب وأعيد انتخابى، مما لا شك فيه سأعمل على تدعيم أركان الأجهزة التنفيذية والإدارات التنفيذية أكثر مما هى عليه الآن.

*** خلال السنوات الأربع الماضية، تحمل مجموعة من الاصلاحيين ومعاونيكم ظروفا صعبة. فى هذه الأيام حيث تستعد لدورة رياسية جديدة، ما هى رسالتكم لأسر هؤلاء؟**

. وصيتى لجميع الإيرانيين، وكل الذين تحترق قلوبهم على هذا البلد والثورة والنظام، هى الصبر والاعتدال والاحتراز من كافة انواع التطرف، وتحمل المشكلات والصعاب للوصول للأهداف العليا.

لم يصل شعب لتحقيق المثل العليا دون أن يسدد فاتورة باهظة. ونحن فى مرحلة تجربة النظام الحر والديمقراطى، ولأن تاريخنا مليئ بالاستبداد والظلم، فإن تهيئة اجواء جديدة مع قلة الخبرة سيوجد لنا مشكلات.

فمن ناحية يمكن للرغبات المخزونة والمكبوتة فى العقل أن تنفجر فى ظل جو الحرية، وتخلق مشاكل فى المجتمع، وعلى أسوأ التقديرات التى يوجبها الفعل، ستطرح طلبات وستكون جريئة.

من ناحية أخرى، سيؤدى عدم تحمل النظام الديمقراطى والحر إلى وجود صدمات عنيفة وغير موزونة.

تلك هى العذابات والآلام التى تواجه الحركة المستمرة، والمشكلة للنظام الديمقراطى فى مجتمعنا. ومازال الطريق وعرا، لقد سددنا تكلفة رعايتنا للاعتدال بحيث يمكننا ألا نسدد ثانية، وأيضا قادة هذا البلد الذين يدافعون عن المثل العليا يواجهون ببعض هذه الجزاءات. لقد تألموا والآن الأشخاص الموجودون عرضه للألم، وأقول يجب أن يصبروا ويقاوموا وليطمئنوا أن طريقهم مبنى على رغبات الشعب والمطالب الأساسية للأمة. وهم فى النهاية سينتصرون. اقول ان طريقنا وهدفنا فى المستقبل عدم فقدان التوجه والإقرار الكامل للديمقراطية وأسلوبنا سيكون الاعتدال، الاعتدال، والاعتدال مع الجميع.

*** عندما وصلت إلى إيران، سمعت الشعب يقول: «أنكم رجل جيد وطيب ولكن لا يسمح لك بإتمام عمل». كما ألقى القبض على النشطين السياسيين والمفكرين والصحفيين. ما هو شعوركم هذه المرة؟ وماذا سيكون تأثير هذه الاجراءات على إيران على الصعيد الدولى؟**

. على كل حال، الشخص الذى يقبل المسئولية، يقبلها فى اطار القوانين والضوابط، فى اطار الواقع القائم. لو تطابقت كافة الأمور مع رغبة الشخص الذى يقبل المسئولية، لكانت كافة الأعمال تمضى قدما بصورة أيسر وأسرع.

لكن الواقع الاجتماعى، التاريخى والضوابط والأسس الحاكمة للنظام، تحد من ذلك، نحن نتحرك انطلاقا من هذا الواقع وفى اطار الامكانيات. على كل شخص يريد أن يعرب عن وجهة نظره بخصوص النجاح والتوفيق، مع عدم قبوله

المثل والشعارات المطروحة، أن ينتبه لأمرين: احدهما هو: هل تحرك باتجاه هذه المثل والشعارات أم قد خدع الشعب؟ الصدق في هذا لا يضيع الانسان. والثاني هو: لأي مدى يمكننا العمل مع مراعاة الخيارات والمحدودية والمشكلات والتركيبة الفعلية للمجتمع، على هذا النحو فأنا راض عن الأوضاع، أنا راض مئة بالمئة على ما كل ما تم انجازه بخصوص ما يعتري المجتمع من صدمات اقتصادية أو التيارات الموجودة به، أنا كنت رئيسا للجمهورية، ولرئيس الجمهورية حدوده التي لا يتخطاها. لا يجب عليه التدخل في الأجهزة الأخرى. عمل واحد فقط يجب عليه انجازه، هو لو رأى امور تخالف الدستور فعليه أن يتدخل، تذكر انه بلطف الله لأول مرة بعد الثورة، تم تشكيل لجنة متابعة وإشراف لتنفيذ الدستور، وقد ارتأت موارد متعددة لنشر الدستور. الحد الذي يمتلكه رئيس الجمهورية هو: التساؤل عن أسباب تمنعه عن الافصاح عن المشاكل، لكن كلما قللنا من المواجهات في المجتمع تزداد فرص الوصول إلى الحل المبني على التفاهم للقضايا.

يجوز كان الأمل معقودا في بعض الأمور، على اطلاع الرأي العام على ما يحدث. في المستقبل لو استوجب الأمر، ولو توليت المسئولية، سأعرض هذه القضايا.

إلا في إطار القانون، لا يجب ان نتعامل مع القضايا، وكل تخلف صحفي يجب ان يؤدي إلى المحكمة بحضور لجنة منصفة عادلة، ولو لم يكن، أعتبر ذلك مخالفا للدستور وأنوه بذلك.

وأيضا اقول أن مخالفة الدستور جريمة، وأي شخص يقترفها، يقع تحت طائلة القانون، ويكون من حقه توكيل محام، فإذا اثبت الجرم، يجب أن يحدد وقبل هذا، وقبل أن تدينه المحكمة، لا يجب القطع بتجريمه في عمله من قبل الأفراد. من المؤكد أن كل شص يريد أن يتقدم يجب ان يعمل في اطار القانون. ومع المخالفة والجرم يجب ان يصطدم بالقانون، بمعنى أن رئيس الجمهورية لا يمكنه الموافقة على الجرم، لكن كل المواجهات يجب أن تكون عادلة وفي اطار القانون.

الحمد لله، خطونا خطوات عظيمة إلى الأمام، وهي اليوم كل عمل يتم انجازه نسعى لأن يكون تحت توجيه القانون. هذه خطوة للأمام، أملي في المستقبل أن تتحرك كافة الأجهزة والقوى في اطار القانون.

*** الغرب قلق من أن الانتخابات ليست «مؤسساتية»، فماذا ستفعلون؟**

- في نظامنا تخضع كافة المناصب للعملية الانتخابية، حتى المرشد أيضا يتم انتخابه عن طريق مؤسسة مدنية عرفية، والتي تكتسب اعتبارها من رأي الشعب، ومجلس الخبراء ينتخب بناء على رأي الشعب وهو مسئول أمام الشعب، والمؤسسات الأخرى يتم تشكيلها برأي الشعب، سواء مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

من المؤكد أن الخيارات والمحدوديات متفاوتة، فلكل جهاز خياراته وتكلفاته الخاصة، وكل شخص يجب أن يتحرك في اطار هذه الخيارات.

في مجتمعنا هناك اختلاف في وجهات النظر، رئيس الجمهورية له حدوده، ولكنه يريد تحقيق الديمقراطية، يريد توزيع المسئولية وعدم حصرها في شخص واحد. أي شخص عنده هذه الرغبات تطول مدته وكل من يفتقر اليها ليس له بقاء.

*** ينتقدكم البعض بسبب تراخيكم حيال معارضيكم، فهل ستقف ازاءهم بحزم أكثر إذا ما أعيد انتخابكم؟**

- من المسلمات التي قبلتها وقبلت بها غالبية الشعب، اعتبار أن المعارضة أمر عادي في المجتمع، فإذا انتهجت الحكومة ورئيس الدولة نهجا لإسكات المعارضة والنقاد، يكون هذا النهج مخالفا لرغبتنا ورغبة الشعب، هناك الكثير من النقد البناء والذي نستفيد منه كثيرا ونحترمه.

نعم، انه من المفروض، استخدام بعض الامكانات بفرض الخروج على القانون وإلقاء الحجارة في طريق المسيرة الطبيعية للحكومة والمجتمع، مما يستوجب مجابهة القائمين بهذا الأمر في اطار القانون. كذلك من يسلك الطرق الملتوية غير القانونية لشرح برامجه الانتخابية وصولا للحكم، يضع نفسه تحت طائلة القانون.

أعتقد أنه يجب أن تتسم كافة الشئون في المجتمع بالشفافية، يجب ان يكون الخلاف في وجهات النظر في اطار المؤسسات الدينية المعروفة والتي يقع على عاتقها المسئولية، فإن لم يكن، فهناك طريق الاتحادات المتعددة ذات الاتصال بالسلطات العليا.

لقد قمت بحل كافة الأجهزة الحكومية غير المنظمة وغير القانونية، حتى تلك التي تدخل في الفاعلية الاقتصادية، إن التصفيات أمر هام للغاية، إن طريقنا ومنهجنا ان يعمل الجميع في اطار القانون، والمعارضة تقوى إن كانت في اطار القانون.

*** عندما تشكلت حكومتكم، كانت الأحزاب والجماعات التي دعت لفوزكم يعتقدون انه يجب أن يحصلوا على النصيب الأوفر في حكومتكم، وقيل في هذا الصدد مباشرة، أن الكثير من الوزراء قد فرضوا على حكومتكم؟ أريد أن اعرف هل سيحدث هذا أيضا في حكومتكم القادمة ام لا؟**

- اطلاقا لم يحدث هذا الأمر، وحرصت على ألا أتأثر وكان انتقائي للوزراء وفق رؤيتي وتحديدي، وكل من عينتهم هم موضع اختياري. ومن الممكن أن يجانبني الصواب، لكنني ارفض الرأي القائل بفرض اعضاء على الحكومة. طبعا بعد مرور أربع سنوات سيأتي الاختيار بصورة أفضل، فقد ادركنا مكمن نقاط ضعفنا وقوتنا، وعلى الحكومة إذا كانت راغبة في الاستمرار ان تزيل الضعف. ان شرط التعاون معي في الحكومة القادمة هو اتباع منهج رئيس الجمهورية بصدق والقبول ببرنامجه ووعوده التي قطعها على نفسه أمام الشعب، وثانيا يجب أن يتمتع بالصلاحية والحصانة. هذه هي المقاييس التي بناءً عليها سأختار المعاونين. وأنا مطمئن بعد مرور أربع سنوات أن تأتي تغيراتي لزيادة تحسين الأداء والتنسيق في الحكومة ودستور العمل.

*** لقد قبلنا أن الظروف فى إيران قد تغيرت خلال السنوات الأخيرة، خلال حديثى مع الكثير من الشباب وجدتهم يطالبون بتوفير فرص العمل والأمن فضلا عن الحرية، والحرية شئ هام بالنسبة لهم، هل تعتقدون انكم خلال السنوات الأربع المقبلة ستقدمون نتائج ملموسة لتأمين هذه الحريات؟**

- لقد كانت الحرية احدى المحاور الأساسية لثورتنا. بناء على هذا، فإن أهم محور للأهداف التى تلزم لاستمرار الثورة واستقلال المجتمع فى نظر الناس وتأمين مطالب الشعب، هو تدشين مؤسسة الحرية، من المؤكد أننى قلت مرارا وتكرارا أن الحرية والقانون قرينان، فالقانون يحيط الحرية بسياج الأمن، والقانون الذى يرفض الحرية ينتهى إلى الاستبداد والحرية التى ترفض القانون تؤدى إلى الفوضى.

*** الا تعتقدون أنه لو تم فى السنوات الأربع المقبلة توسيع دائرة أو قاعدة الاستفادة من مختلف القوى الشعبية والحركة الطلابية بدلا من حصرها فى تيارين فى السلطة، الا يكون ذلك توجها نحو الأفضل؟**

- أتصور أن مجتمعنا يحوى أكثر من تيارين، لكن صوت التيارين هو الأعلى، إن شعبنا نجيب للغاية والتيارات التى ترغب فى الوصول للسلطة يجب ان تتطابق مطالبها مع مطالب الشعب والغالبية من ممثلى الشعب. قلت مرارا أن الانتخابات هى ابرز المطالب العامة، وهى أيضا الطريق الآمن الذى يدفع هذه المطالب العامة للتقدم. وعلى كل القطاعات، حكومية كانت أو حزبية أو أياً كانت، الاذعان لرغبة الأغلبية والسعى للعمل فى اطارها. وأملى أيضا أن تتحرك هذه التيارات مستقبلا إلى احزاب لها لوائح وهوية محددة، وأن يمثل كل منها الطلبات الموجودة فى المجتمع والمتنوعة، تمثيلا واقعيا وليس من قبيل الادعاء، عندئذ يمكن لمجتمعنا أن يصبح مجتمعا ديمقراطيا ومجتمعا مؤسساتيا تتجلى فيه الحرية والنقد، أعتقد عندئذ مع احترام كافة التيارات، أنه لن يقدم أحد هذه التيارات تنازلات للتيارات الأخرى الموجودة، كذلك ستعمل كل التيارات على تحقيق الرغبات العامة للشعب التى ستعلن فى الانتخابات، كذلك سيظهر التعاون الخلاق بين التيارات للإسراع بتنفيذ الرغبات الموجودة فى المجتمع.

*** أشرتم فى كلمتكم لوجود بعض نقاط الضعف والنقص، فما هى فى اعتقادكم أهم اسبابها فى السنوات الأربع الماضية؟**

- على الصعيد الاجتماعى، يمكن أن يكون عدم الخبرة فى اقرار النظام الديمقراطى سببا فى هذا الضعف، لماذا؟ لأن عدم خبرتنا فى هذا المجال أدى إلى مواجهة وإضعاف حركة طالبى الحرية وطالبى استقلال الشعب الإيرانى لعده مرات، كما أدت إلى خلق توترات داخل المجتمع وسوء الاستفادة منها، والأمر الأكثر صعوبة هو انه - فى نفس الوقت - لا يجب ترسيخ الديكتاتورية فى المجتمع، ويجب مساعدة المجتمع - خطوة بخطوة - حتى تتبوأ الثقافة الديمقراطية وإقرار الحرية المشروعة مكانهما فى المجتمع وتمحوان آثار وترسيبات الاستبداد والاستعمار من مجتمعنا. اعتقد أن من أهم المشكلات التى تقف أمام اقرار «المجتمع المدنى» والتنمية السياسية هى هيكل اقتصادى مريض ونظام عار مشلول وشلل فى الادارة. لهذه الأسباب، اعتقد أن أهم المهام التى أمامنا هى: اصلاح الهيكل الاقتصادى والادارى وإقرار المجتمع المدنى والتنمية السياسية، بالصبر والصدر الرحب، وإن شاء الله فى المستقبل سنحقق نجاحات أكثر.

*** سؤالى هو نفس السؤال الذى سأله السيد حجاريان؟ لا أعلم هل تعرفون أم لا؟**

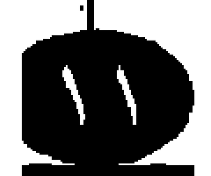
- إطرح سؤالكم.

*** قيل أن السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) تحت اشراف المرشد، أريد أن اعرف هل هذا الإشراف استصوابى أم استطلاعى؟**

- من المؤكد ان هذا السؤال لم يوجه إلىّ من قبل، فأنا بخصوص هذا السؤال لست بصدد قضية محددة. لو أرادوا تفسير الدستور، فإن تفسير الدستور يجب أن يتم بواسطة امناء الدستور. طبعا التنسيق بين السلطات يقع على عاتق المرشد، وهذا شئ هام، وأعتقد أنه من الأولويات فى برنامجى، لو صوّت الشعب لصالحى، سيتم وضع منهج لإيجاد هذا التنسيق فى المجتمع وأيضا العلاقة القانونية للمرشد بالسلطات الثلاث مع مراعاة خيارات وحقوق المرشد، وكذلك مراعاة تكليفات وخيارات الأجهزة المختلفة. إن شاء الله سيتم تنفيذ هذا التنسيق ولن يترك المجال مفتوحا لنشوب المشكلات والخلافات الجريئة بين الأجهزة. ولابد للمرشد من التدخل بصورة قاطعة لتحقيق هذا التناغم.

*** بخصوص البرامج التى تسمى اصلاحات، هل تحظى بتأييد المرشد، ما هى نوعية العلاقة بينكم وبين المرشد؟**

- المرشد أعلى مسئول فى هذا البلد، ويحمل عبء مسئوليات وتكاليف عظيمة، وله سلطات واسعة أيضا، ومن جملة المهام المنوطة به رسم السياسة العامة للبلد، ثم تأتى موافقة الحكومة، وللمرة الأولى، تم وضع برنامج التنمية الاجتماعية والثقافية فى مسيرتها العادية والمنطقية، يعنى فى البداية يحدد السياسة العامة للحكومة ثم تقدم لمجمع تشخيص مصلحة النظام، ومرشد الثورة أيضا يتم انتخابه، وقد صيغت الخطة الثالثة للتنمية على أساس السياسة العامة التى ارتآها المرشد، وهذا يعنى أن هرم التخطيط فى المجتمع يتشكل وفق اصوله وقواعده. وطبعا كل الحكومة يجب أن تعمل فى اطار هذه الخطة التى وضعت طبقا لتوجيهات المرشد، وكذلك البرامج الاصلاحية التى تتجلى فى هذه الخطة تحظى بكل خطوطها وسياستها بتأييد المرشد. فضلا عن ذلك، يجب القاء الضوء على هذه القضية، وهى، إننا عندما نتحدث عن الاصلاحات، نتحدث فى الواقع عن حركة عشرين عاما فى البلاد، ولمزيد من التفصيل أقول، لقد طرحت الأسس الاجتماعية والسياسية والفكرية لحركة الإصلاحات فى إيران فى ستاد «الشهيد شيرودى»، وأكدت أنه يجب القول أن حركة الاصلاح ممكنة، لكنها تحتمل



تفاسير عدة وكنت أعنى أن لهذه الحركة جذورا تاريخية يجب ان يقف عليها الشعب لأنه هو الذى سدد التكاليف الباهظة لها، وقد صادفته انتصارات وإخفاقات كثيرة. وأنا أعتبر أن قيام الثورة الإسلامية فخر لحركة الاصلاحيين من الشعب الإيرانى المسلم الشريف، وأنها سوف تستمر. وعلى الرغم من التكاليف السابقة هناك أيضا تكاليف أخرى سيتم تسديدها. والمرشد وكثيرون معه فى نفس اطار جذور الاصلاحات، وكلنا نعيش فى هذا البلد، فى هذا التاريخ، ويجب علينا التمسك بحركة الاصلاحات كونها أهم مطلب تاريخى لهذا الشعب، ونسعى مع تحديد واقعها وأولويات طريقها لدفعها إلى المستقبل.

*** لقد قلتم ان الاستثمارات الأجنبية من أسباب ازدهار الاقتصاد وتوفير فرص العمل فى البلاد، لكن الدراسات توضح أن هناك نوعا من عدم الأمن بالنسبة للاستثمارات والمستثمرين الأجانب يمنعهم من الاستثمار فى البلد، وعلى الرغم من الخطوات التى اتخذت خلال السنوات الأربع الماضية لإقرار الأمن، إلا أن المشكلة مازالت قائمة، ما هى الخطوات المباشرة التى ستتخذها حكومتكم القادمة لحل هذه القضية؟**

- قد يرجع إحجام الاستثمار الأجنبى فى بلدنا لعوامل سياسية. اقتصادية أو حقوقية. وأعتقد أن هذه العوامل تؤثر على الاستثمار الخارجى فى إيران، ويقع جزء من حل هذه المشكلة على عاتق الحكومة وجزء آخر على عاتق الأجهزة الأخرى. وفى هذا الشأن اعتقد انه يجب علينا العمل لجذب الاستثمارات الخارجية وخلق نوع من الوحدة والوفاق فى بلدنا من الألف إلى الياء وتأمين مجالاتها. هذا هو العمل الذى يجب أن تنجزه الحكومة.

تنفيذ النظم وتأمين الضوابط أمر لابد منه لانتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل وجذب رؤوس الأموال والامكانيات الأجنبية، من جملة ذلك، تم بحمد الله التصويت على تعديل قانون الاستثمارات الخارجية فى مجلس الشورى الإسلامى، وهذه خطوة كبيرة فى سبيل التقدم.

الاصلاحات فى المناطق الحرة موضوع رعاية، وهناك خطوات فى هذا الصدد، وسيتم توفير الامكانيات اللازمة لأن ذلك يؤدى إلى الطمأنينة السياسية، وسيشعر العالم من حولنا أن الحكومة تعتمد أكثر على الشعب، وأن العلاقة وثيقة بين الشعب والحكومة. وتهيئة جو الطمأنينة لجذب الاستثمار الخارجى عمل يعتمد أكثر على الحكومة. لهذا السبب يجب تهيئة المناخ المناسب حتى يشارك الشعب بحرية فى الانتخابات ويذعن ذلك الجميع لرأى الغالبية.

الآن، الوضع الاقتصادى يتحسن بصورة لافتة للنظر، نحن فى أول سنة تولينا فيها المسئولية، اضطررنا للحصول على قروض صغيرة من الغرب، وواجهتنا مشاكل، الآن أزيلت كافة هذه المعوقات، وتحسنت العلاقات بدرجة كبيرة مع الأسواق المالية، وظهرت مصادر رؤوس الأموال الأجنبية فى البلد، ومن المؤكد أن هناك نوعا من القلق، لكن مع الوقت ومع اصلاح القوانين وإقرار الأمن الكامل فى هذا المجال بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى إن شاء الله يمكن للمستثمرين الأجانب توثيق علاقاتهم مع إيران.

*** بالأمس استمعت إلى سيدة كانت تقول أنها ستصوت لصالحكم حتى تتخلص من قيد الحجاب، الا يعنى هذا أن الاشخاص الذين سينتخبونكم يريدون منكم اشياء، وسيستلزم تنفيذها المواجهة مع الخطوط الحمر؟**

- اولا التقاليد الثقافية لمجتمع لا يجب ان تقرر من خلال الحديث إلى شخص أو شخصين أو عشرة أشخاص، فكل مجتمع له سننه الثقافية الخاصة به، ولو تحدثنا عن الغالبية، اعتقد أن غالبية نساء إيران العظيمات قبلن بالحجاب الإسلامى والوقار الإسلامى، لكن ما يخالف الإسلام وثقافتنا الدينية أمر مؤذ، يجب علينا توفير الحريات اللازمة من خلال الأطر، ليست الأطر المغلقة للغاية، فى نفس الوقت يجب الاذعان لسنة المجتمع، اعتقد أن المهم لنسائنا هو تنميتهم، وأنا اتبع تقاليد المجتمع، عمامة على الرأس وعباءة على كتفى، ولكننى انجز اعمالى، ان ما يجب توفيره لهن التنمية المعنوية، الفكرية، الاقتصادية والإدارية. اعتقد اننا بعد الثورة قطعنا شوطا كبيرا فى هذا المجال، وهناك مجالات أخرى يجب تهيئتها. الأمر الهام هو اننا لا نعتبر المرأة الجنس الثانى، ولا نعدها جنسا خلق للرجل، المرأة مرأة، والرجل رجل، وكلاهما بشر ومجتمعنا فى حاجة إلى الاستعدادات المناسبة للنساء.

*** سؤالى متعلق بالسياسة الخارجية لإيران والخطط المستقبلية لها والآلية والميكانيكية التى ستتبعها فى حالة فوزكم فى الانتخابات لتنمية علاقة جمهورية إيران الإسلامية مع الدول العربية، وماذا ستكون سياستكم بخصوص علاقتكم بالجزائر؟**

- فيما يتعلق بالسياسات الخارجية يجب القول أنه من حسن الحظ، على المستوى الداخلى، هناك تنسيق واتفاق فى وجهات النظر بدرجة عالية، ولهذا السبب كانت سياسة ازالة التوتر وتنقية الأجواء، موضوع قبول هذه الحكومة، وقد خطونا خطوات كبيرة فى هذا المجال، ويمكننا فى ظل هذه السياسة، ليس فقط احتمال ازالة التهديدات الموجودة فى منطقة الخليج، بل أن ندخل مع دول الجوار. وخاصة الدول المعنية. مرحلة تعاون اساسى فى المسائل الأمنية، فالأمن اليوم يسيطر على منطقتنا بدرجة أكبر مما كان عليها فى الماضى، كذلك مع سائر الدول، وبخصوص سوء التفاهم مع الجزائر، فبالغ الأسف، لقد قطعت حكومة الجزائر علاقاتها مع إيران، لكن إيران لم تحذ حذوها اطلاقا، ونحن نقول لشعب الجزائر العظيم نحن نحترم نضالك وثورتك، فقد ارتجفت قلوبنا بشدة تضامنا مع نضال الشعب الجزائرى وشخصياته العظيمة. ومن حسن الحظ أن الرئيس بوتفليقة بما يملكه من سمات شخصية (منطقى. خبير. محنك) سيزيل سوء التفاهم هذا، وقد تمكنا بما لنا من علاقات طيبة فى الماضى أن نصل لنقاط التقاء خلال مؤتمر الأمم المتحدة فى العام الماضى، واليوم تتسم العلاقات بيننا بالايجابية، وإن شاء الله ماضية إلى الأفضل.

*** استخدمتم لأول مرة كلمة «الحركة الاصلاحية» فى ستاد الشهيد شيرودى، هل استخدام هذه العبارة يمكن أن يكون استراتيجية جديدة فى اثر مطالب وحقوق الشعب؟ بعبارة أخرى، انتم خلال السنوات الأربع المقبلة ستكونون فى موضع المسئول عن الدفاع عن حقوق الشعب، انكم ستتجزون هذا الأمر بصفتكم قائد الحركة الاصلاحية؟**

ـ من حسن الطالع أن يتزامن الاصلاح مع تلك السنوات خاصة وقد قبل الجميع فى المجتمع أسسه ومبادئه، على الرغم من امكانية رفضها أو التفاسير المختلفة لها، وهذا فى حد ذاته ليس بالأمر السلبى.

اننى من منطلق كونى ممثلا للماضى، الفكر والنظرة للمستقبل، اقول أن الحركة الاصلاحية ليست بالأمر الحديث وليدة الساعة، بل إن هذه الحركة الإصلاحية: الدينية والاجتماعية والسياسية للدولة تضرب بجذورها فى الماضى لمئتى عام مضت، وانا دورى لا يمثل سوى ذرة صغيرة فى خضم الأمواج الصاخبة للاصلاحيين والتى واجهت صعابا جمة من الاستبداد الداخلى والتدخل الأجنبى.

أعلم ذلك. لكن الحركة الاصلاحية لا تزول، وقد كانت دائما موجودة، وقد ظهرت فى الماضى عدة مرات مثل تأميم صناعة البترول، والثورة الإسلامية، وتبرز اليوم فى الاستمرار على طريق الثورة الإسلامية لإقرار الديمقراطية والتوأمة مع المعايير الدينية والثقافية للمجتمع.

*** فى انتخابات رياسة الجمهورية، هناك افتقار للعلاقات العامة بين الداعين لكم، هل يعنى هذا فوزكم بنسبة أقل من ٦٩٪؟ وفى حالة فوزكم ما هو موقفكم من حرية الأحزاب السياسية فى إيران؟**

ـ اننى لا أفرط فى التفاؤل، لكن لننتظر ما ستسفر عنه العملية الانتخابية، أما بخصوص اعوانى، فهذا قدر جهدهم، أما عن النسبة المؤيدة لآراء الناخبين، فليس ناك الكثير من الوقت، لننتظر إلى يوم السبت وستحسم القضية، ليس المهم من سينتخبه الشعب، بل المهم مشاركة الشعب فى تحديد المصير، من الطبيعى أن هناك اختلاف فى الاتجاهات، خاصة وأن الجميع فى المجتمع يسعى لإثارة قضية أن الحكومة غير مهياة لقيم المجتمع وقلبوا بهذه الفكرة عقل متدينى المجتمع.

لكننى اشعر ان مجتمعنا المتدين، وليس الجزء السياسى منه، هم غالبية المجتمع الذين يرون، بإسم الإسلام، الجمهورية، الحكومة، ورئيس الجمهورية مكسباً للشعب، ويدافعون بإسم الإسلام عن الحقوق الأساسية للشعب، ويقرون المحبة كعلاقة بإسم الإسلام، وبإسم الإسلام يرفعون مكانة وعظمة الجمهورية الإسلامية، غالبية المتدينين فى مجتمعنا يغلقون القلب على هذه المعانى، وقلبهم مع الاستمرار فى هذا الطريق، من الممكن ان يصيب القلق الجميع على القيم و الموازين الدينية، أن هذا القلق لدينا جميعا . لكن طريق اقرار القيم الدينية، طريق منطقى وعاقل، حيث يجب عليهم أن يختاروا ـ من خلال الانتخابات ـ لقد كانت الحكومة متمسكة بهذا الطريق.

من الممكن ان يعتقد الناقمون على هذا النهج، أنه يمكننا عن طريق الحدة، تحقيق كثير من المتطلبات، هذا ممكن وقد صدق هذا البعض فيما قالوا، ولكن سيصيب العمل العجز، ونحن يمكننا أن نؤدى أفضل.

إذا جاءت الحكومة الى الحكم مرة أخرى، فيجب أن نتعلم من تجربتها السابقة وتمضى للأمام، إن هذا الإمكان قائم، لقد طرحت الكثير من المتطلبات فى غفلة عن الواقع والامكانيات المحدودة، وأعتقد أن مجتمعنا بلغ مرحلة من الرشد، بحيث يمكنه أن يفرق بين المتطلبات التى لم تتحقق نتيجة للعجز الحكومى، وله الحق فى المطالبة بتحقيقها، وبين المتطلبات التى لا تسمح الامكانيات المحدودة والواقع بسرعة تحقيقها . وعلى الرغم من كونى لست أهلا للتنبؤ، إلا اننى أتوقع أن نحظى بمشاركة ضخمة فى الانتخابات الرياسية لعام ٢٠٠١، ومن الطبيعى أن من يحصد أعلى نسبة من اصوات الشعب، يمتلك القوة التى تدفعه لتحقيق وتأمين طلبات وأهداف الشعب.

*** «إيران لكل الإيرانيين» الشعار الذى يمكنه القول أنه البلورة الأساسية للاصلاحات السياسية، انتم بصفتكم قائد الإصلاحات، وبصفتكم رئيس الجمهورية، ما هو تفكيركم لاتخاذ التدابير العملية لتحقيق هذا الشعار؟**

ـ شكرا، لا أقبل تعبير قائد الاصلاحات، فقادة الاصلاحات هم الذين سعوا طوال سنوات وقرون من اجل إيران الحرة، الشامخة، المقررة لمصيرها على الرغم من الإنكسارات والإخفاقات، ومن جملتهم ابطال حرب السنوات الثمانى والفدائيون من هذا الشعب، الذين دافعوا عن الثورة، دافعوا عن المثل العليا وعن كل الأرض. بناء على ذلك فلا يلقب شخص بـ «قائد الاصلاحات». فكل شخص يجب أن يسمع أنه جزء من هذه الحركة، وأنه من دواعى فخرى ان اكون قطرة فى هذا الموج الهادر، وبناء على ذلك سنستمر على هذا النهج فى المستقبل، وسنضع القدم حيث نحقق رغبات الشعب، نعم إيران لكل الإيرانيين، إننا لم نحقق الجمهورية الإسلامية الصحيحة بعد، إن نظامنا هو أضيق صورة للجمهورية الإسلامية فى صدر الإسلام، ونحن ماضون على نهج الخلفاء الراشدين، والأعلى من ذلك أمير المؤمنين (الأمام علىّ كرم الله وجهه ورضى عنه). الجمهورية الإسلامية تحترم كل البشرية وتطالب بحقوق كل الرعية سواء كان يهوديا أو مسيحيا أو على الأديان الأخرى، اليوم إيران متعلقة بكل الإيرانيين. كل انسان قلبه يرتجف من أجل إيران، كلنا يريد إيران مرفوعة الهامة، والكل ـ فى اطار النظم المعروفة ـ يريد التقدم للشعب الإيرانى. من أهم تكاليف حكومة جمهورية إيران الإسلامية، الدفاع عن الحقوق الأساسية لهذا الشعب الجدير بالإحترام.

لم يكن لدى خاتمى إجابة واضحة بخصوص عقد المناظرة

■ صحيفة سياست روز (السياسة اليوم) ٣ و ٢٠٠١/٦/٦

أعلنت الجمعية الإسلامية للطلاب استعدادها لعقد مناظرة بين توكلى وخاتمى فى أية جامعة، حيث أكد «شهاب اسفندياری» عضو اللجنة المركزية للجمعية الإسلامية للطلاب فى حوار مع مراسل الصحيفة على ضرورة عقد مناظرة بين مرشحى رئاسة الجمهورية، وقال : اهتماما بالتساؤلات الكثيرة التى فى أذهان الطلاب وحرصا على المناخ المساعد والبيئة الصحيحة فى الجامعات لعقد مناظرة بين المرشحين، أعلنت الجمعية الإسلامية للطلاب استعدادها لعقد مناظرة بين السيد/خاتمى والدكتور توكلى باعتبارهما أقوى متنافسين فى ساحة الانتخابات فى أية جامعة يرغبان فيها.

وأضاف عضو اللجنة المركزية بالجمعية الإسلامية للطلاب أنه مع الأسف بسبب غلبة المناخ الرومانسى والعاطفى فى الدعايات الانتخابية توافرت إمكانية بحث نشاطات وقدرات الأفراد المرشحين على أساس عقلانى عادل بصورة أقل. وبناء على هذا فى حالة عقد مناظرة جادة بين المرشحين الأساسيين، ستتضح كثير من الأمور للشعب. وربما يكون القلق من هذه الحقيقة هو أحد أسباب فرار الجناح الإصلاحى من المناظرة المباشرة بين المرشحين.

وأضاف اسفندياری أن ما يدعو للأسف هو أن الجماعات المدعوة للحوار والمشاركة تتهم منافسيها الذين يطالبون بمناظرة بسيطة فقط ، بالخداع السياسى وهذا الأمر يظهر فقدان الأخلاق السياسية فى هذه الجماعات.

واعتبر عضو اللجنة المركزية بالجمعية الإسلامية للطلاب أن الهجمات التدميرية الأخيرة من قبل شخصيات ووسائل إعلام الجبهة الإصلاحية ضد الدكتور توكلى دليل واضح على قلق هؤلاء الأفراد والجماعات من نجاح الدكتور توكلى فى الدورة الثانية للانتخابات.

وقد بدأ بعض مؤيدى جبهة الإصلاح دعايات تدميرية شديدة ضد الدكتور أحمد توكلى مرشح الفترة الثامنة لرئاسة الجمهورية، ويقال إنه من هذا المنطلق يتم تتبع نشر شائعة بخصوص ترك توكلى للصلاة خلال فترة إقامته فى سجن النظام البهلوى بشكل جاد.

هذا وقد أكد سيد محمد خاتمى مرشح الدورة الثامنة فى انتخابات رئاسة الجمهورية فى مؤتمر إعلامى فى طهران على أنه ينبغى أن يحترم الجميع الانتخابات والطريق الذى يختاره الشعب ، وقال إن ما يختاره الشعب فى الانتخابات موضع احترام الجميع.

وفى هذا المؤتمر الذى عقد بفندق «دلالة» بحضور أكثر من ٤٥٠ مراسلا صحفيا، ومصورا إيرانيا وأجنبيا، أوضح خاتمى مواقفه ووجهات نظره حول أهم المشكلات الداخلية والإقليمية والدولية.

وقد سأل مراسل الصحيفة الرئيس خاتمى فى هذا المؤتمر الصحفى قائلاً : « من خلال حديثكم عن الشفافية والاستجابة كان من المتوقع أن تقبلوا طلب المناظرة مع المرشحين الآخرين، إلا أن توقع الرأى العام الذى كان من الممكن أن يساعد الخط العقلانى فى الانتخابات ، لم يتحقق. بينما يقال إنكم امتنعتم عن المناظرة لأنكم ليس لديكم حديث بخصوص نشاط السنوات الأربع الماضية للحكومة، كما أنه ليس لديكم برنامج للسنوات الأربع المقبلة. والاشتراك فى المناظرة بهذا الوضع قبول للهزيمة، وبالإصطلاح السياسى، ضربة فنية مسبقة.

فإذا سمحتم ماهو سبب عدم اشتراككم فى المناظرة مع الآخرين؟ وردا على هذا السؤال قال الرئيس خاتمى: إنه لا يوجد فى حديث المرشحين الكلمة الجديدة التى تمثل نقدا للتنمية السياسية - الاقتصادية للحكومة. وتقريرى للمجلس بخصوص نشاطى وأعمالى واضح. ويزيده توضيحاً استعداده لمناظرة عادلة.

وأضاف أنه إذا أراد جميع المرشحين أن يعقدوا مناظرات معا، فسيبلغ عددها ٨١ مناظرة. وإذا أرادوا أن تكون المناظرات معى فقط ، ستصبح تسع مناظرات.

وأضاف أن البرامج الدعائية للمرشحين فى الإذاعة والتليفزيون زادت بحيث حققت الإشباع. وصرح أن إمكانية المناظرة مع شخص واحد ستكون فى حالة واحدة فقط «وهى أن يقبل المرشحون الثمانية الآخرون أن يكون هذان الشخصان هما المرشحان الأساسيان، ويشترك الشخص المقابل فى المناظرة نيابة عن الآخرين.

هل كان خاتمي يحتاج الى هذه الدعاية؟

■ صحيفة سياست روز (السياسة اليوم) ٦ يونيو ٢٠٠١

في الأيام القليلة الماضية كانت انتخابات الجمهورية قد دخلت مرحلة مصيرية. فمن ناحية نظم الجناح الإصلاحي تحركه مستخدما جميع الأساليب النفسية - الدعائية في جهتين أولهما تدمير شخصية المرشحين خاصة منافس الرئيس الإيراني الأساسي أي الدكتور/ توكلي، وثانيهما زيادة مشروع الحملة الدعائية الى ذروته لإنحراف الخط العقلاني والمنطقي في الانتخابات الى إثارات كاذبة. ومن ناحية أخرى تقدم الخط العقلاني في الانتخابات التي تقوم على معيار برامج المرشحين ونشاطاتهم، في منافسة بشكل نفسي وشعوري في الانتخابات.

وخلال الأيام الماضية وخاصة يومي ٤، ٥ يونيو قام الجانب الإعلامي في الجناح الإصلاحي وجميع وسائل الإعلام الموجهة للفكر من محاضرين وشبكة الشائعات واللجان الدعائية بتدمير المنافس الأساسي للرئيس خاتمي أي الدكتور/ توكلي صراحة وعلى نطاق واسع. ومن هذا المنطلق تم تنظيم ونشر موضوعات وأحاديث ومحاضرات لتدمير آرائه وشخصيته لدى الرأي العام. ومن ناحية أخرى، سعت الدوائر الموجهة للفكر في الجناح المذكور الى إدعاء أن الرئيس خاتمي قد تعرض للتدمير عن طريق جناح وهمي منشق ولإثبات هذا الإدعاء أيضا نشروا أخباراً متتابعة تحت عناوين مختلفة بدون مصدر موثوق فيه، يذكر فيها أن دوائر وبرامج دعائية تهاجم أو تتعرض للرئيس خاتمي، في حين أن بعض المصادر الموثوق فيها أكدت أن هذا المشروع المتكرر خطط بأسلوب ذاتي ولغلبة خط المشاعر والإثارات الكاذبة على العقلانية والاستفادة من وضع المظلوم في الانتخابات، ومن خلاله كانت العمليات التدميرية للجناح المذكور ضد منافس الرئيس خاتمي تحت ستار نفسي - دعائي.

ومن هذا المنطلق كان الجناح الإصلاح يقصد استكمال مشروع التدمير المخطط له ضد الدكتور توكلي بنشر موضوعات متضخمة بهدف نسب منافس الرئيس خاتمي الأساسي للجناح المسمى باليمين لأنهم طوال السنوات الماضية هيأوا مجالات التدمير لكل فرد بنسبته الى جناح اليمين، مع رسم صورة غير واقعية وغير منطقية وخيالية للجناح الذي أعلنوه تحت هذا المسمى. ولكن عندما وقف الرأي العام الإيراني الواعي بصدق، تواجد المرشحون الأساسيون في الانتخابات غير الرئيس خاتمي بشكل مستقل وبدون أي تبعية لحزب أو جناح، حتى أنه لم يعلن أحد قط من الجماعات أو الأحزاب الذين عرفوا بجناح اليمين تأييده لهؤلاء الأفراد. وفي تلك الأثناء بات واضحا أن الجناح الإصلاحي الذي خطط أكثر مشروعاته النفسية- الدعائية على أساس إيجاد مجال لقطبين في الانتخابات كذبا، قد لجأ الى كل حيلة لينسب المنافس الأساسي للرئيس خاتمي الذي زلزل مكانته على ساحة الانتخابات، بأي صورة ممكنة للقطب المعارض حتى يستطيع أن يجعله موضوعا لمشروع التدمير النفسي بسهولة. ومن جملة الأساليب النفسية - الدعائية لوسائل إعلام الجناح المذكور تقديم بيانات وأرقام بعيدة عن الذهن وغير حقيقية لنسبة آراء الرئيس خاتمي، حتى أن بعض هذه الصحف كان لها الأسبقية على الدوائر الأخرى الموجهة لفكر لهذا التيار بتقديم معدل أكثر من ٨٠ أو ٩٠٪ من مجموع الآراء لخاتمي.

هذا في حين أن الكثير من العناصر السياسية وقادة الجناح الإصلاحي تحدثوا في الأسابيع الماضية عن حوالي ٥٠٪ من مجموع الآراء لخاتمي. ومنذ فترة أيضا طرح بهزاد نبوي في كلمة له أصوات ٨,٧ مليون لخاتمي. وهذا الموضوع بينما يستقر معدل الآراء المتوقعة من الإيرانيين خارج الدولة الى جانب الأرقام المثيرة للعجب، فقد أعلن بعض الممثلين الأعضاء في حزب المشاركة بالمجلس حتى ٥ ملايين شخص (العدد الرسمي حوالي من ٦٠ الى ٦٥ ألف صوت خارج الدولة) وقد أوجد حصر هويات الأفراد المتوفين وأيضا حصر الهويات بدون صور لـ ٨ ملايين و٦٠٠ ألف هوية التي توافرت إمكانية الاستفادة منها في الانتخابات مع خطة استعجال المجلس، أوجد تساؤلات مختلفة لدى الرأي العام. وقد احتمل البعض تكرار وضع انتخابات المجلس السادس في هذه الفترة مرة ثانية.

وفضلا عن هذا استمرت المشروعات والحملات الدعائية للجناح الإصلاحي لخاتمي رغم أنه أكثر الشخصيات المطروحة المعروفة من المرشحين، وقد تم توزيع حوالي ١٥٠ نوعا من الصور الملونة في ملايين النسخ بأنحاء الدولة. هذا في حين أن الحقائق ورؤية المراقبين السياسيين وكثير من استطلاعات الرأي في أقصى مناطق الدولة أشارت الى انخفاض فارق الآراء بين خاتمي وتوكلي، بحيث احتمل الكثيرون وصول الانتخابات الى المرحلة الثانية.

وقد دلل هذا الموضوع أكثر من أي شئ آخر على وجود تعارض بين المشاعر والتعقل في انتخابات هذه الفترة. وبعيدا عن النتيجة النهائية لهذه الانتخابات فقد تحدد أن هناك حزبا سياسيا يسعى لكسب السلطة بكل وسيلة ممكنة بالتدمير والتشويش وإثارة المشاعر الكاذبة دون اهتمام بإدعاءاته وشعاراته، وذلك عندما يواجه منافسا قويا جعل أصل كل نشاطاته على أساس العقل والمنطق وتقديم برنامج لحكم الشعب، والآن يقف أفراد الشعب في مواجهة اختبار مصيري، وقد حدد باختياره مصير الدولة خلال أربع سنوات مقبلة.

نص رسالة خاتمى الى الشعب الإيرانى

■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠١/٦/١٠

إن ملحمة التواجد والشعور الشعبى فى ٨ يونيه ٢٠٠١ لشهادة مضيئة على جدارة وعظمة هذه الأمة التى طالما سطرت الكثير من الملاحم على مدى تاريخها المشرف .

الأمة التى اجتهدت لكى تقدم نموذجاً مناسباً من النظام الاجتماعى والأخلاقى المدنى قوامه التدين والأخلاق المتوأمة مع الديمقراطية الشعبية والحرية. فهذا هو الانتصار الحقيقى، ومن المؤكد أن أداء الدين لهذه الأمة العظيمة من جانب ذلك الذى صار موضع حمايتها ورعايتها لن يكون بالأمر الميسور .

إننى بمناسبة هذا الحدث المبارك أهنئ مرشد الثورة الإسلامية المعظم والعلماء والمفكرين وصفوة المجتمع وآحاد الشعب الإيرانى الشريف خاصة الفتية والشباب الأعزاء الذين رسموا بتواجدهم الرائع والمتعقل والانتخابى مستقبلاً يتلألأ لإيراننا العزيزة، وإننى لأشكر كل فئات المجتمع والعاملين فى ساحات الفكر والثقافة والسياسة والمؤسسات المدنية والأحزاب ووسائل الإعلام والصحافة .

وإننى لأتقدم بخالص شكرى لمرشحى رئاسة الجمهورية المحترمين الذين ظهروا على الساحة بشكل مشرف، وألهبوا حماس الشعب وتواجده فى الانتخابات بالأبحاث النظرية وتقديم الرؤى والحلول والآراء النقدية. وآمل أن تستطيع الحكومة القادمة أن تراعى كثيرا من هذه المباحث وأن تقتفى أثرها .

والآن تنتظر الأمة الإيرانية الشريفة المرفوعة الهامة، كما المنتصر بجدارة فى هذا الميدان، ان يخطو النظام والحكومة خطوات أوسع فى سبيل رقيها واستقرارها. ان الحاجة الملحة فى يومنا هذا وفى الغد هى إقرار وتعميق نظام الديمقراطية الشعبية واستيفاء وإحقاق حقوق هذه الأمة فى إطار الدين وتحديد الأولويات والضروريات على الساحة الاقتصادية وحل مشاكل المجتمع الأساسية بالتنظيم والتدبير المحكم.

وهانحن قد عاهدنا الله وهذه الامة فإننا نستعين بالله جل وعلا أولا وبدعم ومساندة كافة الأجهزة المعنية والمتمتعة فى كل الأحوال بالتأييد المتوائم مع إرشاد ومساءلة الشعب فالطريق الذى قد بدأ وفقاً لرغبة الشعب لن ينتهى إلا بالمشاركة العاقلة والحكيمة له .

إن ما يحظى بأهمية الآن هو التمسك بأهداف الثورة الإسلامية ومبادئها وبرامجها وعدم الانحراف عن الطريق، وفى نفس الوقت إعمال الصبر والمثابرة ورعاية الاعتدال وإعمال العقل فى كل وقت وفى كل مكان.

إن خدمة الثورة الإسلامية الكبيرة والأهداف السامية لمؤسس الجمهورية الإسلامية حضرة الإمام الخومينى «ه» الذى كان مظهرا للإيمان وهدف وإرادة هذه الأمة سليلة العز والفخار، وصاحبة الدماء الطاهرة للشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فى سبيل الله وفى سبيل الدفاع عن الإسلام وحقوق ومصالح هذه الأمة، وأيضا كل الفدائيين ،والأحرار الذين يعدون أبطالاً كباراً وعظماء لهذه الأمة.. كل ذلك لن يكون ميسراً إلا فى ظل توافق كل القوى وقبول التلاؤم والتوافق مع نظام الديمقراطية الشعبية والإستفادة من كل الإمكانيات للقضاء على كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

إن المناخ القانونى الصحيح المتفتح وكذلك حرية القول والتعديل والاعتراض فى إطار القانون وحماية هذا المناخ يعد شرطاً أساسياً للانتصار .

أسأل الله العلي القدير الذى تجلت مظاهر حبه ولطفه فى مجتمعنا بمناسبة ذكرى مولد الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم وكذلك ذكرى ميلاد سبطه الجليل حضرة الإمام الصادق «عليه السلام»،* كما تجلت أيضا قوة وديناميكية النظام الجمهورى الإسلامى فى ظل رأى الشعب القادر على تحقيق مصيره . وإننى لأرجو أن يوفق شخصى البسيط لخدمة هذه الأمة العظيمة الواعية المثابرة .

يارب ... ! إننا لن نستطيع الوصول الى ذلك الهدف السامى إذا لم يتقدمنا لطفك ورحمتك .

سيد محمد خاتمى

(*) الإمام السادس للشيعة الإثنى عشرية (المترجم).

نتـــائج الانتـــــخابات

■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠١/٦/١٠

❖ بلغ إجمالى الأصوات ٢٨ مليوناً و١٥٩ ألفاً و٢٨٩ صوتاً
❖ حصل خاتمى على ٢١ مليوناً و٦٥٩ ألفاً و٥٣ صوتاً بنسبة ٧٧٪.
❖ بلغت نسبة مشاركة من لهم حق التصويت ٦٧٪ .
❖ زاد عدد الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات بمقدار مليونى صوت عن إنتخابات ١٩٩٧ .
❖ بلغ مجموع الأصوات التى حصل عليها المرشحون التسعة الآخرين ٦ ملايين و٥٠٢ ألف و٨١٢ صوتاً بنسبة ٣٢٪ من جملة الأصوات.

نتائج الإنتخابات فى بعض الدول الأوربية والعربية والآسيوية

■ ايرنا (وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية)٢٠٠١/٦/٩

ربما يتساءل البعض عن سبب رصد «مختارات إيرانية» لنتائج التصويت فى بعض الدول العربية والآسيوية والأوربية، لكن الحقيقة أننا كنا نود لو رصدنا نتائج الإنتخابات فى كل الدول التى توجد بها جاليات إيرانية وذلك حتى نستطيع - أو نتمكن من - إدراك مواطن التأييد أو المعارضة التى تلقاها الحكومة الإيرانية. فنتيجة الإنتخابات تبين لنا رؤى وإتجاهات الجاليات الإيرانية المقيمة خارج إيران. فعلى سبيل المثال جاء احتلال «شمخانى» للمرتبة الثانية فى صناديق الإقتراع فى كل من لبنان والكويت وجاء ترتيبه الثالث فى معظم نتائج الإنتخابات التى تم رصدها فى هذا الملف. وهو ما يعكس مكانة «شمخانى» فى هذه الدول ومدى القبول الذى يحظى به هو نفسه وكذلك مدى القبول لسياساته وتوجهاته، وهو الأمر الذى لا تخفى دلالته. الملف التالى يقدم لنتائج الإنتخابات فى بعض الدول العربية والأوربية والآسيوية وهى دوائر إهتمام أولى للنظام السياسى الإيرانى.

الكويت

بلغ إجمالى عدد الذين قاموا بالتصويت ١٠٩٩٨(❖) صوتاً. وقد حصل خاتمى على نسبة ٨٦, ٨٥٪ من جملة الأصوات. وكانت النتيجة كالتالى:

- محمد خاتمى ٩٤٤٣ صوتاً.
- شمخانى ٦٠٨(❖❖) أصوات.
- توكلى ٥١٩ صوتاً.
- سيد محمود مصطفوى كاشانى ١٩٤ صوتاً.
- جاسبى ٨٥ صوتاً.
- غفورى فرد ٤٠ صوتاً.
- فلاحيان ٣٣ صوتاً.
- سيد منصور رضوى ١٨ صوتاً.
- صدر ١٥ صوتاً.
- هاشمى طبا ١١ صوتاً.

وبلغ عدد الأصوات الباطلة والبطاقات البيضاء (٥٩).

سوريا

قام الإيرانيون بالتصويت فى أربعة مراكز للتصويت أقيمت فى مقام السيدة زينب، ومقام السيدة رقية مقر السفارة الإيرانية بدمشق ومكتب السفارة فى حلب. وأغلب الإيرانيين الذين أدلوا بأصواتهم من الإيرانيين الذين ولدوا بسوريا والمقيمين فيها. وبلغ إجمالى عدد الأصوات ٤٣٢٥ صوتاً وكانت نتيجة التصويت كالتالى:

- محمد خاتمى ٣٣٤٥ صوتاً.
- أحمد توكلى ٥٨٢ صوتاً.
- على شمخانى ١٥٢ صوتا.
- حسن غفورى فرد ٣٧ صوتاً.
- سيد محمود مصطفوى كاشانى ٢٥ صوتاً.
- عبد الله جاسبى ٢٣ صوتاً.
- على فلاحيان ١٦ صوتاً.
- سيد منصور رضوى ٨ أصوات.
- سيد شهاب الدين صدر ٧ أصوات.

(❖) هذه النسبة تكاد تكون أعلى نسبة أو معدلات تصويت للإيرانيين فى الدول العربية. (المترجم)
(❖❖) من المرات القليلة التى احتل فيها «شمخانى» المرتبة الثانية من جملة المرشحين، ولربما كان السبب فى ذلك جذوره العربية أو إعتدال توجهاته العسكرية تجاه الدول العربية خاصة الدول الخليجية.

- سيد مصطفى هاشمى طبا ٣ أصوات.
كما بلغ عدد الأصوات الباطلة ١٢٧ صوتاً.

لبنان

أجريت الإنتخابات فى ثلاث مناطق هى بيروت، بعلبك وجنوب لبنان. وبلغ إجمالى عدد الأصوات ٦٨٩ صوتاً. وكانت نتيجة الإنتخابات كالتالى:

- محمد خاتمى ٤٨٧ صوتا.
- على شمخانى ١٠٢ صوت.
- أحمد توكلى ٧٢ صوتاً.
- عبد الله جاسبى ٧ أصوات.
- حسن غفورى فرد ٥ أصوات.
- سيد محمود مصطفوى كاشانى صوت واحد.
- على فلاحيان صوت واحد.
- سيد منصور رضوى لاشئ.
- سيد مصطفى هاشمى طبا لاشئ.

كما بلغ عدد الأصوات الباطلة ١٤ صوتاً.

ألمانيا

تم إجراء الإنتخابات فى مقر السفارة الإيرانية فى برلين. وقد بلغ عدد الذين قاموا بالتصويت ٦٩٦ صوتاً وهو ما يعادل ضعف عدد الذين كانوا قد اشتركوا فى إنتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧. وكانت النتيجة كما يلى:

- محمد خاتمى ٦٤٣ صوتاً ٩٣٪.
- أحمد توكلى ١٨ صوتاً.
- على شمخانى ٩ أصوات.
- على فلاحيان ٨ أصوات.
- سيد محمود مصطفوى كاشانى ٨ أصوات.
- عبد الله جاسبى ٢ صوت.
- حسن غفورى فرد ٢ صوت.
- سيد مصطفى هاشمى طبا صوت واحد.
- سيد منصور رضوى صوت واحد.
- سيد شهاب الدين صدر لاشئ.

وبلغ إجمالى الأصوات الباطلة ٤ أصوات.

فرنسا

بلغ عدد الأصوات ١٢٢٥ صوتاً وقد جاءت نتيجة التصويت كما يلى:

- محمد خاتمى ١٢٣٥ صوتاً.
- أحمد توكلى ٤٣ صوتاً.
- على شمخانى ٢٤ صوتا.
- سيد محمود مصطفوى كاشانى ٦ أصوات.
- عبد الله جاسبى ٤ أصوات.
- على فلاحيان ٣ أصوات.
- سيد شهاب الدين صدر صوت واحد.
- حسن غفورى فرد صوت واحد.
- سيد منصور رضوى لاشئ.
- سيد مصطفى هاشمى لاشئ.

وبلغ إجمالى الأصوات الباطلة ٢٢ صوتاً.

باكستان

أجريت الإنتخابات فى ثلاث مناطق هى: مدينة «كويته» عاصمة محافظة بلوجستان، وإسلام آباد وبيشاور. وبلغ إجمالى الأصوات فى «كويته» ١١١ صوتاً. حصل خاتمى على (٦٧) صوتاً وتلاه توكلى (٢٩) صوتاً، شمخانى (٩) أصوات، سيد محمود كاشانى صوتان، سيد شهاب الدين صدر صوت واحد ولم يحصل كل من فلاحيان وعبد الله جاسبى وحسن غفورى فرد ومنصور رضوى وسيد مصطفى هاشمى على أى صوت.

وبلغ إجمالى الأصوات الباطلة ثلاث أصوات.

وبلغ إجمالى الأصوات فى إسلام آباد (١٨٢) صوتاً. حصل خاتمى منها على (١٥٠) صوتاً.

وبالنسبة لبيشاور بلغ إجمالى الأصوات فيها (٥٥) صوتاً حصل منها خاتمى على (٣٧) صوتاً.

إيطاليا

تم التصويت فى مدينتى روما وميلانو.
وبلغ إجمالى الأصوات فى روما (٣٣٩) صوتاً.
وفى ميلانو كان عدد الأصوات (٣٧٥) صوتاً.
وكانت النتيجة فى كل منهما كما يلى:-

روما	ميلانو
خاتمى ٢٩٩ صوتاً ٢, ٨٨٪	خاتمى ٣٣٩ صوتاً ٤, ٩٠٪(*)
شمخانى ١٦ صوتاً(**)	توكلى ١٨ صوتاً
توكلى ٤ أصوات	محمود كاشانى ٦ أصوات
على فلاحيان ٣ أصوات	فلاحيان ٣ أصوات
حسن غفورى صوت واحد	شمخانى صوت واحد
محمود كاشانى لاشئ (***)	جاسبى صوت واحد
جاسبى لاشئ	هاشمى طبا صوت واحد
هاشمى طابا لاشئ	غفور فرد صوت واحد
شهاب الدين صدر لاشئ	شهاب الدين صدر لاشئ

اليونان

بلغ عدد الأصوات فيها ٢٨٧ صوتاً كانت نتيجتهم كما يلى:-

- خاتمى ٢٤٦ صوتاً ٤, ٨٨٪.
- توكلى ١١ صوتاً ١٤٪.
- كاشانى ٥ أصوات ٨, ١٪
- هاشمى طبا ٤ أصوات.
- غفورى فرد ٣ أصوات.
- شمخانى ٣ أصوات.
- جاسبى ٣ أصوات.
- رضوى صوتان.
- شهاب الدين صدر صوت واحد.
- فلاحيان لاشئ.

(*) يلاحظ هنا إنخفاض نسبة التأييد لخاتمى فى روما عن ميلانو.
(**) احتل «شمخانى» الترتيب الثانى بين المرشحين فى روما فى حين جاء فى الخامس فى مدينة ميلانو.
(***) فى حين لم يحصل «كاشانى» على صوت واحد فى روما نجده قد حصل على ستة أصوات فى ميلانو محتلا بذلك الترتيب الثالث من جملة المرشحين (المترجم).

وبلغ عدد الأصوات الباطلة (٩) أصوات.

الصين

تم التصويت فى دائرتين الأولى فى «بكين» والثانية فى جنفها. وكانت النتيجة كالتالى:-

دائرة بكين.

إجمالى الأصوات ١٦٧ صوتاً.

خاتمى ١٣٩ صوتاً.

توكلى ١٦ صوتاً.

شمخانى ٥ أصوات

حسن غفورى فرد صوت واحد.

سيد محمود كاشانى صوت واحد.

سيد مصطفى هاشمى صوت واحد.

إجمالى الأصوات الباطلة ٤ أصوات.

دائرة جنفها

إجمالى الأصوات ٤٢ صوتاً.

خاتمى ٣٣ صوتاً.

شمخانى ٦ أصوات.

توكلى صوتان.

جاسبى صوت واحد.

النمسا

بلغ إجمالى عدد الأصوات ٩٩٩ صوتاً وهو ما يعادل ضعف عدد الأصوات فى إنتخابات ١٩٩٧. وقد حصل خاتمى على ٩٢٪ من جملة الأصوات والتى جاءت كالتالى:-

خاتمى ٩٠٨ أصوات.

توكلى ٣٠ صوتاً.

شمخانى ١٤ صوتاً.

جاسبى ٨ أصوات.

فلاحيان ٧ أصوات.

هاشمى طبا ٦ أصوات.

غفورى فرد ٣ أصوات.

شهاب الدين صدر ٣ أصوات.

كاشانى ٣ أصوات.

عدد الآراء الباطلة ١٧ صوتاً.

تركمانستان

بلغ إجمالى الأصوات ٤١٦ صوتاً وكانت نتيجتها كالتالى:-

خاتمى ٣٦١ صوتاً.

توكلى ٢٥ صوتاً.

شمخانى ١٠ أصوات.

فلاحيان ٥ أصوات.

كوريا الجنوبية

بلغ إجمالى الآراء ٨٣ صوتاً. حصل منها خاتمى (٧١) صوتاً، وحصل «توكلى» (٤) أصوات.

البوسنة

إجمالى الآراء ٨٢ صوتاً.

خاتمى ٥٣ صوتاً.

توكلى ١٣ صوتاً.

شمخانى ١٢ صوتاً.

فلاحيان ٤ أصوات.

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية "ايرنا": الإيرانيون فى المهجر..

■ ايرنا (وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠١/٦/٩

قالت وكالة أنباء الجمهورية الإيرانية "ايرنا" أنها قد أجرت عدة لقاءات مع الإيرانيين المقيمين فى الدول الأوربية أثناء إدلائهم بالتصويت فى إنتخابات ٨ يونيو ٢٠٠١. فيما يلى ترجمة لما نشرته الوكالة فى هذا الصدد.

السيدة "جُل بارى" من المقيمين بفرنسا تقول: إن ما تحقق من خطوات فى السنوات الماضية يعد أمراً طيباً ويجب على السيد خاتمى أن يستمر فى مسيرته الحالية وأن يدعم - أكثر فأكثر - حرية الصحافة وحرية الفكر والبيان والتى تعد جميعها من منجزات دورة رئاسته الأولى.

أحد الكتاب الإيرانيين المقيمين فى فرنسا أيضاً يقول: إن التقدم فى العلاقات الإيرانية الخارجية يعد أمراً طيباً، كما أن مكانة إيران فى العالم اليومى تزداد كثيراً عما كانت عليه من قبل وهو ما يستلزم خطوات إيجابية كثيرة فى إتجاه تحسين الأوضاع الإقتصادية والسياسية.

"محمد عباسى" إيرانى مقيم فى النمسا ويعمل سائق منذ سنوات فى فيينا، يقول: بصفتى إيرانى مسلم فقد قمت بأداء دورى من خلال المشاركة فى هذه الإنتخابات. وأننى أريد من رئيس الجمهورية أن يوفر الراحة والأمان للشعب الإيرانى بشكل أكثر، كذلك فإن الشباب الإيرانى لا يزال يعانى من مشكلات كثيرة منها البطالة وهو ما يجعلنا نطلب من خاتمى مزيداً من الإهتمام الخاص بهم.

أن الشئ الذى نراه قد تحقق مؤخراً هو أنه منذ تولى خاتمى رئاسة الجمهورية فإن علاقة الإيرانيين المقيمين بالنمسا مع السفارة الإيرانية قد زادت وكذلك زاد ارتباطهم بالمركز الثقافى الإسلامى الإيرانى (المسجد) فى فيينا. بحيث صار كل من هذين المكانين بمثابة بيتا له. وهذا الأمر من أهم منجزات حكومة السيد خاتمى.

ويقول إيرانى آخر مقيم فى فرنسا: من أهم المشكلات التى يعانى منها الإيرانيون هى دخولهم وخروجهم. إلى ومن إيران.

فعندما كنا نريد الذهاب إلى إيران لرؤية عائلاتنا وأقاربنا كنا نواجه مشكلات صعبة كثيرة. وقد تغير هذا كثيراً الآن حيث بدأنا نلاحظ إحتراماً وتقديراً من القائمين على ذلك سواء فى القنصليات الإيرانية فى الخارج أو فى داخل إيران نفسها وهو نفس ما لدينا من شعور الآن تجاه هؤلاء.

"زهرا فريدونى" طبيبة أسنان، إيرانية مقيمة فى فيينا منذ ١١ سنة، تقول: إن إيران دولة غنية. وأنا أريد من رئيس الجمهورية أن يعطى إهتماماً خاصاً لوضع المرأة فى إيران خاصة لأبناء النساء اللواتى بلا زوج فى إيران.

"على رضوى" طالب إيرانى يدرس الصيدلة فى النمسا يقول: يجب على الحكومة القادمة أن تعمل على تأسيس جامعات أكثر وأن تخلق فرص عمل أكثر للشباب، كما يجب التصدي لنفوذ الأشخاص الأغنياء دون أن يكون ذلك مصحوباً بالإقلال من تفعيل الخصخصة. يقول أحد الإيرانيين الذى أدلوا بأصواتهم فى فرنسا:

لقد جئت إلى فرنسا لزيارة ابنى فى باريس. وأنا مقيم فى إيران وأرى التطورات التى تحدث فيها عن قرب. والآن أشاهد رؤية وانطباع الفرنسيين عن إيران. وما أستطيع قوله فى هذا هو أننى قد لاحظت الإتفاق والتوافق بين الفرنسيين والإيرانيين بشأن الأحداث الجارية الإيجابية التى تحدث فى إيران من جانب، وبشأن مستقبل إيران نفسها من جانب آخر.

وتقول إحدى السيدات المقيمات فى فرنسا بشكل دائم: هذه أول مرة أقوم فيها بالتصويت والإدلاء بصوتى. قبل ذلك لم تكن لدىّ الدوافع المشجعة. لكن ما حدث خلال السنوات الأربع الأخيرة كان سبباً لقيامى بالتصويت. ومن ناحية أخرى فإننى أعتقد أن لكل دولة حدوداً تعتقد بها وفيها، وهى من أجل رعاية وحماية هذه الحدود تضع خطوطاً حمراء للآخرين يجب عليهم مراعاتها.

والخطوط الحمراء لإيران تتمثل فى مجموعة القيم المعنوية والدينية التى يؤمن بها معظم الناس، وكذلك يطالبون برعايتهم تجاه الآخرين وهو ما يقوى بالضرورة الحرية الكاملة القانونية المنشودة فى إيران.

أيضاً يقول أحد الإيرانيين الدارسين فى فرنسا:

أعتقد أن الكثير من الإيرانيين المقيمين بالخارج والذين لهم آراء خاصة بالإصلاح يتمنون ويرغبون العودة إلى إيران وهم على استعداد للتعاون فى هذا الصدد مع الحكومة الإيرانية الجديدة. وأنه قد حان الوقت لعودة الكثير من المواطنين أصحاب الرؤى والموهبة فى المجالات المختلفة. وأنه يجب العمل على تقليل مدة بقائهم خارج إيران. كذلك فإننى أعتقد أن الشعب الإيرانى يتمتع منذ فترة بحق التعبير وبزيادة المستوى العلمى والإدراك السياسى وهو ما يُنمى فيهم قدراتهم الشخصية وهذا فى حد ذاته من المنجزات الهامة لإيران.

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية

■ وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠(*)

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة مركزى- مجموع الأصوات: ٥٥٤ ألفاً و١١٤ صوتاً

	تعداد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٤٣٢ ألفاً و٢٦٢ صوتاً	٧٨
توكلى	٨٦٣٦٢ صوتاً	١٥,٥٨
شمخانى	١٤٠١١ صوتاً	٢,٥٢
جاسبى	٧١٣٦ صوتاً	١,٢٨
كاشانى	٥٤٦٨ صوتاً	٠,٩٨
رضوى	٢٨١٦ صوتاً	٠,٥٠
غفورى فرد	٢٤٠٨ أصوات	٠,٤٣
صدر	١٦٨٢ صوت	٠,٣١
فلاحيان	١٢٩١ صوتاً	٠,٢٣
هاشمى طباء	٦٧٨ صوتاً	٠,٢
الأصوات الباطلة		

(*) لضيق الوقت لم نتمكن من رصد نتائج الانتخابات فى محافظات طهران وأذربيجان الشرقية والغربية وكاشان وعربستان وسوف يتم نشرها فى العدد القادم من المختارات الإيرانية .

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة همدان

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

مجموع الأصوات: ٧٤٢ ألفاً و٧٦٢ صوتاً

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	١٢٩ ألفاً و٢٥٦ صوتاً	٧٤,٨
توكلى	٢١٥٦٢ صوتاً	١٧,٤١
شمخانى	٦٠٢١ صوتاً	٢,٩
كاشانى	٥٨٢٥ صوتاً	٠,٨١
جاسبى	٢٥٣٢ صوتاً	٠,٧٨
رضوى	٣٢٤٥ صوتاً	٠,٤٧
غفورى فرد	٢٣١٢ صوتاً	٠,٤٤
صدر	٢٢٤١ صوتاً	٠,٣١
فلاحيان	٨٩٠ صوتاً	٠,٣٠
هاشمى طباء	١٢ ألفاً و١٠٧ أصوات	٠,١٢
الأصوات الباطلة		

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة قزوين

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

مجموع الأصوات: ٥٠٠ ألفاً و٩١٧ صوتاً

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٣٩٨ ألفاً و٦١٧ صوتاً	٧٩,٥٧
توكلى	٧١ ألفاً ٣١٥ صوتاً	
شمخانى	٨ آلاف و٥٥١ صوتاً	
جاسبى	٥ آلاف و١٦٩ صوتاً	
كاشانى	٣ آلاف و٣٩٥ صوتاً	
غفورى فرد	ألفين و٥٣٣ صوتاً	
رضوى	ألف و٣٤٤ صوتاً	
صدر	٩٥٦ صوتاً	
فلاحيان	٨٥٠ صوتاً	
هاشمى طباء	٤٦١ صوتاً	
الأصوات الباطلة	٧ آلاف و٧٢٦ صوتاً	
خاتمى		

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة كردستان

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

مجموع الأصوات: ٤٨٦ ألفاً و٧١٥ صوتاً

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٤٢٣ ألفاً و١٦٦ صوتاً	٨٦,٩٤
توكلى	٧٢٠٢٨ صوتاً	١٥,٥٨
شمخانى	٨٤٨٧ صوتاً	٢,٥٢
جاسبى	٦٢٤٩ صوتاً	١,٢٨
كاشانى	٢٢٢٦ صوتاً	٠,٤٥
غفورى فرد	١٨٩٧ صوتاً	٠,٣٨
رضوى	١٨٠٨ أصوات	٠,٣٧
صدر	٨٧٩ صوتاً	٠,١٨
فلاحيان	٨٤٨ صوتاً	٠,١٧
هاشمى طباء	٤٤٦ صوتاً	٠,٩
الأصوات الباطلة		

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة كرمانشاه

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

مجموع الأصوات: ٧٧٧ ألفاً و٢٧٦ صوتاً

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٦٥٥ألفا ١٢٣ صوتاً	٨٤,٣
توكلى	٧٦٤٤٨ صوتاً	
شمخانى	١٤٠٢٨ صوتاً	
جاسبى	٤٠٥٥ صوتاً	
كاشانى	٤٢٠٧ أصوات	
غفورى فرد	٢٧٨٦ صوتاً	
رضوى	٢٦٠٩ صوتاً	
صدر	١٣٩٢ صوتاً	
فلاحيان	١٣٨٨ صوتاً	
هاشمى طباء	٦١٨ صوتاً	
الأصوات الباطلة		

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة الكلستان

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

مجموع الأصوات: ٧٢٠ ألفاً و٢٨ صوتاً

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٦٠٣ ألفاً ٩٨٩ صوتاً	
توكلى	٩٢ ألفاً و١٤٠ صوتاً	
شمخانى	ألفاً و٦٤٤ صوتاً	
جاسبى	٧ آلاف وأربعة أصوات	
كاشانى	٥ آلاف و٦٣٣ صوتاً	
غفورى فرد	ألفين و٥٨٥ صوتاً	
رضوى	ألفين و٥٢ صوتاً	
صدر	ألف و١٦٥ صوتاً	
فلاحيان	٨٩٧ صوتاً	
هاشمى طباء	٥٨٢ صوتاً	
الأصوات الباطلة		

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة خراسان

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

مجموع الأصوات: ثلاثة ملايين و١٢٤ ألفاً و٨٢٦ صوتاً

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٢٢٣٩٢٤٥ صوتاً	٧١,٦٦
توكلى	٧٢٥٨٤٦ صوتاً	٢٣,٢٢
شمخانى	٤٨٨٦٨ صوتاً	١,٥٦
جاسبى	٢١٢٢٦ صوتاً	٠,٦٧
كاشانى	١٨١٣٩ صوتاً	٠,٥
غفورى فرد	١٣٤٠١ صوت	٠,٤٢
رضوى	٩٦٩٥ صوتاً	٠,٣١
فلاحيان	٦٣٧٨ صوتاً	٠,٢٠
صدر	٥٩٣٥ صوتاً	٠,١٨
هاشمى طباء	٢٨٨٢ صوتاً	٠,٠٩
الأصوات الباطلة		

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة أردبيل

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٣٨٢ ألف و٦٦٠ صوتاً	٨١,٧٩
توكلى	٣٧ ألف و٥٨١ صوتاً	٨,٠٣
شمخانى	٢٥ ألف و٩٤٠ صوتاً	٥,٥٤
جاسبى	١٥ ألف و١٤٩ صوتاً	٣,٢٣
كاشانى	ثلاثة آلاف و٩٧٢ صوتاً	٠,٨٥
رضوى	ألف و٨٠٩ أصوات	٠,٣٨
غفورى فرد	ألف و٧٠٦ أصوات	٠,٣٦
فلاحيان	٩٦٣ صوتاً	٠,٢١
صدر	٧٣٥ صوتاً	٠,١٦
هاشمى طباء	٤٦٦ صوتاً	٠,١٠
الأصوات الباطلة		

مجموع الأصوات:
٤٦٧ ألفاً و٨٥٩
صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة زنجان

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٣٣٦ ألفاً و٦٧٠ صوتاً	٧٨,٤
توكلى	٥٢ ألفاً و٤٩١ صوتاً	
شمخانى	١٤ ألفاً و٦١٥ صوتاً	
جاسبى	٦ آلاف و٧٣٠ صوتاً	
كاشانى	٤ آلاف و٧٦٩ صوتاً	
رضوى	ألفين و١٢٥ صوتاً	
غفورى فرد	ألفين و١٢٧ صوتاً	
صدر	ألف و٧٥ صوتاً	
فلاحيان	الف و ١٢٨ صوتاً	
هاشمى طباء	٥٠٦ أصوات	
الأصوات الباطلة	٧ آلاف و٢٢ صوتاً	

مجموع الأصوات:
٤٢٩ ألفاً و٣٨٩
صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة ايلام

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٢٠٥٣٣٧ صوتاً	٨١,٨٧
توكلى	٣٠٢٥٢ صوتاً	١٢,٧٨
شمخانى	٥٣٢١ صوتاً	٢,١٢
جاسبى	١٨٧٨ صوتاً	٠,٧٤
كاشانى	١٢٢٠ صوتاً	٠,٤٩
رضوى	٦٨١ صوتاً	٠,٢٧
غفورى فرد	٦٨٦ صوتاً	٠,٢٧
صدر	٥٩٨ صوتاً	٠,٢٣
فلاحيان	٤٩٠ صوتاً	٠,١٩
هاشمى طباء	١٥٨ صوتاً	٠,٦
الأصوات الباطلة	ألف و٣٨ صوتاً	

مجموع الأصوات : ٢٥٠ ألفاً و ٧٩٥ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة يزد

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٤١٥ ألفا و٢٣ صوتاً	٨٨,٥
توكلى		١٠,٥
شمخانى		١,٠١
جاسبى		٠,٤
كاشانى		٠,٢٢
رضوى		٠,٢١
غفورى فرد		٠,١٦
صدر		٠,١٢
فلاحيان		٠,١٢
هاشمى طباء		٠,٣
الأصوات الباطلة	٣٥٢٢ صوتاً	

مجموع الأصوات: ٤٦٨ ألفاً ٩٧٢ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى سمنان

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٥٨ ألفا و١٣٥ صوتاً	
توكلى	١٨ ألفا و٣٤٣ صوتاً	
شمخانى	ألفا و٦٤٤ صوتاً	
جاسبى	٤٥٠ صوتاً	
كاشانى	٥٩٤ صوتاً	
رضوى	٣٤٩ صوتاً	
غفورى فرد	٣٣٧ صوتاً	
صدر	٣١٣ صوتاً	
فلاحيان	١٨٩ صوتاً	
هاشمى طباء	٨٨ صوتاً	
الأصوات الباطلة		

مجموع الأصوات: ٨٢ ألفاً و٩٧ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة لرستا

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٥٤٦ ألفاً و٢٧٨ صوتاً	٧٧,١٥
توكلى	١٢١ ألفاً و٨٧٨ صوتاً	١٩,٠٢
شمخانى	١٢ ألفاً و٥١٢ صوتاً	١,٨٨
جاسبى	٤٢٥٢ صوتاً	٠,٦٢
كاشانى	٣٣٩٥ صوتاً	٠,٤٩
رضوى	١٨٢٦ صوتاً	٠,٢٥
غفورى فرد	٢٠٠٧ صوتاً	٠,٢٦
صدر	١٢٤٥ صوتاً	٠,١٧
فلاحيان	٨٧١ صوتاً	٠,١١
هاشمى طباء	٣٨٩ صوتاً	٠,٠٥
الأصوات الباطلة		

مجموع الأصوات: ٧٠٣ ألفاً و٧ أصوات

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى كهكيلويه وبوير أحمد

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	١٧٧٢٩٢ صوتاً	٦٧
توكلى	٦٦١٩٧ صوتاً	٢٤,٨
شمخانى	١٢١٦٢ صوتاً	٤,٥
جاسبى	٨٣١٢ صوتاً	٣,١
كاشانى	٩٣٢ صوتاً	
رضوى	٥٣٩ صوتاً	
غفورى فرد	٤٦٦ صوتاً	
صدر	٢٩٥ صوتاً	
فلاحيان	٥١٦ صوتاً	
هاشمى طباء	١٤١ صوتاً	
الأصوات الباطلة		

مجموع الأصوات: ٢٦٧ألفاً و١٦٩ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة فارس

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	١٥٢٣٦٢ صوتاً	٨٥,٠٢
توكلى	١٦١٥٤٨ صوتاً	٨,٧٩
شمخانى	٤٩٤٠٣ أصوات	٢,٦٩
جاسبى	١٤٨٧٣ صوتاً	٠,٨١
كاشانى	١٠٣٢٨ صوتاً	٠,٥٦
رضوى	٥٥٦٩ صوتاً	٠,٢٠
غفورى فرد	٥٠٤٦ صوتاً	٠,٢٧
صدر	٢٩٤٢ صوتاً	٠,٠٨
فلاحيان	٢٩٢٨ صوتاً	٠,٠٨
هاشمى طباء	١٣١٥ صوتاً	٠,٠٧
الأصوات الباطلة		

مجموع الأصوات: مليون و٨٣٧ ألفاً و٥٥٦ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة قم

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعدد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٢٥٥ ألفاً و٨٥٥ صوتاً	٥٩,٧
توكلى	١٤٢ ألفاً و٦٢٠ صوتاً	
شمخاني	٦ آلاف و٧٣٠ صوتاً	
جاسبى	ألفين و٦٦٧ صوتاً	
كاشانى	ألفين و٢١٩ صوتاً	
رضوى	ألف و٧٠٨ أصوات	
غفورى فرد	٩٨٧ صوتاً	
صدر	٩٧٦ صوتاً	
فلاحيان	٥٢٧ صوتاً	
هاشمى طباء	١١ ألفاً و٦٢٣ صوتاً	
الأصوات الباطلة		

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى محافظة سيستان

■ ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

	تعداد الأصوات	النسبة المئوية
خاتمى	٦٣٨ ألفاً و٩٨١ صوتاً	
توكلى	٣٤ ألفاً و٣٨٧ صوتاً	
شمخانى	١٥ ألفاً و٩٧٥ صوتاً	
جاسبى	٤٥٦٦ صوتاً	
كاشانى	٢١٥٩ صوتاً	
رضوى	٧٨٤ صوتاً	
غفورى فرد	٩٢٠ صوتاً	
صدر	٤٨٨ صوتاً	
فلاحيان	٦٤١ صوتاً	
هاشمى طباء	٢٨٠ صوتاً	
الأصوات الباطلة		

مجموع الأصوات:
٧٠٢ ألف و٤٤٤ صوتاً

إيران بعد ١٨ خرداد - ٨ يونيو سبعة إدعاءات وسبعة منجزات

■ «محمود صدرى» ■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠١/٦/٩

قبل إنتخابات ٨ يونيو طرحت عدة آراء وأفكار كثيرة حول من سيفوز بها. لكن الرؤية الثاقبة كانت تستلزم أن نصبر حتى نهاية عدّ الأصوات والإعلان الرسمى للنتيجة وعندها نستطيع أن نتكلم عن الذى أصبح بالفعل رئيساً للجمهورية.

إن الشئ المهم الذى تبلور صباح يوم السبت ٢٠٠١/٦/٩ أى صباح يوم إعلان نتيجة الإنتخابات والذى صارت له أهمية أكثر بعد الإعلان عن الفائز بالإنتخابات، هو ذلك الذى تشكل - منذ تلك اللحظة - فى مواقف الأجنحة السياسية والفكرية داخل الدولة. فما هو التحول ؟ وماهى الأسس التى قامت عليها المواقف الجديدة ؟

من جملة المرشحين العشرة الذين تحدثوا الى الشعب خلال الأسبوعين الماضيين - أصبح واحداً فقط رئيساً للجمهورية بينما عاد الآخرون الى محل أعمالهم أو إلى منازلهم ! لكن ذهابهم ذلك لم يحمل معه كل شئ. ففى الأسبوعين الماضيين طرحت الدعايات الإنتخابية العشرات من عناوين الفصول الجديدة فى أدبيات السياسة الإيرانية والتى لازال تأييدها حتى الآن يعد - بشكل رسمى- جرماً أو حرماً مقدساً. من تلك العناوين مايلى:

١- العلاقة بين إيران وأمريكا :

لازالت العلاقة الإيرانية - الأمريكية تقع منذ عام ١٩٨٠ تحت تأثير تطورات معقدة ومتغيرات مختلفة. ولازالت إيران تعتبر أن أمريكا هى سبب هذا الخراب فى العلاقات، وقد أعلنت رسمياً أنه طالما أن أمريكا لن تغير من أسلوبها مع إيران فلا يجب أن تنتظر أية تغييرات من جانب إيران فيما يخص رؤيتها لقضية العلاقات الثنائية بينهما.

بل إن السيد محمد خاتمى- الذى أعلن بعد إنتصار الثانى من خرداد ١٣٧٦/ مايو ١٩٩٧ أنه سوف يعطى إهتماماً كبيراً فى هذا الصدد لكسر القيود القائمة - لم يمض بعيداً عن الحدود التى وضعها النظام وطالب من أمريكا أن تقوم هى بالخطوة الأولى.

لكن أثناء فترة الدعاية الإنتخابية قبل ٨ يونيو ٢٠٠١ فإن عدداً من المرشحين - فضلاً عن أنهم لم يطرحوا شروطاً لإقامة العلاقات مع أمريكا - قد قام بإستنباط أسس وقواعد من الدستور تجيز عودة العلاقات.

إننا لا نهدف هنا الى مناقشة صحة أو عدم صحة هذه الرؤية، بل إن هدفنا ينحصر فى بحث آثار ذلك على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

من الآن فصاعداً يستطيع المحللون - إستناداً لآراء المرشحين - أن يقولوا: إن المرشحين المحترمين الذين مثلوا تقريباً كل الإتجاهات السياسية والمدارس الفكرية والمناطق الجغرافية للدولة والذين كانوا فى حقيقة الأمر يمثلون كل الشعب الإيرانى. بعض هؤلاء المرشحين قد حطم «الحرمات» الموضوعة بشأن الحوار والجدل السياسى حول العلاقات مع أمريكا. فلماذا لا نتكلم نحن المحللون السياسيون عن ذلك أيضا ؟

٢- العلاقة بين الرجل والمرأة :

طوال السنوات التى أعقبت الثورة كان موضوع الإتصال والإختلاط الإجتماعى بين الرجل والمرأة فى إيران من القضايا الحافلة بالجدل والنقاش. وخلال هذه السنوات أيضاً تم إعمال وتنفيذ القوانين غير المدونة وكذلك الأعراف المجتمعية المحدودة بشأن العلاقة بين الرجل والمرأة. وكان بعض الناس مع ذلك الأمر والبعض الآخر لم يكن يفضل أو يستمرىء ذلك. وكان المؤيدون يدافعون بالإستناد الى المواثيق القانونية والعرفية والدينية.

وخلال الإنتخابات الأخيرة قام بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية أما بهدف كسب آراء الشعب أو على أساس معتقداتهم الشخصية - قاموا بانتقاد ونقد الحواجز القائمة والقيود الخاصة بالعلاقة بين الرجل والمرأة. بل إن أحد هؤلاء الكبار اعتبر أن وجود مؤسسات وهيئات «جماعات» النهى عن المنكر يعد أمراً غير ضرورى. ونتيجة مثل هذا الإدعاء أيضاً تعد أمراً واضحاً تماماً كما هو الأمر بشأن العلاقة بين إيران وأمريكا. وهى أن الناس - من الآن فصاعدا- سوف تستطيع أن تتكلم. فقد حطم المرشح - الذى هو موضع قبول النظام بالفعل - هذا التابوت المقدس. وسوف يقول الناس : ألم يعد لنا الحق فى أن نتحدث وننتقد هذا الأمر - العلاقة بين الرجل والمرأة - تماماً كما فعل بعض المرشحين للرئاسة ؟

٣- إحياء المظاهر والرموز القديمة :

لازالت ذاكرة الإيرانيين تدرك أن الإشارة إلى «تخت جمشيد» أو إلى الرموز والمظاهر الحضارية القديمة الأخرى تعد دليلا على الميل والتأييد للحكومات الفاسدة التى حكمت إيران مثل حكومة الشاه.

لكن أثناء الدعايات الإنتخابية كانت نفس هذه الرموز الفاسدة تمثل خلفية لصور المرشحين لرئاسة الجمهورية.

لذلك فمن الطبيعي – من الآن فصاعدا – أن يستدل الأشخاص -الذين يرغبون فى ممارسة ذلك الأمر على أغلفة الكتب والبوستر- بسلوك المرشحين لرئاسة الجمهورية.

أم أنه سوف يقال للشعب إن المرشحين المختارين من جانب النظام هم فقط الذين لهم استدعاء هذه الرموز الحضارية لكسب أصوات الناس، أما أنتم فليس لكم الحق فى ذلك ؟

ولهذا فمن الطبيعي ألا يكون ممكناً الإجابة بمثل هذا الأمر. وذلك لأن جميع الأشخاص الذين قد دافعوا خلال السنوات الأخيرة ، مع تحملهم الضغوط المختلفة ، عن ماضى إيران لم يعد هناك وجود لأى منهم الآن، ولهذا أيضاً فإن «القومية الممقوتة» يمكن رؤيتها وإستدعاؤها فى سبيل كسب الأصوات من جانب المرشحين، فى حين أنهم لا يدافعون بالفعل عن القومية الإيرانية الصحيحة.

٤- العولمة :

لازالت إيران من جملة الدول التى بقيت خارج أبواب منظمة التجارة العالمية بسبب المشكلات الخاصة بالبناء الإقتصادى الإيرانى.لكن المشكلات الإقتصادية هى فقط واحدة من معوقات إنضمام إيران للإقتصاد العالمى. وخلال سنوات ما بعد الثورة فإن الأشخاص الذى يعتقدون بأن إنضمام إيران للإقتصاد العالمى سوف يجلب لها الكثير من المشكلات الثقافية، هؤلاء الأشخاص قد حاولوا دون إتمام هذا العمل. لكن قام المرشحون فى الإنتخابات الأخيرة بالتكرار والتأكيد على ضرورة إنضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية.

ولهذا أيضاً أليس من الممكن – من الآن فصاعداً – أن نصف المدافعين عن إنضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية بأنهم من المفتونين بالغرب أو بأنهم «العملاء» كما فعلت إحدى الصحف اليومية مرات كثيرة؟

٥- التصدى للفساد:

المقصود بالفساد هو الإستفادة من المكانة الخاصة – المادية والمعنوية- للفرد والإرتقاء غير المشروع للأفراد والجماعات من جراء ذلك. فعندما يكون هناك شخص ما قليل العلم ثم نراه متمتعاً أو متولياً مسئوليات كبيرة وهامة وخطيرة ، ويكون ذلك قائماً فقط إستناداً لاعتبارات ومعايير عائلية وأسرية.. عند ذلك يقال إنه قد استفاد من النفوذ العائلى وأصبح ذا مكانة عظيمة ، هذا فى حين أن هناك الآلاف من الدارسين الذين يقبلون المسئولية ويتعلمون أيضاً أثناء خدمتهم ويصلون الى المراتب الجامعية العليا.

والآن.. وقد انتهت الانتخابات هل من الممكن أن يأتى لنا أولئك الذين قد استفادوا من المحسوبية المختلفة ليثبتوا أهليتهم وجدارتهم لذلك؟ أم أن الشعارات الخاصة بهذا الأمر سوف تمضى من جديد الى الصناديق والأدراج حتى انتخابات قادمة ؟

٦- ضغط الإنفاق الحكومى:

ضغط الإنفاق الحكومى له طريقين رئيسيين هما: إعفاء الموظفين الحكوميين وترك الشركات والمصانع الحكومية للقطاع الخاص. وحين يحدث أى من هذين الطريقين فمن الطبيعي أن يؤدى الى بطالة عدد كبير من الأشخاص، وذلك لأن المصنع الذى تم شراؤه من الحكومة لو أنه يحتاج في حقيقة الأمر الى ٢٠٠ عامل لإدارته ، تتم إدارته بالفعل عن طريق توظيف وتشغيل ٢٠٠٠ عامل من الموظفين.

وأثناء الإنتخابات الأخيرة وضع عدد من المرشحين «ضغط الإنفاق الحكومى» على رأس شعاراته الإنتخابية. ونظراً لأنه لازالت هناك عدة أشهر أمام الحكومة الجديدة لممارسة مهامها فإن السؤال المطروح هو : ماذا سيفعل هؤلاء ؟ هل يتوقفون عن المطالبة بتحقيق ما دعوا إليه والإصرار عليه ؟ أم سيقولون للحكومة من جديد : إن الناس تريد العمل ولكنكم تريدون أن تدعو الناس للفساد والفحشاء وعندئذ أيضاً سيكون من الممكن أن يقول المؤيدون الحقيقيون لعملية «ضغط الإنفاق الحكومى» لقد قدمتم اقتراحاتكم ومقترحاتكم ونحن سوف ننفذها.

٧- المشكلات الاقتصادية:

لقد وصف ثمانية مرشحين من العشرة مرشحين ماضى النظام الإقتصادى للدولة بأنه فاشل ومتخلف ، ووعدوا بأنهم لو أصبحوا على رأس الأمر فسوف يقضون تماماً على كل أوجه القصور والنقص.

ولذلك فمن الضرورى – من الآن فصاعداً – أن يطلب الشعب من شخص رئيس الجمهورية أن يحل جميع مشكلاته الإقتصادية وفى أقل فترة ممكنة ، فيزوج الشباب ويقدم المسكن للمحتاجين. ويخلق عملاً للعاطلين و... ويخبرهم بأن يضعوا فى اعتبارهم أنه لن تحدث معجزة لحل تلك المشكلات. فقط الطريق سيكون فى العمل.

فإذا ما أدرك الناس – إستناداً إلى كلام المرشحين أنفسهم – بأن القائمين على النظام الإقتصادى قد فشلوا ووقفوا عاجزين متعللين فى ذلك بأن المشكلات الإقتصادية لا تخص المجتمع الإيرانى فقط ، عند ذلك سوف يزول ويتلاشى الجناح الإصلاحى ويتشتت فى عدة مجموعات وهو ما سوف يصبح بدوره عاملاً مقاوماً لمسيرة الإصلاحات.

رئيس اللجنة العليا للإنتخابات : انتخابات ١٨ خرداد رسَّخت الإصلاحات

■ همشهري «المواطن» ٢٠٠١/٦/١٢

اعتبر رئيس اللجنة العليا للإنتخابات أن انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية تعد من الناحية التنظيمية واحدة من أفضل الإنتخابات فى إيران.

وقد عقد «مرتضى مبلغ» مساء يوم الاثنين ٢٠٠١/٦/١١ فى مؤتمر صحفى تحدث فيه الى الصحفيين الإيرانيين والأجانب قائلاً: لقد واجهنا فى هذه الانتخابات أقل معدل من المشاكل وإجمالاً ما يخص القضايا الأمنية والسياسية والتنفيذية وأحداث التجمعات والمرشحين وسائر الأمور الأخرى.

وأضاف: المخالفات التى وقعت فى هذه الانتخابات كانت محدودة وقليلة جداً . وقد بذلت الهيئات التنفيذية ولجان المراقبة جهودا كثيرة للحيلولة دون وقوع أية مخالفة .

وقد توقع رئيس اللجنة العليا للإنتخابات ، نظراً لعدم وجود مشاكل ذات أهمية فى انتخابات رئاسة الجمهورية أن يقوم مجلس صيانة الدستور بالتصديق عليها خلال المدة القانونية أى خلال عشرة أيام بعد إقامة الإنتخابات على الأكثر.

وصرح : أن رأى الشعب هو نفس معدل الآراء التى نشرت عن طريق اللجنة العليا للإنتخابات ومن جانب وسائل الإعلام

وقال: مبلغ إن وقت تنفيذ حكم رئاسة السيد خاتمى لفترة ثانية من جانب مرشد الثورة الإسلامية المعظم سيكون الثانى عشر من شهر مرداد ٢٠٠١/٨/٣ .

وقال أيضاً : بعد ذلك ستكون هناك مهلة لمدة شهر أمام رئيس الجمهورية لكى يقدم حكومته للحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامى.

وخلال إشادته بالمشاركة الواسعة للشعب اليقظ المستنير فى إنتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية أعلن : إن هذا الحضور المكثف يرمز الى أن الشعب يعتبر الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية جزءاً منه وكلما مرت الأيام كلما ازداد الإحساس بأن رأيه يمكن ان يكون له تأثير كبير فى تحديد ورسم مصيرهم ومصير بلدهم .

وقال إن التحليل الأولى للإنتخابات يدلل على تحذير الإدارة الوطنية لإستمرار الإصلاحات ورغبة الشعب القوية القاطعة فى تحقيق ذلك.

وأضاف : فى انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية تفوق انتخاب البرامج وخطة العمل على اختيار المرشحين ومثل هذا الأمر يعد أهم سبب فى زيادة التصويت لصالح خاتمى مقارنة بالدورة السابقة ، فى حين أن الوضع الطبيعى هو أن يقل التصويت لصالح المرشحين لرئاسة الجمهورية لفترة ثانية .

كذلك قال مبلغ : أن أهم خصوصيات الإنتخابات فى إيران هى صلابة وقوة الشعب، وقال أن إيران تعد واحدة من أكثر دول العالم أمناً من حيث عدم نشوب أزمات وتحديات ناجمة عن الإنتخابات.

وقال : فى الإنتخابات الأخيرة قلت كثيراً الساحات المتأججة بدعاية البوسترات ودعاية الشارع وكانت معظم الدعاية وإعلان البرامج عن طريق الموائد المستديرة والحلقات النقاشية والبحث والمناظرة .

وطبقا لما قاله رئيس اللجنة العليا للإنتخابات، فهذا الأمر يعد مؤشراً على أن الشعب قد توجه الى إنتخابات هذه الدورة بأساليب أكثر مدنية .

وردا على سؤال حول عدم البث المباشر لحديث وزير الداخلية بخصوص إعلان النتائج النهائية لإنتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية، قال مبلغ : حتى الآن لم يرد رد رسمى وواضح حول هذا الأمر لكنى على ما يبدو فإن سبب ذلك هو تأخر مجلس صيانة الدستور فى تجميع النتائج النهائية .

وقال: إن وزارة الداخلية كانت تستخدم إجهزة كمبيوتر مجهزة لإحصاء الآراء ولهذا السبب كانت أسرع إنجازا فى هذا العمل من مجلس صيانة الدستور .

طبقا لما قاله رئيس اللجنة العليا للإنتخابات امتنع التليفزيون عن بث الحديث المذكور بهدف التنسيق مع مجلس صيانة الدستور فى حين أنه طبقا للقانون فإن إعلان الرأى النهائى للشعب يعد من مسئولية وزارة الداخلية .

وقال (طبقا للقانون) يجب أن تكون النتائج المعلنة من جانب وزارة الداخلية مصدقاً عليها من قبل مجلس صيانة الدستور. ولكن هذا لا يعد حائلاً دون إعلان النتائج من جانب وزارة الداخلية. وفيما يخص بطلان بعض صناديق الإقتراع قال «مبلغ: حتى الآن لم يحدث إلغاء لأى صندوق. فقط هناك صندوقان يحتويان فى الغالب على ١٥٠٠ صوت كانت قد تلفت نتيجة لسقوط الطائرة الهليكوبتر التى كانت تحملهما فى مرتفعات اردبيل.

ومن ناحية أخرى نظراً لأنه لا توجد إحصاءات دقيقة للإيرانيين المقيمين فى الخارج ممن لهم حق التصويت فإنه يعتبر أن تصويت الإيرانيين فى الدول الأخرى له مشاكل خاصة من الناحية التنفيذية والسياسية .

وقال لقد شارك فى هذه الإنتخابات حوالى ٧٤ ألف إيرانى مقيم فى الخارج .

وقد اعتبر أن أهم سبب لعدم اشتراك ١٣ مليون إيرانى ممن لهم حق التصويت فى إنتخابات رئاسة الجمهورية هو

تأكدهم من فوز مرشح معين وهذا أمر طبيعي وقال أن هذا المسلك قد تكرر فى الدورة الرابعة والسادسة أيضاً نظراً لوجود ظروف مشابهة الى حد ما .

وقال لقد أطلق على معظم الآراء الباطلة فى هذه الانتخابات «الآراء البيضاء» ورغم آن تعداد هذه الآراء كان أكثر من الدورة السابعة إلا أنه كان أقل من بعض الدورات الإنتخابية الأخرى.

لقد بلغ عدد الآراء الباطلة فى هذه الإنتخابات ٤٨٤ ألفاً و٦٥٥ رأى من إجمالى ٢٨ مليونا و١٦٠ ألفاً و٣٩٦ .

فاز السيد محمد خاتمى فى هذه الإنتخابات على تسعة مرشحين بحصوله على ٢١ مليونا و٦٥٩ و٥٣ صوتا أى ٧٧٪ من جملة الأصوات.

كذلك فإن متوسط معدل مشاركة الشعب الإيرانى فى الإنتخابات كان أكثر من المتوسط العالمى.

وقال: فى حين أنه فى الدول المتقدمة يشترك فى الانتخابات ما بين ٣٥٪ و ٦٠٪ من الشعب أما فى إيران فقد بلغت نسبة مشاركة الشعب أكثر من ٦٠٪ وبلغت فى الإنتخابات الأخيرة ٦٧٪.

طلب رئيس أركان الانتخابات فى إيران من الجناح والجماعات السياسية الفائزة أن تراعى «اخلاق الفوز» وأن تسعى الى تقريب الجماعات المنافسة الى أهدافهم وأفكارهم

وأوصى الجماعات غير الفائزة فى الإنتخابات أيضاً بإعادة بناء وإعادة النظر فى برامجهم وتطبيق كل ما يقربهم من الشعب .

أكد «مبلغ» على أنه: يجب على كل الأجنحة والجماعات والأفراد ان تساعد وتتعاون مع رئيس الجمهورية المنتخب من أجل بناء إيران الحديثة والحرة والمرفوعة الهامة .

كما طلب أيضاً من المفكرين والباحثين أن يقدموا وجهات نظرهم بشأن الرسائل التى قدمتها وأفرزتها هذه الإنتخابات الى الشعب ووزارة الداخلية .

هل يسمع السيد خامنئى الآن «صوت ثورة» ؟

■ حسينو باقر زاده ■ جريدة إيران أمروز ، (إيران اليوم) ١٢ يونية ٢٠٠١

حتى مرشحو الجناح اليمينى المسيطر قد إعترفوا أيضا بأن الجناح الإسلامى «الحكومة» والإمام والجمهورية الإسلامية قد أصبح باهتا.

كان بختيارى آخر فرصة للشاه، ولم يستطع تحقيق المعجزة ، واليوم أيضا يقول الجميع أن خاتمى هو آخر فرصة للجمهورية الإسلامية، ويجب على السيد خامنئى الا ينتظر منه تحقيق المعجزة .

انتهت انتخابات رئاسة الجمهورية، وكذلك أيضا انتهت كل التوقعات والتنبؤات وبات مؤكدا أن السيد محمد خاتمى هو رئيس الجمهورية لفترة جديدة . كانت مشاركة الشعب «طبقا للإحصاءات الرسمية» مرضية لكل الأطراف الى حد ما . وكان الإصلاحيون قد هيأوا حوالى من ١٤ الى ١٨ مليون للتصويت لصالح السيد خاتمى الذى إستطاع أن يحصل سواء من حيث العدد أو من حيث النسبة المئوية من إجمالى الأصوات على فوز أكثر إكتساحا من الدورة السابقة . أسعد الجناح المتشدد المسيطر أن ٢٨ مليون شخص قد توجهوا الى صناديق الانتخاب وصوتوا لصالح «النظام». وبالنسبة لمقاطعى الانتخابات، فالحقيقة هى أنه قد امتنع على الأقل ثلث من لهم حق الانتخاب من التوجه الى صناديق الانتخاب ، وقد بلغ هذا الرقم من حيث النسبة والعدد ثلاثة أضعاف الدورة السابقة ، وهذا دليل على تفشى روح الإستياء بين الشعب من النظام عامة ومن نتيجة عمل الإصلاحيين خاصة .

غياب ثلث من لهم حق الانتخاب يعتبر نسبة جديرة بالإهتمام، ومن المؤكد أيضا أن نسبة قليلة من هذا العدد كانت منضمة الى جناح المحافظين المتشددين، وهؤلاء نظراً لتكليفات وفتاوى زعيمهم الدينى ونظراً أيضا لأن مرشحيهم كانوا فى حاجة الى أي صوت من أصواتهم ، كان لديهم حافز كبير للتوجه الى صناديق الانتخاب، ولو لم تواجههم مشاكل شخصية أو معوقات أخرى لكانوا قد ذهبوا الى صناديق الانتخاب. لكن هذا الاحتمال لا يجعلنا نستبعد أن عددا من هؤلاء المقاطعين كانوا من مؤيدى السيد خاتمى. ونظرا لأنهم كانوا واثقين من فوزه فإنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء الذهاب الى صناديق الاقتراع والوقوف فى الصفوف الطويلة. من ناحية أخرى، طبقا لما تردد فى البيانات الرسمية، من المؤكد أن جمعا غفيرا من هؤلاء الذين صوتوا لصالح خاتمى كان محتفظا بمواقفه النقدية والبعض كان مجبرا . هؤلاء يجب اعتبارهم أيضا فى عداد نقاد ومعارضى خاتمى ، وكان تصويتهم لصالح خاتمى لأسباب تكتيكية وإضعافا لمنافسى خاتمى قدر المستطاع .

والنتائج المستخلصة من هذه الانتخابات واضحة وضوح الشمس. فنظام الجمهورية الإسلامية ممثلا فى ولاية الفقيه وأشياعه قد دخل المعركة الانتخابية بمجموعة من تسعة مرشحين لم يستطع أن يحصل على أكثر من ١٥٪ من الأصوات وخسر النسبة الباقية .

كذلك أظهرت انتخابات رئاسة الجمهورية أن الشعب لم يعد وفيا لهذه الجمهورية ولم يعد مؤمنا بزعمائه ، أيد ذلك على الأقل ٨٥٪ من الشعب. والسؤال الآن هو: هل سمع

السيد خامنئى أى «صوت ثورة» شعب إيران أولا ؟ . قد سمع سلفه في الحكم هذه الرسالة ولكن بعد فوات الأوان ، فقد كان مغروراً بالقدرة الفكرية ، وأنه يستطيع فى عالم الخيال أن يصل بإيران الى بوابة الحضارة العظيمة وظل مغلقا على نفسه حتى وقف أمام مظاهرات ملايين الشعب ، من المؤكد أنه كان يستطيع أن يحول هذه المظاهرات الى مجازر ، ولكن كان بعيدا أنه يستطيع أن يؤجل سقوطه. اليوم وقف السيد خامنه اى أمام أصوات ملايين الشعب، بل إن أشياعه المقربين أمثال السيد فلاحيان يقول بألف لسان إن الخومينى قد مضى الى متحف التاريخ، وأصبحت بضاعة الجمهورية الإسلامية الخالصة «أو الحكومة الإسلامية مصباح يزدى» بضاعة «راكدة كاسدة» .

فى ذلك اليوم حينما تلقى الشاه الأخير رسالة الشعب لجأ الى شريف إمامى وآموزكار وبختيار ربما يستطيع أن ينقذ العرش فكان بختيار آخر فرصة له ولم يستطع أن يحقق المعجزة . اليوم أيضا الكل يقول إن خاتمى هو آخر فرصة للجمهورية الإسلامية ، لكن يجب على السيد خامنه اى الا ينتظر منه أن يحقق المعجزة .

الآن أمام السيد خامنه اى اختيارين: إما ان يتجاهل هذا الإستفتاء الكبير وأن يقمع الشعب بشدة ويترك عملية إسقاط النظام لثورة الشعب، وإما أن يستمع لصوت الشعب ويتجرع كأس سم الواقع كسلفه ويسمح للتطور الديمقراطى أن يتم فى هدوء . وعليه بالإسراع فليس لديه متسع من الوقت حتى يختار أى السبيلين .

على هامش رسالة السيد توكلى

■ بقلم رئيس التحرير ■

أشار السيد أحمد توكلى المرشح لرئاسة الجمهورية فى رسالته الى السيد محمد خاتمى الى بعض النقاط التى يجب أن نوليها الأهمية بشكل جاد. فقد اعتبر أن انخفاض نسبة المشاركين فى انتخابات الرئاسة بمقدار ٢٠٪ بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٧ بمثابة ناقوس خطر يجب أن يسترعى إنتباه الجميع. وفيما يبدو أن السيد أحمد توكلى لم يبذل الجهد الكافى للوقوف على تعداد المشاركين فى الإنتخابات الرئاسية فى الدورات السابقة . ففى سنوات ١٩٨٧ و ١٩٩٣ حيث حظى رؤساء الجمهورية آنذاك لفترة رئاسية ثانية من جانب الشعب كان معدل مشاركة الشعب يتراوح ما بين ٥٤٪ و٥٠٪ فى الدورة الثانية، بينما فى هذه الدورة التى قدم فيها السيد خاتمى برنامج عمله للشعب كان معدل المشاركة أكثر من ٦٧٪ ممن لهم حق الانتخاب ولذا فإننا نعتبرها نتيجة طيبة جداً بالمقارنة بالانتخابات المشابهة.

لكن على أية حال يبدو أن الـ(١٤) مليون شخص الذين لم يشاركوا فى انتخابات هذه الدورة يمكن تصنيفهم ضمن واحدة من المجموعات الثلاث التالية :-

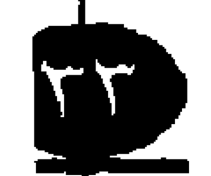
١- أشخاص كانوا مؤيدين لخاتمى، لكن نظرا لإطمئنانهم وتأكدهم من فوز محمد خاتمى مرة ثانية لم يشاركوا فى الانتخابات ، وعلى الرغم من أن عدم حضور شخص واحد فقط ليس بالشئ المطلوب إلا أن غياب هذا الجمع الغفير لن يكون مقلقا كثيراً .

٢- المجموعة الثانية التى لم تشارك فى الانتخابات من المؤكد أنهم كانوا من المعارضين لخاتمى ولم يجدوا ضالتهم المنشودة فى شعارات وبرامج منافسى السيد خاتمى أيضا. ويجب أن تقدم هذه النقاط الى مجلس صيانة الدستور المحترم وأن نطلب إليه ضرورة أن يدرس ذلك بصورة أشمل ما استطاع الى ذلك سبيلا .

٣- يمكن الرد على الذين يدعون أن عدم تقديم مرشح من جانب الجناح المسمى باليمين كانت سببا فى تقليل أصوات المشاركين من جانبين: أولا ، أن معدل إقبال الشعب بالنسبة للمرشحين ممثلى هذا الجناح فى الانتخابات التكميلية بالمجلس فى ١٤ دائرة انتخابية، كانت مؤشرا على أن الوجود العلنى الواضح لم يكن له أى تأثير على سير الانتخابات . ثانيا ، الشعب الإيرانى سياسى محنك لدرجة أنه يستطيع بسهولة أن يحدد عدة أشخاص من المرشحين الموجودين الذين كانوا موضع الدعم والمساندة لمدة عام ونصف عام من جانب الجناح اليمينى لعضوية المجلس عن دائرة طهران. وكان أيضا وجود جمع آخر من المرشحين الموقرين فى رئاسة الجمعية المؤتلفة المعروفة بأنها واحدة من أعرق التكتلات السياسية أمرا واضحا. كذلك وصلت مجموعة أخرى من المرشحين لرئاسة الجمهورية الذين كانوا يتنافسون على مدى العامين السابقين مع مرشحى الثانى من خرداد الى العضوية التبادلية لمجلس بلدية طهران، وبعد خروج بعض الأعضاء مثل السيد عبد الله نورى والسيدة «كديور» فقد أصبح الأمر معروفا تماما للشعب.

وبعبارة أخرى، وعلى الرغم من وجود بعض المرشحين الموقرين والتأكيد على وجوه معينة مثل «السيد عسكر أولادى» فإنه لن تكون هناك مشكلة فى وجود شخصيات ذوى كفاءة بين المرشحين المؤيدين لهذا الجناح حتى يتم التصويت .

٤- إلا أنه توجد طائفة رابعة يعتبر عدم مشاركتهم فى الواقع أمراً مقلقاً ، وهم الأشخاص الذين إنضموا الى جناح «اليائسين» والقانطين ! إن هذا الأمر إنذار الى القائمين على الشئون السياسية . فمن الواضح أن كثيراً من الذين قد خاب



أملهم فى السنوات الأخيرة فى أحد الأجنحة بدلا من أن يجتذبهم الجناح المنافس فقد انضموا الى «معسكر القانطين» . ولن يستفيد أى من الأجنحة السياسية والغيورين على مصلحة البلد من تضخم هذا «المعسكر» . إذا يجب أن نفكر فيهم، خاصة أولئك الذين كانوا يعكرون صفو البلد على مدى العام أو العامين المنصرمين بهدف إسقاط خاتمى ولم يتوقفوا فى هذا السبيل عند أى حد، ولذلك يجب الإهتمام بهذا الموضوع. وإذا لم يتدارك المتحدثون هذه القضايا ويعيدون النظر فى أسلوبهم فإن زيادة عدد اليائسين سوف يكون مقلقاً. ولذا يجب على كل القوى أن تواجه هؤلاء الأشخاص الجاحدين، وأن يشترك كل الشعب فى هذا الأمر وأن يصوتوا لصالح خاتمى أو حتى لصالح منافسيه وألا يلقوا بالا لمظاهر الحقد والضغينة والإحباط، وهذا هو دور أرباب القلم واللسان والنفوذ .

حتى لا تضيع أفضل وآخر فرصة للإصلاحيين

■ إيران امروز (إيران اليوم) «على كشتجر»

قبل أربع سنوات قام المجتمع الإيرانى لمقاومة الاستبداد الدينى وفتح طاقة من النور نحو الحرية، فخلقوا حماسة الثانى من خرداد ١٣٧٦ (مايو ١٩٩٧) وما حدث فى ١٨ خرداد ١٣٨٠ (٨ يونيو ٢٠٠١) هو تكرار لنفس الحماسة لكن بشكل أكثر عقلانية.

قبل أربع سنوات كانت الحرية قائمة فى الدستور وفى داخل المجتمع الإيرانى الشاب، والآن يولد أيضا نفس الشئ، حيث لازال الشوق إلى الحرية قائما وهو ما جعل الناس يذهبون لصناديق الإقتراع للتصدى إلى الاستبداد وحماية التنمية السياسية.

لقد سعى الجناح اليمينى بزعامة آية الله خامنئى على مدار أربع سنوات مضت لصرف إهتمام الشعب بأهمية الحريات الفردية والسياسية ودفعها لليأس من تحقيق ذلك. فى ١٨ خرداد ١٣٨٠ (٨ يونيو ٢٠٠١) أعلن الناس وبصوت عال عن الهزيمة الكاملة والقاطعة لهذه الاستراتيجية.

الاغتيالات، السجن، التعذيب، قلب الحقيقة، التزوير، التهديد وكل وسيلة أخرى مماثلة قد إستخدمت جميعها من جانب هؤلاء حتى يصرفون الناس ويبعدونهم ويحرمونهم من حق التصويت ومن التدخل- عن طريق الانتخابات- للفصل بين الجناحين.

لكن الناس- رغم كل هذه الأساليب الوحشية والجائرة- قد أجابوا على ذلك كله بأسلوب مدنى وعاقل وثمين. فليبارك الله هذا الذكاء الشعبى وهذه العزيمة القوية فى مواجهة الاستبداد والسيطرة على الشعب الإيرانى.

إن الـ ٢٢ مليون صوت التى فاز بها خاتمى هى ٢٢ مليون صوت ضد الظلم. لقد نافس تسعة مرشحين آخرين خاتمى فى الانتخابات لكنهم لم يحصلوا جميعا على ستة ملايين صوت بما يقل عما كان ناطق نورى قد حصل عليه بمليون صوت.

ولو أن كل شخص من قادة الجناح اليمينى بداية من السيد خامنئى وحتى الآخرين الذين انسحبوا وتركوا الساحة خالية- لو أنهم جميعا كانوا ينافسون خاتمى لما حصلوا على أكثر من هذه الملايين الستة من الأصوات أيضا.

لقد دلت انتخابات ٨ يونيو على أنه لا يوجد سوى ٦ ملايين شخص إيرانى من جملة ٤٢ مليون إيرانى لهم حق الانتخاب أى أقل من ٢٤٪ يؤيدون فقط جناح اليمين، أما بقية المجتمع، وهم الأغلبية الساحقة، فإنهم يخالفون استبداد الحاكم ويريدون استقرار وترسيخ حرية الشعب. كذلك دلل السلوك الانتخابى للشعب على أن المجتمع الإيرانى قد صار مدركا لتعقيدات الحياة السياسية خاصة إلتواء واعوجاج البيئة السياسية الإيرانية ولم يعد جناح اليمين قادرا بأى شكل من الأشكال أن يخدع الناس بمعادلات سطحية وساذجة عفا عليها الزمن.

كما دلل الناس فى هذه الانتخابات من جديد على الحقيقة التالية وهى أنه طالما لا توجد حرية الفكر والبيان وطالما لا توجد حريات سياسية وطالما لا تراعى الحقوق الديموقراطية للشعب، فإن أى من المشكلات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية لن تجد حلا لها، وأن دعايات الجناح اليمينى حول محاربة الفقر ومحاربة الفساد والتفرقة الاجتماعية سوف تظل محض خداع للناس طالما أنها ستبقى غير قابلة للنقد وغير مصحوبة بحرية الصحافة والحريات السياسية.

إن انتخابات ١٨ خرداد/ ٨ يونيو دللت كذلك على أن الجناح اليمينى لم تتهاو أسسه ومرتكزاته الاجتماعية فحسب، بل إن أكثر اجنحة اليمين تشددا والتى كانت تتخذ من على فلاحيان ممثلا لها قد فشلت فى الحصول على ١٪ من جملة الأصوات فهو ما يقل عن مجموع الأصوات الباطلة، ولذلك فالنتيجة المباشرة لهذه الانتخابات على الجناح اليمينى، تكمن فى وجوب وضرورة تفكيك وانزواء هذا الجناح، وذلك لأن أهم رسالة لـ ١٨ خرداد/ ٨ يونيو هى أن عصر قبول الاستبداد قد إنتهى إلى الأبد داخل إيران، وأن الناس إذا لم يستطيعوا إدراك حقوقهم الأساسية عن طريق صناديق الاقتراع وبالأساليب السلمية فإنهم- وعلى خلاف ما يتمناه الجناح اليمينى- لن يلجأوا إلى العنف والانفعال بل سيقاومون ذلك بإعمال حاكمية القانون.

والآن ومع ٢٢ مليون شخص مؤيد لخاتمى فقد صارت جميع المؤسسات- القائمة على الانتخاب فى الجمهورية الإسلامية- تحت أيدى خاتمى وهو ما صار سببا لقوته ولذلك يجب عليه أن يبدأ العمل وبسرعة وأن يصمم على الدفاع من مطلب الشعب وأن يقف متصديا لمحاولات اليمين وذلك حتى لا تضيع أفضل وآخر فرصة للإصلاحيين فى إيران للأبد.

انتخابات ۱۸ خرداد تجذر الإصلاحات

■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/٦/٩

كان للحضور المذهل فى انتخابات الرئاسة عاملا هاماً فى التدليل على أن الشعب الإيرانى يتمتع بنفس الشعور والإدراك السياسى الذى يمكنه من تقرير مصيره السياسى. لقد دللت انتخابات ٨ يونيو على أن الشعب مصمم أيضا على تحقيق مطالبه لتحقيق المجتمع المدنى والديموقراطية.

فى هذا الصدد قامت جريدة همبستكى (التضامن) باستطلاع رأى عدد من الشخصيات المختلفة حول نتائج الانتخابات.

«يد الله اسلامى» المدير المسئول لجريدة «فتح» ـ أو جريدة «بيان» التى أغلقت ـ يقول: على الرغم من أن الدعايات الانتخابية كانت قد أفرزت نوعا من التردد فى الأيام السابقة للثامن من يونيو وأن حالة من التردد قد سيطرت على المجتمع كله وكذلك سيطرت حالة من السكون التام على إيران.. وعلى الرغم من مجموعة البحوث والاستبيانات التى أجرتها مؤسسة الاذاعة والتليفزيون.. على الرغم من ذلك كله ـ إلا أن ما شهدته انتخابات ٨ يونيو قد فاق جميع التوقعات مما يعنى أن الشعب مصر، دون أى تردد، ليس على الإصلاحات فحسب بل على تسريع عملية الإصلاح وتحقيق ونفاذ أشمل للدستور.

إن ما حدث فى ٨ يونيو والذى تمثل فى مشاركة ٨٥٪ من جملة الذين لهم حق الانتخاب يبين أيضا أنه من الطبيعى أن يختص السيد خاتمى بالنسبة الرئيسية وهو ما حدث بالفعل لدرجة يمكن القول معها أن الانتخابات كانت بين شخصين اثنين فقط الأول هو خاتمى والثانى هو «المرشحون التسعة الآخرون».

أما «حميد رضا جلايى» المدير المسئول لجريدة «جامعة» (المجتمع)، فيرى أن ما حدث فى ٨ يونيو قد فاق بكثير ما حدث فى انتخابات مايو ١٩٩٧، حيث ظهر الشعب الإيرانى أكثر وعيا وأكثر دراية مقارنة بعام ١٩٩٧. ويقول: إن الشئ اللافت للنظر أن جميع المرشحين التسعة الآخرين قد أخذوا يتكلمون ويتحدثون فى الاقتصاد وعن القضايا المعيشية، لكن رغم ذلك كان للشعب الإيرانى رأى آخر، حيث صوت للديموقراطية والحرية والدستور، وهو ما يعد دليلا أكثر عمقا على طبيعة الشعب الإيرانى. ومن ناحية أخرى يقول «محمد رضا خاتمى» سكرتير عام جبهة المشاركة الاسلامية الإيرانية: إن مشاركة أكثر من ٨٠٪ ممن لهم حق التصويت فى الانتخابات يعد أمرا بالغ الأهمية خاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار الزيادة السكانية، الأمر الذى يجعل المشاركة فى انتخابات ٨ يونيو ٢٠٠١ يمثل رقما قياسيا فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

من جانبه يقول «عيسى سحر خيز» المدير المسئول لجريدة «اخبار اقتصاد» (أخبار الاقتصاد): إن مشاركة الشعب فى الانتخابات قد خلقت مناخا اجتماعيا سياسيا جديدا، حيث أدرك الشعب ضرورة وأهمية تواجده مما سيجعل من رأيه أمرا حاسما ومؤثرا وحياتيا فى القضايا والشئون المجتمعية.

ويرى الدكتور «قلى زاده» نائب المدير التنفيذى لجريدة «همبستكى»(التضامن) عضو مجلس الشورى السابق أن انتخابات ٨ يونيو كانت تمثل الإرادة العقلانية للأمة الإيرانية العظيمة وهو ما يعنى بشكل قاطع أن الشعب سوف يلعب دورا أساسيا فى تجذير وترسيخ الإصلاحات والديموقراطية.

ولهذا فإن عموم الناس ينتظرون من خاتمى ـ الذى يقف إلى جانبه الآن مجلس شورى اصلاحى ـ أن يحقق الشعارات والوعود التى قطعها على نفسه خلال السنوات الأربع القادمة وأن يضع فى اعتباره بذل الجهود والمحاولات من أجل خلق حالة مجتمعية أكثر شفافية وهو ما يستلزم بالضرورة تشكيل حكومة إصلاحية أكثر تعاونا وأكثر انسجاما وتناغما مع الحد الأدنى لمطالب الشعب. وفى هذا الصدد فإن قانون الانتخابات وكذلك قانون الصحافة ودعم وتقوية الأحزاب والجماعات السياسية تعد من أهم الخطوات الأساسية التى تنتظر معرفة أشمل وفاعلية سياسية أكبر من جانب رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى.

تحليل إجتماعى لسلوك سياسى

■ على كدخدا زاده» ■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠١/٦/١١

بعد انتهاء أى عمل سياسى، ومن ذلك الانتخابات، غالبا ما تكون التحليلات التى تقوم حول سلوكيات الشعب، تحليلات سياسية. مثل هذه التحليلات فى المجتمعات ذات البنى القوية والمؤسسات المدنية المتنوعة والمستقرة تكون طبيعية.

إلا أن تحليل سلوك الشعب فى إيران يجب أن يكون اجتماعيا لأنه لا يوجد فى بلدنا بخلاف العمل السياسى مجالا لإظهار والافصاح عن الرغبات والاحتياجات «الاجتماعية - الثقافية» والتى تعرف بالاحتياجات «المدنية - المدينية»، «وفى هذا الصدد فإن الحضور فى المسابقات الرياضية أو فى مهرجان فجر السينمائى بشكل قوى يعد أمرا استثنائياً».

وبهذا الشكل فالشعب الذى لا يستطيع ، أو الذى لم يتعلم كيف يستطيع أن يعبر عنه بالطرق المختلفة لمظاهر سعادته واعتراضه ومطالبه واستفساراته وأجوبته «المدنية والمدينية»، وكذلك الشعب الذى لا يستطيع أن يقوم بالمسيرات أو أن يرى أى صدى لكلامه بشكل واضح فى وسائل الإعلام بل ولا يستطيع أيضا أن يصفق.. مثل هذا الشعب يمارس الافصاح عن حاجاته ورغباته فى المؤتمرات والجلسات السياسية.

بهذه النظرة يمكن اعتبار أن حركة الجماعات المختلفة للشباب فى الشوارع من أجل الدعاية الانتخابية لمرشح ما وطريقة توزيعها بل وأسلوب تزيينها إنما يشكل حركة ظاهرية وأساسية للإفصاح من مكنوناتهم وخلجاتهم المدنية لدرجة أنه يبدو للنظر أن تراكم الصفوف الطويلة ليلة الانتخابات والتجمع فى تلك الليلة، إنما هو فى حد ذاته نوعا من السلوك الأساسى للشعب لزيادة الافصاح عن «الذات» ولأكثر من مرة صدرت من جانب الاخصائيين الاجتماعيين عدة اقتراحات أو تحذيرات بأنه لابد من وجود منافذ مناسبة للافصاح من الموضوعات المدنية - المدينية والتى حالت موانع كثيرة دون تحقيقها.

لقد كان لتصويت الشعب فى الثانى من خرداد سنة ١٣٧٦ - ١٩٩٧ جوانب سلبية كثيرة وهذه السلبية يمكن رؤيتها من خلال تحليل مضمون الشعارات المنتشرة فى الجو الانتخابى والسلوكيات الانتخابية للشعب، وكذلك السلوكيات الانتخابية والسياسية للقطاع الأكبر من الجماعات المنتصرة وأيضا سلوك وشعارات الشعب خاصة فى السنوات الثلاث السابقة. إلا أنه منذ عام مضى تبنى الاتجاه إلى الافصاح عن المطالب والسلوكيات الايجابية وسبب هذا التغير يتطلب بحثا منفصلا هذا، هذا الموضوع يتضح تماما خاصة فى استطلاعات الرأى ويمكننا أن نأخذ - على سبيل المثال - المقارنة بين عمود دقيقة مع رئيس جمهورية ١٣٧٦ - ١٩٩٧ - ودقيقة مع رئيس الجمهورية القادم فى جريدة همشرى. إن هذا السلوك أمر ايجابى، أى يجب الافصاح عما نريد وليس فقط الافصاح عن الذى لا نريده ومثل هذا السلوك واضح جدا بين الشباب.

لقد مضى الشطر الأعظم من السنوات الأربع المنصرمة فى الجدال بين قبول ما يريده الشعب من ناحية، ورفض هذه الرغبة من ناحية أخرى، إلا أن رئيس السلطة التنفيذية لم يعد بحاجة فى هذه الفترة الثانية إلى إثبات هذا الادعاء، لأنه من ناحية، كانت السلوكيات الانتخابية للشعب محكاً كاملا لإثبات ذلك ولا يمكن أن يكون هناك دليل أقوى من هذا، ومن ناحية أخرى، فعلى ما يبدو أن الكيان الاجتماعى لن يغير منكرى هذه الرغبات وبعبارة أخرى توقف الحوار بينهم جامدا وانحصر واجبهم فقط فى ضوء هذه النظرة.

فالبناء الاجتماعى اليوم وضع نفسه وحصرها حول الحكومة لكى تحقق له مطالبه وشعاراته واحتياجاته. السلوك الانتخابى للشعب كان هو ذاته عين الايجابية وهو نوع من إعمال الحجة على السلطة التنفيذية، فخلال هذه المدة خاصة السنة الأخيرة لاذ الشعب الى الصمت من أجل مساعدة رئيس الجمهورية، بل ومن أجل ذلك لم يسع الشعب لإثارة أى أسباب للفتنة وكذلك أصبح البناء الاجتماعى أقل عصبية وتوترا بكثير عن السياسيين فلم يثر الشعب فى هذه الفترة، فضلا عن أنه توقف عن التصفيق والتشجيع ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

لقد أوقف العقل المجتمعى مع الوضع فى الاعتبار حاجة الدولة وكذلك رئيس الجمهورية إلى الهدوء - أى نوع من السلوك أو الحركة المطلوبة والتى من الممكن أن تصبح حجة للأزمة والصراع.

وهكذا أبدى الوجدان المجتمعى سلوكا متعقلا حكيما صبورا حتى ظن الكيان السياسى، سواء المعارضين أو المؤيدين لوجهة نظر الشعب أن الشعب لن يكون له حضور مؤثر هذه المرة فى الانتخابات، لكن نظرا لأن العقل المجتمعى بالاستفادة من ذاكرته التاريخية، كان دائما أعقل وأحكم من السياسيين ويقوم فى الوقت المناسب بتسجيل اعظم حضور من أجل مساعدة مرشحهم.

مثل هذه المشاركة من المؤكد أنها ستكون آخر مشاركة من نوعها، وعلى ما يبدو فإن تاريخ دولتنا قلما شهد مثل هذه المشاركة، كما يبدو بعيدا أيضا أن رئيس الجمهورية يستطيع أن يحظى بمثل هذا المعدل من الأصوات الانتخابية فى فترته الثانية.

انها ظاهرة قلما يوجد لها نظير فى تاريخنا السياسى المعاصر.

لقد أشار مرشحو هذه الدورة من الانتخابات فى معظم خطبهم الانتخابية إلى موضوعات وتحدثوا عن قضايا كان الكلام فى كثير منها فى وقت ليس ببعيد يعد جريمة أو الأقل يدخل فى دائرة التحريم وهى الموضوعات التى يتحدث الشعب عنها أو يشير إليها فى حياته اليومية لكن المؤسسة السياسية لم يكن لديها طاقة أو قدرة على تحملها وقبولها أو حتى الاعتراف رسميا بوجودها، ومن الطبيعى أنه فى الظروف العادية عندما يتحدث المرشحون بصراحة وبلا تعتيم عن مكنونات وخلجات الشعب فإنهم يجب أن يحصلوا على أغلبية الأصوات، كان هذا فى ظل الظروف التى لم يستطع رئيس الجمهورية مطلقا بسبب مكانته الدستورية أن يرفع أو يبين نصف هذه القضايا فى شعاراته الانتخابية، ولكن الشعب دلل من جديد عن نطاق العقل المجتمعى وبسلوك اجتماعى كامل. لقد دلل السلوك الانتخابى للشعب على:

١ - أن الشعب قد طرد الأفكار للأبد ولا يستطيع المتمسكون بهذا الفكر فى ظل أية ظروف أن يجذبوا انتباه الشعب، ولن يتعامل الشعب مطلقا مع هذه الفئة، وهذا الحدث ليس طيبا، لأنه فى المجتمع الصحى لا يجب طرد أى شخص مطلقا.

٢ - عشرون عاما من تجارب الحياة فى عصر ما بعد الثورة الإسلامية علمت الشعب أن يهتم بمعدل وجهات نظر الأفراد وليس بأحاديثهم فى المناسب. إن مجتمعنا يتمتع بذاكرة قوية جدا.

٣ - الأشخاص الذين يريدون أن يفكروا مثلما يفكر الشعب ويرغبون فى أن يكونوا موضع ثقة المجتمع يجب عليهم للوصول إلى ذلك أن يتحملوا النفقات. وهذه النفقة هى عملهم الاجتماعى والسياسى على مدار فترة ما. هذه هى حقيقة المجتمع الذى يصبر كثيرا أمام أقداره ويتحمل الصعاب كثيرا، إلا أنه عندما يغضب لا يمكن أن تجتث ثورته من قلب المجتمع بسرعة.

شروط ومواصفات الحكومة الجديدة

■ على كدخدا زاده» ■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/٦/٩

أجرت جريدة «همبستكى» (التضامن) استطلاعا للرأى مع بعض أعضاء مجلس الشورى الإسلامى حول الحكومة الجديدة وما يجب أن يتوافر فيها من شروط ومواصفات. فيما يلى ترجمة لما قالوه فى هذا الصدد.

«الياس حضرتى» نائب مجلس الشورى عن طهران يطرح عدة تصورات وتساؤلات مختلفة فيقول: إننى اعتقد أن المشكلات والمضايقات التى كان يعانى منها السيد خاتمى خلال السنوات الأربع الماضية قد خفت حدتها، حيث توافرت الآن عدة ظروف هامة ملائمة لتعيين حكومة جديدة مختلفة، ولذلك يجب على السيد خاتمى، بعد هذا النصر الحاسم، أن يعمل على أن تكون حكومته الجديدة مختلفة تماما عن الحكومة السابقة وأكثر تفاؤلا بالمستقبل. فالمصاعب والمضايقات التى كان يعانى منها على مدار السنوات الأربع الماضية قد زالت بشكل كبير، وهو ما يعنى ضرورة أن يكون خاتمى الآن أكثر دراية ومعرفة وإدراكا بفريق عمله الجديد من الوزراء والنواب. ففى عام ١٩٩٧ كانت خبرته محدودة وكان الوقت ضيقا لاختياره الوزراء وفريق عمله، وهو ما ظهرت آثاره السلبية بعد ذلك. الآن اختلف الأمر حيث صارت لديه قدرات وملكات وخبرات أخرى تكونت لديه على مدار السنوات الأربع الماضية، والتى كان خاتمى يعانى فيها من مجلس الشورى، حيث كان تحت سيطرة المحافظين. الصورة الآن مختلفة فالمجلس إصلاحى متعاون ومتناغم مع خاتمى وهو ما يعنى أن خاتمى لن ينحصر شغله الأول فى كيفية الحصول على موافقة المجلس على حكومته كما كان الأمر من قبل، لذا يجب عليه أن يجعل جل اهتمامه بالأشخاص الذين سيكونون معه فريق العمل على مدار السنوات الأربع القادمة.

بشكل عام فإن شعارات التنمية السياسية التى كان قد رفعها خاتمى، وكذلك مساعيه لخلق وتهيئة المجالات اللازمة لمشاركة الجماعات السياسية قد خلقت مناخا ملائما ومناسبا لكى يستفيد أولا من تجاربه، وكذلك لكى يستفيد ثانيا من تجارب الأحزاب والجماعات السياسية فى تشكيل حكومته ثانيا. (*)

لا يوجد فى إيران قحط للرجال:

يعتقد «محمد رضا خباز» عضو مجلس الشورى الإسلامى عن «كاشمر» بأنه من اللازم أن تتشكل الحكومة الجديدة من أشخاص متخصصين خبراء فالحكومة الحالية قد تشكلت فى ظل ظروف خاصة، حيث كان خاتمى يسعى بشكل أساسى للحصول على موافقة مجلس الشورى السابق الذى كان معارضا ومخالفا لأهداف خاتمى وهو ما جعله مضطرا لأن يعدل من آرائه حول تشكيل

الحكومة لكى يحصل على ثقة المجلس.

الآن الأمر مختلف ، حيث يتوافق مجلس الشورى مع أهداف خاتمى وهو ما يجعلنا ننتظر منه أن يعمل على اختيار أقوى العناصر فى حكومته الجديدة، إذ لا يوجد قحط للرجال فى إيران حتى لا يقوم خاتمى بعمل تعديلات جوهرية وحقيقية فى حكومته، ولا يوجد قحط للرجال فى إيران يمنعه من اختيار عناصر قادرة على تحقيق رسالة الثانى من خرداد. لذلك فمن الضرورى أن تكون تغييراته قائمة على أساس التخصص والخبرة الشخصية، حيث لم يعد هناك وقت للتجربة والخطأ. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية وضرورة تقييم الوزراء مرة - على الأقل - كل عام عن طريق المجلس ورئيس الجمهورية، فإذا ما ثبت عدم قدرتهم على تحقيق السياسات وتطلعات الشعب يتم عزلهم فورا.

حتى لا يصبح طريق الإصلاحات مسدودا :

من جانبه يعتقد «ماشاء الله شكيبى» عضو مجلس الشورى عن دائرة «فردوس» و«طبس» أن الأسباب التى تصبح حائلة دون تجديد وتغيير الحكومة يجب أن تكون معلومة للناس حتى لا يصبح طريق الإصلاحات مسدودا.

ويعتقد «الياس حضرتى» أن السنوات الأربع القادمة سوف تكون ممتلئة بالاضطرابات من جانب المحافظين الذين عملوا طوال السنوات الأربع الماضية على إجهاد الحكومة على مختلف الأصعدة خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية.

ويعتقد «محمد رضا خباز» بأن مشكلات إيران تعتبر مشكلات متأصلة وقائمة منذ فترة طويلة ولازالت قائمة حتى الآن، وذلك بالرغم من اتخاذ خطوات عديدة من جانب حكومة السيد خاتمى فى دورته السابقة. لهذا يجب على خاتمى أن يضع التنمية الاقتصادية على رأس أولويات حكومته فى الفترة القادمة.

وأولى المشكلات التى يجب عليه مواجهتها هى تغيير «البناء الاقتصادى» لإيران وهو ما يتوقع تحقيقه فى الخطة الخمسية الثالثة، وفى مقدمة ذلك ترك الشركات والمصانع الحكومية للقطاع الخاص.

تجذير الإصلاح وتأصيله :

المشكلة الثانية للرئيس خاتمى تكمن فى ضرورة تجذير وتأصيل

وتنظير نتائج الثانى من خرداد - مايو ١٩٩٧، حيث يجب عليه بلورة حرية الفكر وحرية البيان وبقية منجزات الثانى من خرداد فى فترة رئاسته الجديدة حتى لا تتعرض للخطر.

لقد اختار خاتمى أن يجعل التنمية السياسية هدفا له فى الدورة الرئاسية السابقة وذلك لسببين هما: الأول.. ألا تزداد معوقات التنمية الاقتصادية، حيث كان التضخم قد وصل الى مستوى لا يمكن تحمله، كذلك لم تكن لإيران علاقات دولية جيدة، ولا يوجد احتياطى كافٍ من العملات الأجنبية ولذلك كان البناء والهيكل الاقتصادىٌ ضعيفا جدا وهو ما كان سيجعل شعار «التنمية الاقتصادية» بعيدا عن الواقع وعن الأهداف والأمنيات الخاصة بالشعب وبالتالى خاليا من الصحة، فحين يصل الناس إلى النضج السياسى المطلوب يصبح ممكنا جدا تأمين وضمان حقوقهم فى مختلف المجالات.

والآن وبعد انجاز عدد من الخطوات فى هذا الصدد حان الوقت لتفعيل العمل صوب التنمية الاقتصادية، حيث صار شعار التنمية الاقتصادية جديرا بالقبول والتحقيق.

(*) تحمل هذه العبارة مفهوما خاصا حول ضرورة أن يسدد خاتمى فاتورة تأييد الأحزاب له بإشراكهم فى الحكومة (المترجم).

أسماء ٤١ مرشحاً لحكومة خاتمى المتوقعة

■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٠٠١/٦/١٤

صرح مسئول كبير قريب الصلة الى خاتمى فى ٢٠٠١/٦/١٣ بأن خاتمى سوف يختار وزراء حكومته الثانية وكذلك نوابه ومستشاريه ممن تتوافر فيهم القدرة التنفيذية والإدارة الجيدة والخبرة المطلوبة بما يمكنه من تحقيق وعوده للشعب.

وأضاف فى هذا الصدد بأن الأشخاص المرشحين لحكومة خاتمى القادمة هم كالتالى:

١- المهندس بيژن نامدار زنگنه النائب الأول لرئيس الجمهورية.

٢- مرتضىٰ حاجى (وزير التعاون حالياً) نائب رئيس الجمهورية للشئون التنفيذية.

٣- المهندس بهزاد نبوى (عضو مجلس الشورى حالياً) رئيسا لهيئة الإدارة والتخطيط.

٤- الدكتور محسن نوربخش (مدير البنك المركزى حالياً) وزيراً للشئون الاقتصادية والمالية، أو الدكتور فرشاد مومنى.

٥- المهندس إسحاق جهانكيرى (وزير الصناعة والمعادن حالياً) وزيراً للصناعة والمعادن.

٦- فيض الله عرب سرخى (مساعد وزير التجارة عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية حالياً) وزيرا للتجارة، أو محمد شريعتمدارى (وزير التجارة الحالى).

٧- وزير التعاون: محمد سلامتى (مساعد وزير التعاون حالياً) عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية)، أو أحمد محمود رباطى (رئيس اللجنة الإنتخابية لجبهة الثانى من خرداد فى الدورة الرئاسية الثامنة).

٨- وزير جهاد الزراعة : محمود حجتى (وزير جهاد الزراعة الحالى)،أو صفدر حسينى .
٩- عمدة طهران : مهندس عبد العلى زاده (وزير الإسكان والتعمير حالياً)، أو مهندس اقاعلى خانى، أو أحمد محمود رباطى (رئيس اللجنة الانتخابية لجبهة الثانى من خرداد) .
١٠- وزير الإسكان والتعمير : مهندس عبد العلى زاده (الوزير الحالى)، أو سيد منصور رضوى عضو مجلس بلدية طهران والمرشح بالدورة الثامنة لإنتخابات الرئاسة، أو مهندس صالح آبادى (عضو مجلس الشورى عن دورته الرابعة وعضو مركز الدراسات الاستراتيجية برئاسة الجمهورية) .
١١- وزير البريد والتلغراف والتليفون : الدكتور أحمد معتمد (الوزير الحالى)، أو مهندس محسن مهر على زاده (عضو حزب جبهة المشاركة ومحافظ خراسان) .
١٢- وزير الطرق : مهندس محسن مهر على زاده (عضو حزب جبهة المشاركة ومحافظ خراسان)، أو مهندس سيد منصور رضوى (منافس خاتمي في انتخابات الرئاسة للدورة الثامنة عضو مجلس بلدية طهران).
١٣- وزير الطاقة : المهندس حسين كاظم بور اردبيلى (مساعد وزير النفط حالياً)، أو مهندس حبيب الله بى طرف (وزير القوى العاملة الحالى)، ومن المحتمل أن تحل هذه الوزارة محل وزارتى النفط والقوى، وبخلاف هذه الحالة فإن الأسماء الواردة سابقاً تتولى وزارة النفط ووزارة القوى على التوالى.
١٤- وزير العمل والشئون الاجتماعية : دكتور فرشاد مومنى، أو مهندس «سهيلا جلودار زاده» (عضو جبهة المشاركة وعضو مجلس الشورى حالياً).
١٥- وزير الدفاع والقوات المسلحة : المهندس دهقان (نائب وزير الدفاع الحالى).
١٦- وزير العلوم والدراسات والمساحة :دكتور محمد رضا عارف (الرئيس الحالى لهيئة الإدارة والتخطيط).
١٧- وزير الصحة والعلاج والتعليم الطبى : دكتور مصطفى معين (وزير العلوم حالياً)، أو يد الله إسلامى (النائب السابق لوزير الصحة والمدير المسئول لجريدة «فتح» المغلقة .
١٨- وزارة التربية والتعليم :دكتورة زهرا رهنود مدير جامعة الزهراء حالياً وزوجة المهندس مير حسين موسوى رئيس الوزراء السابق، أو المهندس جعفر علاقه مندان .
١٩- وزير الثقافة والإرشاد الإسلامى: عبد الواحد موسوى لارى (وزير الداخلية الحالى)، أو أحمد مسجد جامعى (الوزير الحالى للإرشاد).
٢٠- وزير الشئون الخارجية: دكتور سيد كمال خرازى (الوزير الحالى)، أو أمين زاده (مساعد وزير الشئون الخارجية)، أو دكتور محمد صدر (مساعد الخارجية حالياً)
٢١- رئيس جهاز التربية البدنية والرياضة : دكتور حسن غفورى فرد (أحد المرشحين فى انتخابات الرئاسة فى ٨ يونيو)، أو على نظرى (عضو مجلس الشورى حالياً)، أو داودى شمسى .
٢٢- المستشار القانونى لرئيس الجمهورية: دكتور سيد عطا الله مهاجرانى (الرئيس الحالى لمركز حوار الحضارات)، أو صدوقى (المستشار الحالى لرئيس الجمهورية).
٢٣- رئيس هيئة الطاقة النووية : مهندس غلام رضا شافعى (وزير الصناعة والمعادن السابق)، أو دكتور أمر اللهى (الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية)، أو مهندس غلام رضا اقا زاده (رئيس هيئة الطاقة الذرية حالياً).
٢٤- رئيس جهاز شئون البيئة : الدكتور معصومة ابتكار (الرئيس الحالى للجهاز)، أو صفدر حسينى.

قراءات ديمقراطية للإسلام في إيران والشرق الأوسط

■ حلقة نقاش

■ Discourse . Volume 2, Number3,Winter 2001 Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

من المؤكد أن مسألة علاقة الدين بالسياسة في دول منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم القضايا التى غالبا ما تكون محل نقاش وبحث مكثف من قبل دوائر السياسيين والأكاديميين والمثقفين خاصة مع ظهور قراءات جديدة للإسلام والديمقراطية في دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وإيران على وجه الخصوص.

وفى محاولة من قبل المهتمين بهذه القضية للتعرف على فرص إقامة الدولة الإسلامية ذات الأيديولوجية الديمقراطية قامت مؤخرا مجموعة من الأكاديميين الإيرانيين بتناول هذه القضية في حلقة نقاش شارك فيها دكتور حسين بشيرية ودكتور نصر هديان ودكتور هادى سيمتى وجميعهم أساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران. كما شارك في النقاش السفير هوميون على زيده كبير مستشارى وزارة الخارجية، وحامد أحمدى مدرس مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية والعضو في مجلس تحرير دورية دراسات الشرق الأوسط.

دكتور حامد أحمدى:

استهل الحوار دكتور حامد أحمدى قائلا إن الديمقراطية تعد عنصرا هاما وأساسيا في إقامة أى مجتمع مدنى ناجح، فمع توافر مساحة جيدة من الديمقراطية يمكن للمؤسسات السياسية والمجتمعية أن

تعمل بكفاءة أكبر وفاعلية أكثر، والسؤال هنا هو كيف يمكن تقييم العملية الديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط حتى يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها.

دكتور حسين بشيرية:

يلتقط دكتور بشيرية خيط الحوار ليؤكد أن عملية الديمقراطية لم تحظ بعد بالاستقرار والتنمية المطلوبين فهناك قضايا كثيرة مؤثرة على مسيرة الديمقراطية فما زالت هناك حاجة ضرورية لإعادة هيكلة السلطة والدولة من أجل تعامل أفضل مع المشكلات والعوائق التى تقف في طريق التطبيق الصحيح للديمقراطية وعلى الرغم من أن هناك تطورات في الثقافة السياسية للدول إلا أن عملية التنمية السياسية في حاجة الى عوامل مساعدة على تحقيق التغيير المطلوب.

والواقع الحالي للسياسات والنظم القائمة يشير إلى توجه ديمقراطي منقوص، فغالبا ما تتبنى النظم السياسية المسألة الديمقراطية بكثير من التحفظ، بل وتخضعها لكثير من المراقبة وتبدى تحفظات كثيرة على الممارسات الديمقراطية الحقيقية وهو ما نتج عنه نظم شبه ديمقراطية أسست نظم ديمقراطية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

والسبب أن الأقلية الحاكمة ادعت تبنيها للديمقراطية بينما هي لم تطبق منها سوى القشور.

دكتور ناصر هديان:

ويضيف دكتور هديان أن صانعى القرار في دول الشرق الأوسط يواجهون مشكلة وهى عدم إدراك المعنى الحقيقي للديمقراطية وذيوع الفهم الصحيح لها سيؤدى إلى تغيير كثير من الأمور مثل المساواة في الحقوق وهو ما تفتقده معظم الدول النامية، والسبب هو أن الهوية السياسية لتلك الدول تقوم على منظور شخصى مصدره الأقلية الحاكمة للبلاد وليس على أساس ما تفرضه الحداثة من سياسات تتواكب والتطورات العالمية السياسية والاقتصادية وغيرها، وهذا مع الوضع في الاعتبار التطورات التى تحدث على المستوى المحلى تأثرا بالتطورات العالمية، فتأثير العولمة على المجتمعات واضح وجلى، فالعولمة تسير في اتجاه مخالف لإتجاهات النظم التى تتبنى أيديولوجيات غير ديمقراطية، وهو ما أكدته التطورات التى حدثت في أوروبا الشرقية التى ما إن أدركت الطريق الذى تفرضه العولمة حتى تحولت الى الديمقراطية وأبدت اهتماما متزايدا بحقوق الإنسان ومن المفترض أن يكون الأمر نفسه ساريا في دول منطقة الشرق الأوسط إلا أن هناك عوامل أخرى تتداخل مع عملية التحول نحو الديمقراطية أهمها أن الثقافة والتاريخ في تلك الدول ترتبط بشكل قوى بالفكر الإسلامي، وبعض القراءات السائدة للفكر الإسلامي لا تعتبر الإسلام دافعا للتحول الديمقراطي، وفى أحيانا أخرى ترى الإسلام دافعا للجهاد ضد صور الاستبداد والعلمانية، ولكن القراءات الحديثة للفكر الإسلامي ترى أن الإسلام عنصراً مكملاً للديمقراطية، بل إنه يحمل في طياته ايديولوجية ديمقراطية. ومن الملاحظ أن هناك صحوة إسلامية معتدلة في دول المنطقة وإن كانت تختلف من دولة لأخرى، فهى في لبنان مختلفة عن تلك التى تشهدها مصر أو تركيا وإن كانت جميعها اتفقت على أن هناك صيغة متوازنة يمكن الجمع من خلالها بين الإسلام والديمقراطية وأن فكرة الجهاد السلمى ضد النظم الاستبدادية في الإسلام تتوافق مع الديمقراطية وهو ما يعنى ضرورة استبعاد فكرة الجهاد المسلح أو اللجوء إلى العنف وبناء على هذا التوجه الفكرى الجديد في دول الشرق الأوسط ظهرت حركات واتجاهات سياسية جديدة جميعها تتبنى المنهج الديمقراطى.

دكتور ناصر هديان:

أراد دكتور هديان أن يضيف مسألة هامة جدا في إطار مناقشة ديمقراطية النظم الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط، ألا وهى عدم فهم الديمقراطية الفهم الصحيح والسبب أن هذه الدول تقوم هويتها السياسية على أساس منظور شخصى للقلة الحاكمة وليس على أساس فكر سياسي محض يتم بناء عليه إقامة المؤسسات السياسية.

والمشكلة المرادفة لمشكلة غياب المفهوم الصحيح للديمقراطية هي طبيعة المجتمعات في دول المنطقة والتى تمر حاليا بمرحلة إعادة هيكلة نتيجة للمعرفة الجديدة ولثورة المعلومات والنظم التعليمية الحديثة وهو ما أدى إلى خلق طبقة مثقفة تتبنى الفكر التنويرى وتتأثر بمفاهيم جديدة، كما اتسعت دائرة المتعلمين في المجتمع. ورغم هذا كله إلا أن مجتمعات العالم الثالث فشلت في إقامة مجتمع. مدنى بالمعنى الحقيقى وهذا يسرى بالطبع على الحياة السياسية في تلك المجتمعات، فالأحزاب السياسية المختلفة غير قادرة على تمثيل الطبقات وتفتقر للبرامج السياسية الواضحة الملائمة لمصالح تلك الطبقات مع افتقار الأليات اللازمة والمناسبة لتنفيذ البرامج الحزبية.

دكتور حامد أحمدى :

يرى دكتور أحمدى أن المسألة لها بعد آخر يجب أن يوضع في الاعتبار وهو بعد يضاف لما قدمه دكتور بشيرية من تفسيرات، فالحقيقة الثابتة هي أننا كدول شرق أوسطية تمر بمرحلة تحول من حقبة الحكم السلطوي أو الهيمنة الأيديولوجية إلى حقبة اللا أيديولوجية، وحتى من يتبنون أيديولوجيات محددة مثل اليساريين والقوميين والإسلاميين يشهد فكرهم الأيديولوجي بعض التغييرات. وهنا يطرح دكتور احمدي سؤالاً على دكتور هادي سيمتي وهو: هل يري التحول من مرحلة الهيمنة الأيديولوجية إلى مرحلة القراءات الأيديولوجية الجديدة تتضمن في طياتها الاتجاه المعتدل كعنصر أساسي في عملية تبنى الديمقراطية، وما هي درجة مشاركة جميع الاتجاهات في

هذه العملية التحويلية.

دكتور هادي سيمتي:

يعتقد دكتور سمتى أن اجابة هذا السؤال تتطلب فهم طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم ومن ثم يجب أن نعترف أن للعولمة دور هام جدا في إحداث أي تغيير سياسي أو اجتماعي، وبالنظر إلى أوروبا على سبيل المثال نجدها مع بداية عصر العولمة شهدت حركات اجتماعية جديدة تزامنت مع ظهور اتجاهات سياسية ثورية سلمية من أجل مواكبة التغييرات الجديدة التي تفرضها العولمة. وبالقياس على منظمة الشرق الأوسط نجد أن ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة فيها سببه الرئيسي هو محاولة التعامل مع الوضع الحالي للمنطقة في ظل التغيرات الدولية الحالية حيث أصبحت الوسيلة الأكثر شيوعا لتحقيق أية اهداف سياسية هي استخدام الحركات الاجتماعية لبلوغها.

ويبدو أن هناك درجة كبيرة من التناغم والانسجام بين هذه الحركات الاجتماعية وجميعها تعمل في النهاية لصالح التحول الديمقراطي.

وفي ظل هذه المرحلة التحويلة والكفاح السلمي مع القوى السلطوية يمكن اعتبار هذه التغييرات دربا من الإصلاح، وربما نستطيع بذلك التحرك نحو الديمقراطية خاصة، مع وجود حالة من التكامل والانسجام بين الحركات الاجتماعية والفكر الإسلامي، فمعظم الحركات الاجتماعية في تونس ومصر والسودان تقوم في الأساس على الفكر الإسلامي المعتدل وكلاهما يسيران معا من اجل دعم الديمقراطية في المنطقة .

دكتور هوميون على زيده:

ويتفق دكتور على زيدة مع دكتور سيمتى علي أن الشرق الأوسط يتجه حتما نحو التغير مثله في ذلك مثل مناطق العالم المختلفة فهناك تغير اجتماعي وسياسي واقتصادي بالإضافة إلى زيادة وعي الرأى العام، إلا أن هذا التغيير له طابعه الخاص والمختلف، فلا يمكن تجاهل العامل الديني الواضح في أي تغيير يحدث في دول المنطقة وهو ما يتضح أكثر مع تتبع التغييرات التي تحدث في الخريطة السياسية وأهمها الانقلاب العسكري الذى حدث في السودان والذى جاء بحكومة إسلامية ذات رؤي وأفكار إسلامية بحتة، كما تشارك الأحزاب السياسية الإسلامية في معظم الانتخابات التي تجري في دول المنطقة مثلما حدث في الجزائر ويحدث في مصر، ولكن يظل الحدث الأقوى تأثيرا في المنطقة هو قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.

دكتور حامد احمدي:

ويتساءل دكتور أحمدي عن طبيعة العلاقة بين الدين والديمقراطية ويقترح أنه يمكن استقراء طبيعة هذه العلاقة من خلال تتبع تطور الفكر الإسلامي للحركات الإسلامية بالمنطقة، فهناك نوعان من الحركات الإسلامية الأولى الجماعات الإسلامية المعتدلة والثانية الجماعات الإسلامية الراديكالية والتي انتشرت في فترة الثمانينات والتسعينيات والتي بدأت في الانحسار مؤخرا.

وخير مثال على ذلك أن أفكار سيد قطب بدأت تهمش تدريجيا رغم ما كان لها من تأثير واسع وهيمنة فكرية قوية على الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة، بل ويثير الدهشة بالفعل أن كل الحركات الإسلامية في دول الشرق الأوسط بدأت تتبنى القراءات الديمقراطية للدين بما فيها جماعة الأخوان المسلمون في مصر وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجبهة العمل في الأردن، فهي جميعها تتجه نحو قراءات أكثر ديمقراطية للفكر الإسلامي بل، وحتى حزب الله تخلى ععن راديكاليته وهو ما اتضح من خلال المنهج الديمقراطي الذى اتبعه في تعامله مع النظام السياسي اللبناني. وبالمثل نشهد إتجاها ديمقراطيا في سياسة الثورة الإسلامية الإيرانية، خاصة عقب انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧، كما يعتبر البعض أن أكثر النماذج الإسلامية اعتدالا هي الحركة الإسلامية في تركيا التي نتج عنها مزيداً من الممارسات والقراءات الديمقراطية الإسلامية.

ويبدو أن هذا الاتجاه الديمقراطي الإسلامي يتفق تماما مع رؤية الكاتب السياسي "ليونارد بندر "التي أوردها في كتابه "التحرر الإسلامي-Islamic Liberalism" الذي كتبه في الثمانينيات، حيث أكد فيه أن إرساء الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط لن يتم إلا إذا تبنى الإسلاميون المنهج الديمقراطي وبدون التحرر الإسلامي لا يمكن بلوغ الديمقراطية ويقصد ليونارد بالديمقراطية أن يتم التعامل بديمقراطية مع المجتمع المدني.

ويعود دكتور احمدي إلى طرح أسئلة عن مغزى وأهمية هذه القراءات الديمقراطية للإسلام وهل هذا يعني إرساء الديمقراطية في المنطقة. وما تأثير هذه القراءات الديمقراطية على هيمنة القلة الحاكمة على السلطة.

دكتور حسين بشيرية:

في هذا الإطار، يرغب الدكتور بشيرية التأكيد على نقطة هامة وهي ان هناك تفاعلا طبيعياً بين الدين والمستجدات في الحياة البشرية بكل أنواعها سواء كانت في أسلوب الحياة أو تقدم تكنولوجي أو حتى اختلاف في العادات، وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون هناك علاقة بين حركات الإصلاح الإسلامية والديمقراطية، وكانت هذه المسألة قد طرحت للنقاش كثيرا من قبل، وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية ظهرت مؤسسة دينية جديدة والتي تعد حركة إصلاحية إسلامية مختلفة عن غيرها، فالاصلاحيون القائمون على هذه الحركة اهتموا كثيرا بإيجاد نوع من التناغم والتفاعل الإيجابي بين الحضارة الغربية والتكنولوجيا والعلوم الحديثة والدين .

دكتور هادي سيمتي:

يستكمل دكتور سمتي النقاش بقوله أنه بما أن الحديث يتناول بكثير من التركيز والتفصيل تجربة الديمقراطية في إيران والشرق الأوسط وربطها بإحياء وتجديد الفكر الإسلامي، يجب أن ندرك أن عملية إحياء الدين ارتبطت بحالة الوفاء بمتطلبات العصر الحديث والتي تم تقييمها على أساس التحليلات التي قام بها مفكرون غربيون، إذن نحن نعتمد على رؤي حداثية غربية في تحديد فكرنا الإسلامي.

بينما إذا ما قمنا بتحليل الفكر الغربي بشكل دقيق ومتأن ستثور في أذهاننا الكثير من الشكوك حول الفكر التنويري العربي وهي المسألة التي استطاعت جماعة السنة أن تدركها وتتخطاها بكثير من الذكاء.

دكتور حامد أحمدي:

يعتقد دكتور احمدي أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا هاما في إرساء قواعد الديمقراطية في المنطقة أو إجهاضها فما هي تلك العوامل؟

دكتور ناصر هديان:

يؤكد دكتور هديان أن فرص إرساء الديمقراطية في الشرق الأوسط لا تتوقف على التحول الديمقراطي للجماعات الإسلامية المعاصرة، بل تسهم فيها عناصر أخرى منها الهياكل السياسية للدول وهياكل مجتمعات المنطقة وعلاقات الدولة بالمجتمع، بالإضافة إلى توازن القوى السياسية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الثقافة والتاريخ. كل العناصر والعوامل تؤكد أن الربط بين الإسلام والتفسير الديمقراطي له لا يقيم وحده مجتمع ديمقراطي.

دكتور هوميون علي زيده:

يعتقد دكتور علي زيده أنه يجب بحث عوائق إرساء الديمقراطية في الشرق الأوسط وعلى ذلك يجب أن نعترف أن الدين يلعب دورا هاما في هذا الإطار. والأكيد أنه إذا لم يتوافق الفكر الديني مع الديمقراطية فهذا يعني انهيار كليهما.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار التجربة الإيرانية نموذجا ناجحا لتوافق الدين والسياسة فإيران استطاعت ان تقدم نموذجا للدولة الإسلامية ذات منظور - ديني حداثي اختلطت فيه السياسة بالفكر الديني الإصلاحي. والمحللون السياسيون يتابعون بشغف شديد التطورات التي تشهدها إيران لأنهم يودون أن يعرفوا إلى أي مدى ستشهد إيران حالة من النمو والتطور الديمقراطي.

والغريب أن المحللين لاحظوا أنه رغم اختلاف المذهب الشيعي الذى يتبناه الإيرانيون عن المذهب السني إلا أن هذا لم يشكل عائقا في تبني نفس التوجه الديمقراطي الذى يرحب به أهل السنة وأن يندمجوا في نفس النسج السياسي لدول المنطقة وأن يتبنوا نفس الأفكار السياسية.

بل استطاعت إيران أن تساهم بشكل ملحوظ في دعم الاتجاه الاصلاحي الديني والسياسي الشائع في دول المنطقة وإن لم تكن هي أكثر النماذج جرأة وحرية وإصلاحا. وأهم مظاهر هذا الاتجاه حجم الحرية المتاح للصحف الإيرانية للتعبير عن وجهات النظر المتباينة بشأن قضايا مختلفة، وهي مساحة من الحرية لا تقارنها أية دولة فيها.

بينما نجد أن مشكلة كثير من الحركات في الشرق الأوسط تواجه بعدد من المشاكل أولها أنها تعتبر خطرا يهدد مصالح الدولة، فكثير من الدول المنظمة ذات نظم سلطوية لا تقبل أصوات المعارضة أو على الأقل تتجاهلها لأنها لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تتنحى عن السلطة.

كما أن كثيراً من دول المنطقة التي تقع تحت تأثير قوى خارجية، بل وتسمح لتلك القوى بالتدخل في شئونها مع جيرانها توجه كثيراً من النقد للتجربة الإيرانية رغم أنها لا تسمح على الإطلاق وبأي صورة كانت بوجود قوى معارضة داخل نسقها السياسي والمجتمعي.

وحتى النماذج الإسلامية التي حاولت أن تكرر التجربة الإيرانية لم تكن تجارب ناجحة، فنموذج طالبان في أفغانستان نموذجا مخالفا تماما للنموذج الإيراني فهم يدعون أنهم دولة إسلامية جديدة ذات منظور مختلف للقضايا الأخلاقية عن ذلك المنظور الإيراني، ولكن إذا ما بحثنا في خلفية وأسباب ظهور حركة طالبان سنجدها رد فعل طبيعي لما شهدته هذه الدولة من القهر السياسي والاجتماعي، لذا فهي حركة إسلامية تتسم بالكثير من العنف.

دكتور حامد أحمدي:

يعلق دكتور احمدي على التجربة الإيرانية بأنها تعود بداياتها إلى عام ١٩٠٦ أي مع ظهور الحركة الدستورية. والإدارة العملية للتجربة الإيرانية في دعم الوعي السياسي وتقلد السلطة ستثبت ما إذا كانت تجربة ناجحة أو فاشلة. ويتحدد مستقبل نموذج الدولة الإسلامية الإيرانية بناء على نجاح إيران في تحقيق هذين البعدين.

وحاول الكاتب السياسي أوليفر روي تقييم التجربة الإيرانية في كتابه انحسار الإسلام السياسي Decline of Political Islam والذى ترجم إلى الفارسية تحت عنوان الإسلام السياسي Political Islam حيث تعتبر التجربة الإيرانية تجربة هامة جدا سواء قبل العرب بهذا أم لم يقبلوا ولكن تبقى مسألة نجاح التجربة الإيرانية مرهونة بقدرة إيران على الاستمرار في الطريق الذى اختارته وقدرتها على حل المشاكل التي ستواجهها بالعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإذا ما نجحت في ذلك فهذا يعد بمثابة نجاح غير مسبوق لنموذج الدولة الإسلامية وبالتالي نجاح للإسلام السياسي.

ويؤكد أيضاً الكاتب السياسي السوري صادق العظم أن

تجربة إيران تجربة ذات أهمية خاصة فهي أعطت أمثلة رائدة في الممارسات السياسية وإقامة المؤسسات التشريعية التي شجعت المرأة على المشاركة في العملية السياسية.

دكتور حامد أحمدي:

أراد دكتور احمدي أن يؤكد على نقطة هامة وهي أن هيكل السلطة في إيران يشهد تعبيراً ملحوظاً والفضل يعود للنخبة السياسية في إيران التي تبنت فكراً دينياً سياسياً إصلاحياً وعملت علي خلق ظروف مواتية لدعم العملية الديمقراطية وهي حالة فردية ضمن دول الشرق الأوسط.

لكن بعض المحللين يعتقدون في ضرورة التغيير الجذري لتلك الهياكل السياسية لأنه بدون التغيير لن تكون هناك تنمية ديمقراطية بمعناها الصحيح لأن تغير هيكل السلطة يعني تغيير المؤسسات السياسية وما يحكمها من لوائح وقوانين وهو ما يعد أمراً ضرورياً لإقامة مجتمع مدني أكثر فاعلية وتأثيرا في الحياة السياسية. ويضيف دكتور أحمدي لهذه النقطة جانباً هاماً جدا وهو ان هناك وجه مضيئ للمسألة يتلخص في أن النخبة السياسية سواء كانت داخل هيكل السلطة أو خارجها تدرك جيدا انه حتى في حالة تمنكهم من إزاحة كافة منافسيهم إلا أنه يظل الطريق الوحيد أمامهم لضمن تقلدهم السلطة هو العمل على إرساء الديمقراطية. فكل المؤشرات والظروف تؤكد انه لا مكان لأيديولوجيات أخرى سوى الديمقراطية وأنهم جميعا يقفون عند مفترق الطرق، إما أن يفقدوا كل شئ أو ان يحافظوا على مكانتهم بتفهم التطورات على الساحة العالمية وانعكاساتها على الساحة المحلية.

ونحن لا نستطيع أن نجزم باستقلالية الثقافة، بل نستطيع أن نجزم بأنها مستقلة نسبيا ونعنى بالاستقلالية النسبية أن إقامة مؤسسات سياسية واجتماعية جديدة تحظى باستقلالية هيكلية وسياسية مثل البرلمان والمجتمع المدني، وتعمل بمفهوم ديمقراطي بحت لم يتحقق إلا جزئيا في بعض المؤسسات الجديدة التي أقيمت في عدد محدود من الدول مثل تركيا ومصر. إلا أن هذا التطبيق الجزئي للديمقراطية في المؤسسات السياسية جعلنا ندخل عصراً جديداً تعتبر الثقافة فيه عنصراً هاماً ومؤثراً في ردود الأفعال السياسية. ولكن لا يمكن اعتبار الثقافة السياسية بالتحديد هي العنصر الأساسي في إرساء قواعد الديمقراطية.

دكتور حامد الأحمدي:

وبجانب عنصرى الثقافة والدين والعناصر المتعلقة بهيكل السلطة المؤثرة بشكل كبير في مسألة ارساء الديمقراطية يوجد أيضا عامل هام جدا ألا وهو الاقتصاد ، حيث يحتل دوراً هاماً في عملية الديمقراطية وإقامة مجتمع مدنى قوى ومؤثر في مجريات الأحداث السياسية في دول المنطقة، لذا أود أن أسأل دكتور بشيرية عن أهمية الدور الذى يلعبه الاقتصاد في مستقبل الديمقراطية في المنطقة وذلك بالقياس على حالة ايران.

دكتور هوميون بشيرية:

يعتقد دكتور بشيرية أنه يجب في بداية الحديث التنويه عن حقيقة هامة وهى أن كثيراً من دول المنطقة تتبنى الرأسمالية من منطلق رفضها للفكر الاقتصادى الشيوعى، وبذلك ترغب هذه الدول في تحقيق سياستها الاقتصادية الرأسمالية رغم غياب البورجوازية القومية.

فإذا ما نظرنا الى ايران نجد أن الطبقة البورجوازية في الماضي كانت تتبنى ايديولوجية تحررية إلا أن الهيكل السياسى للدول لم يكن على نفس المستوى، وحاليا فإن الاقتصاد أصبح اقتصاداً حكومياً بينما لم تكتمل الصورة الديمقراطية لدولة ايران لتأخذ شكلها النهائى، لذا تعد مسألة مشاركة الطبقة البورجوازية في صنع السياسة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ذات أهمية خاصة في العملية الديمقراطية لما لهذه الفئة من مصالح وما تمثله من قوى مؤثرة في تركيبة هيكل السلطة.

دكتور ناصر هديان:

هنا يتدخل دكتور هديان في الحوار مضيفا أنه يجب دعم كفاءة الدولة التى تعنى خلق نوع من الرفاهية للشعب تصل إلى حد تزداد معه الضغوط التى تمارسها الطبقات الفقيرة وبالتالى فإنه نتيجة لتلك الضغوط يحدث اختلال في ميزان القوى حين تفتقد الدولة كثيراً من نفوذها لصالح جماعات الضغط وبذلك تبدأ الحركة الديموقراطية في الظهور على يد المجتمع المدنى.

دكتور حامد أحمدى:

يختتم دكتور احمدى حلقة النقاش بالقول بأنه يجب أن ندرك حقيقة هامة وهى أن التجربة الإيرانية ستحتاج إلى وقت لتحقيق غايتها وإثبات فشلها أو نجاحها، كما يجب أن ننتظر لنرى ما تؤول إليه التطورات الحالية في المستقبل بما فيها من ظهور قوى اجتماعية جديدة وتطورات اقتصادية متلاحقة وأحداث دولية وعولمة وضغوط سياسية واقتصادية ناجمة عنها،فكل هذه التغييرات والتطورات تنبئ بتغيرات سياسية وتجعل من المستحيل استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

دور جمعية المؤتلفة الإسلامية فى بنية النظام الإيرانى

■ حوار مع حميد رضا ترقى ■ صبح ١٦/٤/٢٠٠١

حميد رضا ترقى أحد أعضاء اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة الإسلامية ورئيس تحرير صحيفة (شما) والنائب السابق عن مدينة مشهد.

صبح: السيد ترقى، سنحاول فى حوارنا هذا التعرض لقضايا المجتمع بشكل صريح، وليس لدينا وجهة نظر سياسية محددة سلفا ولا نعتبر أنفسنا طرفا فى نزاع.

فى ظل الأوهام والأفكار الخاطئة التى بثها العدو فى أذهان الشباب الإيرانى خاصة والشعب بصفة عامة نحاول جاهدين الرد على هذه الأوهام والالتباسات والوصول إلى طرق حل ملائمة لقضايانا لذا كان لزاما أن نقوم بالتحاور بشكل صريح مع الأشخاص الذين نعتقد أن لديهم جرأة الرد على هذا النوع من الأسئلة. (الثانى من خرداد) تلك الظاهرة التى شهدنا وقوعها فى تاريخ ثورتنا، نرى أن كل شخص يقدم تعريفا خاصا لها ينبع عن ميله وهواه الخاص، فالبعض يعتبرها حركة اعتراض على النظام، والبعض يسميها (اللا) الكبرى وآخرون يرونها ظاهرة عادية فى مجال المنافسة الانتخابية، ولكن جميعهم لم يقدم تحليلا وافيا للتوصل لجذور هذه الظاهرة، وللبدء فى حوارنا أريد أن أعرف ما هو تعريفك لظاهرة (الثانى من خرداد)؟ هل هى نوع من الاعتراض؟ أم انفجار؟ أم أنها كارثة؟ وإذا كانت كذلك فلماذا وصلنا إلى هذه المرحلة؟

ترقى: بسم الله الرحمن الرحيم. فى الواقع يمثل تحليل حادثة (الثانى من خرداد) إحدى القضايا الهامة فى الأجواء السياسية الإيرانية خاصة وأن الانتقال من العقد الثانى إلى العقد الثالث من عمر ثورتنا مرحلة فاصلة وشديدة الأهمية للحياة السياسية والمستقبل السياسى الإيرانى.

فى مرحلة الانتقال من العقد الأول إلى العقد الثانى أنهينا الحرب، وذلك فى ظل تواجد الإمام الخمينى وبدأنا مرحلة التعمير وسياسات إعادة البناء التى أعدها الإمام وأعلنها قبل رحيله. ولعل بداية مرحلة إعادة البناء وتبعاتها على الإقتصاد القومى لم تكن محددة إلى حد بعيد بحيث انتهت هذه المرحلة أو هذا العقد دون أن تنتهى تبعاتها.

فى العقد الثانى وتقريبا فى السنوات الأخيرة منه ظهرت أجواء جديدة فى الحياة السياسية وفى الرأى العام للمجتمع الإيرانى وخاصة الجيل الثانى وجيل الشباب تحت تأثير سياسات التعمير وإعادة البناء التى وضعت متأثرة برؤى وأساليب طبقة التكنوقراط الإيرانية، وإنى أعتقد يقينا من خلال البحوث التى تمت عن تلك المرحلة والدراسات التى قامت بها جامعة الشهيد بهشتى وجمعها الدكتور رفيع بور فى كتاب خاص عن تلك المرحلة.

أن استقراء تحولات مرحلة التعمير وأثرها على الرأى العام والثقافة المجتمعية يبين أنه على الرغم من أننا قمنا باتخاذ اجراءات هامة فى مجال التنمية الاقتصادية، لكننا على الصعيد الثقافى كان اهتمامنا أيضا بالتنمية الكمية، ولكن إلى جوار ذلك لم يبذل جهد واع للنهوض بالمحتوى الثقافى للمجتمع وهو ما كان يحتاجه جيل الشباب وكان يجب أن يملء الفراغ الثقافى فى المجتمع بعد نهاية الحرب. لذلك تغير النظام القيمى للمجتمع الإيرانى فى هذه المرحلة، وفقدت كثير من قيم مرحلة الحرب ومرحلة الثورة جاذبيتها وتم تجاهل احتياج الشباب للجانب المعنوى والثقافة الدينية.

وفى الواقع كنا نواجه فى العقد الثانى مجتمعا ضعف ميله إلى الدين مقارنة بسنوات ١٩٨٦ ومرحلة الحرب من ٨١٪ إلى ٤٥٪. فى ذلك الوقت (نهايات العقد الثانى من عمر الثورة) ضعف كذلك الميل إلى رجال الدين حتى تجاه أسس ثابتة مثل الحجاب وغيره. وأعتقد أن إهتمام النساء بالحجاب مقارنة بفترة الحرب قد قل إلى النصف مما يبين أن الاعتقاد فى الدين بالمجتمع الإيرانى قد عانى من هزة عنيفة وتأثر بالثقافة الغربية والغزو الثقافى الغربى وتضرر منه بالفعل. هذا التغيير الذى حدث فى النظام القيمى لأفكار المجتمع مرتبط بالأسلوب الذى كانت تتبعه طبقة التكنوقراط فى إدارة البلاد.

فقد كنا نرى الميل إلى المراسم التشريفية والحياة المرفهة وحب المظهرية فى النظام الإدارى وأجهزته وحتى بين عدد من المسئولين بالنظام، بالاضافة إلى البعد عن الحياة البسيطة والزهد وتلك المعايير التى كانت تلقى أهمية بالغة فى فترة الحرب، هذا التغيير الذى حدث فى النظام القيمى لدى الشعب وكان المسئولون التنفيذيون فى الحكومة مسئولين عن ظهوره إلى حد بعيد، خلق فهما جديدا فى أذهان الشعب، وبالطبع هذا الفهم أو الإدراك لم يعلق به أى من المعايير أو القواعد القديمة التى كانت فى العقد الأول حتى تؤثر فيه ويقرر ويختار على أساسها ويقبل تلك الشعارات مرة أخرى، لذا نرى أننا ووجهنا بمجتمع قد تغير تماما من ناحية السلوك والطبيعة الفكرية مقارنة بمجتمع الثورة الأول.

كما أن جيل الشباب الذى كان يمثل أكبر طبقة فى إيران من ناحية توزيع الهرم السكانى ولازال، هذا الجيل الذى أصبح بعيدا تمام البعد عن ملابسات الماضى، ثقافة النضال والثورة

وتلك القضايا، وضع فى بيئة يرى فيها أحد المسئولين يركب سيارة آخر موديل، وذلك المسئول حياته الادارية حافلة بالتعظيمات والامتيازات وأسرته تنتقل بالسيارات الحكومية. وتغيرت البيوت البسيطة إلى بيوت مؤثثة بأفخم الموبيليا والأجهزة الرفاهية وظهرت موجة جديدة من النزعة الاستهلاكية والتى يقال الآن أن لجريدة (همشهرى) لها دور فيها وأنها الناقل لثقافة الاستهلاك الغربية إلى إيران، تلك الثقافة التى هيأت إحداث إثر بالغ على مختلف طبقات المجتمع.

وفى الواقع أن جميع التغيرات التى لحقت بالنظام القيمى مثلث القاعدة الأساسية والبنية التحتية التى استندت اليها ظاهرة (الثانى من خرداد) وبالطبع إلى جوار هذه التغيرات كان لطبيعة الظروف التى أنتجت منافسة حقيقية على صعيد الانتخابات وإحساس الاحتياج الذى كان لدى جماعات المتدينين دور فى إحداث هذا التغير. كذلك فأولئك المتدينون سعوا إلى الاستفادة من الأجواء السائدة، والواقع أنهم شعروا أن هذا التحول قد جاء لكى يستفيدوا وينضموا إلى هذا التكتل الذى رأى ضرورة الاستفادة من الظاهرة (الثانى من خرداد) إلى أقصى مدى وزيادة التواجد على الساحة بشكل ملحوظ مما أدى إلى زيادة المشاركة الشعبية بشكل عام، وكان من الطبيعى أن يلقى الشعب المشكلات الموجودة فى المجتمع مثل الغلاء والأعباء الاقتصادية والمشكلات الثقافية على عاتق الأشخاص الذين كان لهم على أية حال دور فى النظام التنفيذى سواء كانوا مؤيدين له أو يعملون فيه أو معاونين له، ولذا نرى أن جناح أتباع خط الإمام وزعامته وعناصره الأصيلة قد أضاف إلى كشف حسابه ما حدث فى العقد الثانى على الرغم من أنه يمكن القول بأنه لم يكن لهم دور أساسى فى السياسات التنفيذية أثناء العقدين السابقين، لكن لأنهم كانوا فى المجلس ولم يتخذوا موقفا نقديا لتلك الأجواء فعليهم أن يتحملوا تبعات ما حدث. لذا كان من الطبيعى أن يظهر ميل للأشخاص الذين لم يكن لهم أدنى إسهام أو صلة بمشكلات مجتمع تلك الأيام.

صبح: السيد ترقى، من أجل أن يكون حوارنا أكثر تناولا للنواحى الاجرائية العملية وأكثر وضوحا بالنسبة لدور الأفراد والتكتلات السياسية نريد أن توضح لنا دور جمعية المؤتلفة الإسلامية فى بنية السلطة داخل النظام الإيرانى، بمعنى ما هى المؤسسات السلطوية التى كانت تتواجد فيها جمعية المؤتلفة فى العقد الأول من عمر الثورة وكذلك فى العقد الثانى؟ ترقى: أعتقد أن جمعية المؤتلفة الإسلامية كانت مدمجة فى هيكل حزب الجمهورية الإسلامية فى العقد الأول وتعمل بشكل ملازم له.

فى المرحلة الأولى كان لدى المؤتلفة كلا من الشهيد محمد على رجائى والشهيد باهنر داخل المؤسسة الرئيسية للسلطة وإن لم يستمرا كثيرا واستشهدا بعد عهد بنى صدر. وبعد رحيلهما نرى أولئك الأشخاص الذين كانوا يعارضونهم هم الذين يعارضون تراثهم الفكرى ويعارضوننا نحن الآن، إن نهج عناصر مثل الشهيد رجائى والشهيد باهنر فى إدارة البلاد هو ذات وجهة نظر جمعية المؤتلفة المعبرة عن بساطة الحياة مع الثبات والصلابة، والالتحام بالشعب والاهتمام بطبقات المجتمع الفقيرة كذلك تقديس الزعامة والولى الفقيه وتقليد الإمام، وفى الواقع أن وجهة النظر هذه تمثل عصارة فكر المؤتلفة وطبيعة نهجها فى إدارة البلاد، ولم نستطع فى أى وقت أن نطبق أفكار ورؤى المؤتلفة فى أى من أجهزة السلطة.

صبح: ماهى الوزارات أو المؤسسات التى تولى مسئوليتها أفراد من المؤتلفة؟

ترقى: فى حكومة المهندس ميرموسوى اقتصر الأمر على السيد حبيب الله عسكر أولادى وزيرا للتجارة حيث حقق نجاحات كبيرة فى مجاله آنذاك، والسيد برورش وزيرا للتعليم، وقد اكتسب نظام التعليم الإيرانى ماهيته وازدهاره من تلك المرحلة.

ولكن على أية حال، فقد خرجا الاثنان من السلطة بسبب الخلافات الفكرية داخل الحكومة، ثم سيطر الجناح اليسارى على الحكومة وكانت منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية والسيد بهزاد نبوى فى الحكومة فى تلك المرحلة، وبالمثل كان المجلس الثالث قد شكل متلائما مع طبيعة توجه الدولة.

واقتصر تواجد أعضاء المؤتلفة داخل المجلس على الدورة الأولى وإن كنت لا أتذكر اسماؤهم فأن عددهم بلغ حوالى خمسة أفراد وفى الدورة الثانية بقى نفس العدد وفى الدورة الثالثة تناقصوا أكثر.

صبح: وأعضاء المؤتلفة فى الأجهزة والمؤسسات الأخرى؟

ترقى: لم يكن لدينا كجمعية مؤتلفة إسلامية غير الشهيد لاجوردى فى السلطة القضائية وكان يؤدى دورا محوريا فى التصدى لجماعات المنافقين (مجاهدى خلق) والمعادين للثورة واستمر حتى فى مرحلة الثورة الثالثة لمجلس الشورى.

صبح: فيما يتعلق بانتماء الشهيد رجائى والشهيد باهنر لجمعية المؤتلفة، هل كان هذا الانتماء تنظيميا بالفعل بحيث كانا عضوين فى الجمعية، وإن كان الأمر كذلك فلماذا تصادر القوى اليسارية تاريخ هذين الشهيدين وتعتبرهما من المؤسسين للتوجه اليسارى داخل النظام الإيرانى؟

ترقى: حسنا، نعم لقد تأثر التيار اليسارى بالمواقف التالية للسيدة حرم الشهيد رجائى، لكن الشهيد رجائى فى فترة كفاحه كان عنصرا فعالا من عناصر المؤتلفة، والشهيد باهنر كان أحد الأشخاص الذين كانوا ينشرون جميع الأفكار الأيديولوجية للمؤتلفة، إلى جوار الشهيد بهشتى والسيد هاشمى رفسنجانى، وكان أحد العناصر الرئيسية المؤسسة للمؤتلفة، ولكن هذه الاسقاطات التى حدثت بعد الثورة ناجمة عن أن تناول طبيعة إدارة البلاد والنظام أوسع بكثير من الحديث عن الأحزاب والأجنحة السياسية وما إلى ذلك، وفى الأساس لم يكن أحد من عناصر المؤتلفة يسمح لنفسه أن يعلى من انتمائه الحزبى على حساب أسس النظام وقضاياه، لذا كانوا يسعون جاهدين إلى الاستفادة من كل القوى لصالح النظام.

صبح: لقد صرحتم أن آراء جمعية المؤتلفة تسير على نهج الشهيد رجائى فى الحكم، فهل كان الشهيد رجائى يعتنق مبدأ الاقتصاد المفتوح أم الاقتصاد الحكومى الموجه؟

ترقى: الاقتصاد المفتوح معناه اقتصاد السوق الحر الذى

يسعى إلى تطبيقه حزب (كوادر البناء والتعمير) بمعنى تنظيم الحياة الاقتصادية على أسس العرض والطلب ودخول القطاع الخاص النشاط الاقتصادى دون أدنى رقابة، وهذه وجهة نظر التكنوقراط ولا تحظى بقبول لدينا.

فنحن لا نستطيع القول بأن الأطر الاقتصادية للمجتمع الإسلامى لا ينبغى لها أن تستند إلى الإسلام.

صبح: إن الرأى العام لا يقوم بفصل جمعية المؤتلفة عن المجلسين الرابع والخامس والحكومة آنذاك، خاصة وأن المؤتلفة كانت تؤيدهم جميعا، وعلى حد تعبير الرأى العام أنتم لم تنفصلوا عن بعضكم البعض فى الثانى من خرداد كذلك، فما هو التيار السياسى المسئول فى رايكم عما أسميتموه بتغيير بنية النظام القيمى للمجتمع؟ على الرغم من أن حزبكم كان يعلن دائما تأييد السيد هاشمى رفسنجانى وحكومته وكان يساند ويدعم هذه الحكومة فى المجلسين الرابع والخامس، وشعار تأييد هاشمى كان أحد الشعارات المحورية لحزب المؤتلفة، فلأى من التيارات السياسية ترجع تغيير البنية القيمية إلى بنية معادية للقيم فى العقد الثانى من عمر الثورة؟

ترقى: لعله لا يمكن القول بأن ما حدث راجع إلى تيار بعينه ولكن عندما ضخت أموالا ضخمة فى المجتمع مرة واحدة فى إطار سياسات التعمير وحدث نشاط اقتصادى كبير وبدأت مصانع عديدة مرحلة الانتاج، أرادوا تصريف هذا الانتاج عن طريق الاعلانات التجارية والدعاية الصحفية، وانتعشت السوق الاستهلاكية. كل هذا كان أثره الطبيعى إحداث تحول معاد للقيم فى المجتمع وهو أمر ملازم لذات التنمية الاقتصادية، بمعنى أن أى دولة تتجه إلى التنمية الاقتصادية إذا لم تستطع تحجيم هذه القضية (تغيرات النظام القيمى) ستشهد حتما النتائج الطبيعية لها.

وفى الحالة الإيرانية، بالاضافة إلى ما سبق، كان الضغط الذى تم تحمله فى مرحلة الحرب قد انفجر دفعة واحدة، وأرادوا أن يصلوا بالشعب إلى مستوى عال من الرفاهية وصاروا يقولون الآن ليس لدينا حرب ولا مشاكل فعلينا المضى إلى سبل الحياة المرفهة، وأعتقد أن سياسة التعمير وإعادة البناء هى السبب المباشر لهذه المشاكل إذ قلت الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، و بالطبع السيد هاشمى يعتقد أن ذلك غير صحيح، ولعله يقول نحن لدينا عدالة إجتماعية إذ وصلت الرفاهية إلى القرى فأنقذناه من الحرمان ووفرنا لها الاحتياجات الأولية.

نعم هذا صحيح كما لو أن لدينا أرض منخفضة وأرض عالية ونصب عليهما شيئا بالتساوى، نصب عليهما ثروة ضخمة، فيظل الفارق بينهما كما هو، أى أن الفارق بين الغنى والفقير فى تلك المرحلة بقى كما هو، وإن كان مستواه صار أعلى من ذى قبل، إذ صار الغنى أكثر غنى وبالتالى بقى الفقير فقيرا على الرغم مما طرأ عليه.

أى أن الأمر لم يكن مطابقا لنظرة الإمام على، إذ يقول يجب أن تملأ هذه الحفر فإذا ما رأيتم ثروة فى مكان ما، اعلموا أن حقاً ضميفاً قد ضاع فى مكان آخر!

صبح: هل تعتقد أن كوادر البناء والتعمير (حزب رفسنجانى) قد أخطأوا فى أسلوب تطبيق سياساتهم أم أنهم أخطأوا فى الأسس والقواعد؟ وأن تلك القواعد اشتملت على اقتباس نموذج التنمية التى كان الغرب قد فرضها على المجتمعات الأخرى؟

ترقى: لا، نحن لدينا اختلاف فى وجهات النظر، وفى أسس مشروع التنمية، ونعتقد أنهم سعوا لإتباع نموذج التنمية الغربى وكانوا يريدون تطبيقه على الثقافة المحلية، فكان أحدهم يقول يجب الوصول إلى النموذج اليابانى، وآخر يقول يجب الوصول إلى نموذج كوريا، جميعهم كانوا يسعون وراء هذه النماذج، فى الصناعة يتبعون نموذج معين وفى القطاعات الأخرى يتبعون نموذجا آخر.

صبح: هل أدركت هذه المشكلات بعد الثانى من خرداد فقط أم أنك كنت تراها فى حينها مثل صاحب مقام الإرشاد المعظم؟

ترقى: كانت مواقفنا تطرح فى جلسات خاصة وفى لقاءات مع السيد هاشمى، أما السياسة التى كانت تتبناها جمعية المؤتلفة لم يتأت التعبير عنها علانية من خلال نقد الحكومة على صفحات الجرائد لأن الجمعية شعرت بأن واجبها هو طرح جميع القضايا على رئيس الجمهورية مباشرة، ونحن لدينا الرسائل الخاصة التى بعثنا بها إلى الرئيس، ولدينا وثائق المؤتلفة ولقد تحدثنا بصراحة حول هذه القضايا.

صبح: هل تعتقد أن السياسات العامة لكوادر البناء والتعمير كانت منفصلة عن السيد هاشمى رفسنجانى وأن عناصر الحزب كانوا يستطيعون تنفيذ سياساتهم الاقتصادية والثقافية بدون رأى رفسنجانى؟

ترقى: فى الواقع أن أعضاء حزب كوادر البناء والتعمير قد استغلوا رفسنجانى واستطاعوا تنفيذ وجهات نظرهم بسهولة بالغة.

صبح: السيد ترقى، لقد انتقد العقدان السابقان، وخاصة العقد الثانى الذى ساد فيه النهج الليبرالى المنفصل عن الفكر الاقتصادى الإسلامى، ونحن الآن ندخل العقد الثالث وقد واجهنا حملة جديدة من مختلف التيارات السياسية على تيارات العقدين السابقين. فى رأيكم إذا كان السيد ناطق نورى قد نجح فى انتخابات الرئاسة فما هى التغيرات أو التحولات التى كانت ستطرأ على المجتمع الإيرانى؟ خاصة وأنكم كنتم تساندونه بشدة وتعتبرونه من الأشخاص القادرين على تطبيق أهداف جمعية المؤتلفة.

إذا كنا اليوم ننتقد ترويج النزعة الاستهلاكية بين أفراد المجتمع، فجهاز الإذاعة والتلفيزيون ليس فى يد كوادر البناء والتعمير ويرأسه بدلا من محمد هاشمى، السيد لاريجانى، ومع ذلك نشهد ترويج النزعة الاستهلاكية على شبكاتنا الخمس.

إن ضرورة التغيير فى المستقبل (العقد الثالث) تتطلب نقداً للماضى، ونقد الماضى. فهل بين ما قيل من نقد ما يدخلنا إلى المرحلة الثالثة، وإذا ما دخلنا المرحلة الثالثة فهل تعتقد أن هناك برامج لإجراء تحولات جذرية فى المجتمع والدولة الإيرانية؟

ترقى: نعم أعتقد أنه لم يكن هناك مرشح فى انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ أكثر خبرة بطبيعة إدارة الحكومة من السيد ناطق نورى.

التعليم العالى فى إيران بين الواقع والتطلعات

■ على أكبر عرب مزار

■ Discourse . Volume 2, Number3,Winter 2001 Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

فى إطار اهتمام النظام الإصلاحى الإيرانى بإحداث إصلاحات وانفتاح سياسى واقتصادى واجتماعى، كان من الطبيعى أن تدرك النخبة الحاكمة أن إصلاح الحال الإيرانى يعتمد بشكل أساسى على إصلاح النظام التعليمى وبالتحديد التعليم العالى، لذا سعت جاهدة من أجل تحقيق أهداف تعليمية تنموية تنعكس بالتأكيد على معدل ومستوى التنمية السياسية والاقتصادية.

وحرصت النخبة الحاكمة فى إيران أن تضع فى اعتبارها هذه الأهداف التنموية التعليمية فى أثناء وضعها الخطة الخمسية الثالثة للتنمية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، حيث أولت أهمية خاصة للتعليم وسعت إلى وضع حلول لمشكلة البطالة بين ذوى التخصصات النادرة والمتميزة بالإضافة إلى وضع استراتيجية للتوفيق بين فرص العمل المتاحة وعدد الخريجين وتوزيعهم طبقا لتخصصاتهم على فرص العمل المتاحة وخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة للخريجين.

وترجع أسباب تزايد أعداد الخريجين إلى محاولات القائمين على الثورة الإسلامية توفير المهارات والتخصصات المطلوبة للوصول للأهداف التنموية الموضوعة، ولإحلال القوى العاملة الإيرانية المتخصصة محل مثيلتها الأجنبية التى يتم الاستغناء عنها فور قيام الثورة.

فلقد شهد التعليم العالى مرحلة جديدة من التنمية مع قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، فعندما تم إعادة فتح المؤسسات التعليمية فى إيران وضعت على الفور الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٨٣ - ١٩٨٧)، إلا أنه لم يتم التصديق عليها من جانب مجلس الشورى، ومع نشوب حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق توقفت أية إجراءات خاصة بتبنى هذه الخطة، وبعد انتهاء هذه الحرب تم إقرار الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٩ - ١٩٩٣) والتى قامت على نفس السياسات التى وضعت لخطة عامى (١٩٨٣ - ١٩٨٧) وتلى الخطة الأولى، الخطة الخمسية الثانية (١٩٩٥ - ١٩٩٩).

وكلتا الخطتين اهتمتا بإنشاء مزيد من الجامعات والمعاهد العلمية العليا وزيادة أعداد الدارسين بها، وتعد المراكز التعليمية الحكومية بما فيها مراكز التعليم العالى التابعة لوزارة الثقافة والتعليم العالى ووزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبى من أكثر المراكز التعليمية نشاطا فى مجال التعليم العالى.

كذلك تشارك الجامعات الخاصة مثل جامعة أزاد الإسلامية فى الحركة النشطة التى تقوم بها مؤسسات التعليم العالى.

ومن أبرز نتائج الخطة الخمسية التنموية الأولى فى مجال التعليم، زيادة المعدل السنوى لعدد الطلبة الجامعيين من ٤٧٧,١٤٧ طالب فى العام الدراسى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ إلى ٨٩٢,٠٠٢ طالب خلال العام الدراسى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ولترتفع مرة أخرى إلى ١,٢٤٠,٢٠٠ طالب للعام الدراسى ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

كما بلغ عدد الطلبة الذين التحقوا بالمراكز التعليمية للعام الدراسى ١٩٩٧ - ١٩٩٨ حوالى ٢٨٠,٣٣٨ طالب. أى بزيادة ١,٢ مرة عن الزيادة المستهدفة لنفس العام فى إطار الخطة الخمسية.

وآخر الإحصائيات المتاحة عن عدد الخريجين هى للعام الدراسى ١٩٩٥ - ١٩٩٦ حيث بلغ عددهم ١٤٨,٧٥٠ خريج أى بمعدل نمو سنوى يبلغ ١٨,٦٪.

وعلى مستوى السياسات التعليمية التى وضعت فى الخطة الأولى والثانية فقد تم تنفيذ اغلبها خاصة تلك المعنية بتحسين نوعية العملية التعليمية وزيادة عدد الدارسين بالتعليم العالى ولكن لم يستطع القائمون على تنفيذ هاتين الخطتين ان ينفذوا السياسات المتعلقة بانسجام محتوى المنهج الدراسى ومتطلبات المجتمع والتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. ولم تكن الخطط التنموية الأولى والثانية والثالثة التى وضعها النظام السياسى الإيرانى بعد قيام الثورة والتى حازت اهتماما خاصة بالتعليم العالى هى الأولى من نوعها بل سبقها خمس خطط تنموية أخرى نفذتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة قبل قيام الثورة.

فلقد كان للتعليم مكانة ما فى خطط التنمية الخمس التى تبنتها تلك الحكومات وإن اختلفت درجة أهمية هذه المكانة الممنوحة للتعليم من خطة لأخرى.

ففى الخطتين الأولى والثانية اللتين نفذتا خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٢ أولت الدولة اهتماما محدودا بالتعليم المهنى والثانوى متجاهلة تماما التعليم العالى وكان من أهم أهداف وزارة الثقافة الاهتمام بالتعليم الأساسى وتنمية التدريب المهنى والفنى فى مجال الزراعة والصناعات المختلفة بهدف دعم التنمية الاقتصادية للبلاد. أما الخطة الثالثة (١٩٦٣ - ١٩٦٧) فقد أعطت أهمية خاصة لتحسين نوعية ومستوى التعليم فى الجامعات ويقصد بهذه التنمية التعليمية كليات بعينها مثل كلية الهندسة والطب والزراعة والطب البيطرى، لذا تم إنشاء لجنة تنسيق الجامعات بهدف خلق نوع

من التوازن بين الكم والكيف فى تلك الجامعات، وباستثناء إنشاء المجلس المركزى للجامعات بديلا للجنة تنسيق الجامعات لم يستطع القائمون على تنفيذ هذه الخطة أن يحققوا الأهداف التنموية التعليمية كما هو متوقع.

أما فى الخطة الرابعة فكان الهدف التنموى التعليمى هو زيادة عدد الخريجين ليصل إلى ٣٥,٦٠٠ خريج جامعى فى محاولة للوفاء بالطلب المتزايد عليهم فى سوق العمل خاصة فى مجالى الصناعة بمختلف فروعها وإدارة الاعمال، وكانت أهم إنجازات هذه المرحلة إنشاء وزارة العلوم والتعليم العالى بالإضافة إلى تشكيل «مجلس أوصياء الجامعات».

أما الخطة الخامسة (١٩٧٣ - ١٩٧٧) فقد شهدت تشكيل لجنة وضع سياسات التعليم العالى، كما تم إقامة عدد من المشروعات خلال الفترة التى تغطيها تلك الخطة منها إنشاء جامعة أزاد الإسلامية، كما وضع القائمون على تنفيذ هذه الخطة عدد من السياسات لدعم وتطوير نظام التعليم الجامعى منها سياسة تعددية هيكل التعليم العالى وإحداث تغييرات أساسية وجوهرية فى القوانين واللوائح التعليمية، بالإضافة إلى تحويل نظام التعليم العالى الإيرانى إلى نظام تعليمى إقليمى.

وكان من المفترض أن يتم تنفيذ خطة التنمية السادسة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) إلا أن قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لم يمهل القائمون على تنفيذ هذه الخطة ان يبذلوا الجهد المطلوب لتحقيق أهدافها والتى كانت تتلخص فى التالى:

١ - توفير دورات تدريبية فى تخصصات مطلوبة تتلاءم واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - تحقيق التنمية المطلوبة فى مجال التعليم بما يتلاءم واحتياجات القوى العاملة فى سوق العمل.

٣ - زيادة إنتاجية التعليم العالى من خلال تحسين مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة.

ولا تقتصر علاقة النظم السياسية الإيرانية بالتعليم على تلك الخطط التنموية الخمس بل تتمد جذورها إلى عمق التاريخ الإيرانى.

فالتعليم العالى فى إيران تاريخ بالغ القدم يعود إلى عهد السسانيد الذين حكموا خلال الفترة ما بين ٢٦٦ إلى ٦٥٢ ميلادية حيث أنشأوا مؤسسات ومعاهد مركزية للتعليم العالى فى مدينتى ريف أرديشير وجندى شابور.

ومع قدوم الإسلام إلى إيران واهتمام المحافل العلمية الإسلامية بالعلوم خاصة فى القرن السابع والثامن والتاسع انتشرت مراكز البحث العلمى وزادت فرص التعليم المتاحة للجميع دون أدنى تمييز، وزاد عدد المدارس التى كان يطلق عليها إسم المكاتب والمساجد التعليمية والمستشفيات العامة والجامعات ومدارس الدراسات الفلسفية حيث وجدت فى معظم المدن الإيرانية، وانتشرت المراكز البحثية والتى اشتملت على بعض المراصد مثل مرصد مراغة وزيجة، هذا بالاضافة إلى كثير من المكتبات. وكانت تتم إدارة هذه المراكز البحثية والمعاهد والمدارس التعليمية بطريقة تشبه كثيرا نماذج الإدارة الحديثة للعملية التعليمية، حيث اعتادت المراكز التعليمية الكبرى على اتباع سياسات تعليمية متعددة مثل إقامة الدورات التعليمية والتدريبية القصيرة وعقد المؤتمرات ودورات التدريب المهنى والندوات وتبادل الخبرات الأكاديمية.

ثم جاءت مرحلة الانحسار العلمى والتى تسبب فيها الغزو المغولى الوحشى للإمبراطورية العباسية حيث دمرت المدارس والمراكز البحثية وأحرقت المكتبات ورغم الجهود المضنية لإحياء البحث العلمى والعملية التعليمية خلال الفترة التى تلت فترة الغزو المغولى إلا أنها لم تؤتى ثمارها المرتقبة.

ومع حلول القرن السادس عشر والذى شهد تبنى إيران المذهب الشيعى وقيام دولة السفافيد أول من حكم بالمذهب الشيعى بعد قرون من سيادة الحكم بالسنة، ومهد المنهج السياسى الذى اتبعه السفافيد والمتأثر بالمذهب الشيعى إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الدين الذين كان يطلق عليهم إسم العلماء ومنذ ذلك الحين لعب العلماء دوراً هاماً على المستوى التعليمى والسياسى أدى فى النهاية إلى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

واضطلع العلماء بدور أكبر خلال عهد القاجار الذى بدأ مع نهاية القرن الثامن عشر بدور قيادى فى كافة الشئون الإيرانية، وذلك حتى قيام الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، كما قاموا بتجديد الدراسات الدينية وكانوا عنصراً مؤثرا فى النظام التعليمى الإيرانى إلى حد كبير.

وهناك عوامل أخرى تدخلت فى تشكيل النظام التعليمى الجديد خلال تلك الفترة أهمها علاقة إيران مع الممالك الأوروبية، فخلال فترة حكم السفافيد قويت العلاقة مع أوروبا وكانت أهم علامات ونتائج هذه العلاقات قيام كثير من الإيرانيين بزيارة أوروبا والتأثر بثقافتها ومحاولة نقل هذه الثقافة إلى إيران وحدث الأمر نفسه اثناء فترة حكم القاجار خاصة مع زيادة العلاقات الأوروبية الإيرانية فى مجالى السياسة والاقتصاد حيث انبهر الإيرانيون بالتقدم العلمى والصناعى والاجتماعى الذى يحدث فى أوروبا وهو ما تزامن مع عدد كبير من الهزائم العسكرية التى منى بها القاجار على يد جيرانهم من التازريست فى بداية القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى تخلف إيران الواضح عما يحدث من تطورات علمية وتعليمية فى أوروبا. كل هذا أدى إلى تزايد إحساس الإيرانيين بأنهم يعيشون حالة من التخلف لابد وأن يوضع لها نهاية وذلك من خلال العمل على الارتقاء بالمستوى العملى والتقنى والإدارى والاجتماعى ليواكبوا التنمية التى تحدث فى أوروبا ولن يتم هذا إلا باتباع المناهج والأساليب الأوروبية التى أدت إلى إحداث هذه الطفرة الصناعية والعلمية والاجتماعية.

وبناء على ما تقدم بدأ المثقفون الإيرانيون العمل على الاستفادة من الخبرات الأوروبية من خلال إنشاء مدارس أوروبية فى إيران وتعلم اللغات الأوروبية وإرسال الطلبة الإيرانيين للتعلم بالخارج ودعوة المحاضرين الأوروبيين إلى إيران وإحياء حركة الترجمة للكتب والمجلات الأوروبية، بالإضافة إلى عرض الأفلام والمسرحيات والفنون الأوروبية فى إيران. وفى عهد القاجار فى منتصف القرن التاسع عشر قام رئيس الوزراء أمير كبير الذى يعد رائد الفكر الاصلاحى فى التاريخ الإيرانى الحديث بإنشاء أول جامعة إيرانية على الطراز الأوروبى، وفى ١٨٥٠ أسس دار الفنون وكانت تلك الخطوات الإصلاحية التى قام بها أمير كبير الذى تم تنحيته عن رئاسة الحكومة الإيرانية عام ١٨٥١ بداية وأساس لتشكيل ووضع النظام التعليمى الإيرانى الحديث والذى تم

إرساؤه من خلال الخطوات التالية:
١ - في عام ١٨٥٨ تم تشكيل وزارة العلم والتي كان وزيرها الأول على غولي ميرزا وظلت وزارة العلم مسئولة عن الشئون التعليمية حتى عام ١٩١٤. وفي تلك الأثناء تم تغيير اسم الوزارة إلى وزارة العلم والمرافق العامة والتجارة وهذا التغيير يدل على أن تلك الوزارة لم تكن قادرة على تحديد هوية الشئون التعليمية بشكل واضح.
٢ - في عام ١٩١٠ تم سن قوانين خاصة بهيكلة المؤسسة التعليمية وانتهت هذه العملية بإقرار القانون الأساسي للتعليم.
٣ - في عام ١٩١٤ تم إنشاء وزارة التعليم والمواهب والفنون الرفيعة لتحل محل وزارة العلم. وكانت مهمة الإشراف على التعليم العالي من اختصاص إدارة التعليم التابعة لهذه الوزارة الجديدة وقتها حيث كانت معنية بشئون التعليم العالي والبعثات العلمية. واستمرت تلك الوزارة قائمة حتى عام ١٩٤٠.
٤ - تم تشكيل مجلس التعليم العالي في عام ١٩٢١ بهدف دعم العلوم والتعليم والفنون ومعالجة اوجه القصور في التعليم العلمي والفني.
٥ - في عام ١٩٢٨ تم إنشاء دار المعلمين العليا والتي أطلق عليها فيما بعد أسم "دنشيسرية العالي "أي "دار المعرفة العليا ".
٦ - في عام ١٩٣٤ تم إنشاء جامعة طهران التي ضمت وقتها كلية الطب والحقوق والعلوم والهندسة والدراسات الدينية. وما بين عامي ١٩٣٤ و١٩٤٧ لم يتم إنشاء أية جامعة أخرى إلا انه تم بعد عام ١٩٤٧ إنشاء مؤسسات ومعاهد وجامعات في كل من تبريز ومشهد وشيراز.
٧ - نتيجة لتضخم الأعباء التي تحملها على عاتقها وزارة التعليم والمواهب والفنون الجميلة تم تقسيمها عام ١٩٤٠ إلى وزارتين منفصلتين هما وزارة الحرف والفنون ووزارة الثقافة التي تولت الإشراف على التعليم العالي.
٨ - إنشاء المجلس العالي للثقافة في عام ١٩٤١ وحله عام ١٩٩٦.
٩ - القيام بتقسيم اختصاصات وزارة الثقافة على وزارتين جديدتين وهي وزارة الثقافة والفنون، ووزارة التعليم.
١٠ - تم تأسيس المجلس المركزي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي عام ١٩٦٥.
١١ - إنشاء المجلس الأعلى للتعليم في عام ١٩٩٦ بديلا عن المجلس العالي للثقافة.
١٢ - في عام ١٩٦٨ تم تشكيل وزارة العلوم والتعليم العالي لتتولى الإشراف على التعليم العالي وتطويره بما يتناسب ومتطلبات تلك الفترة.

ومع قيام الثورة الإسلامية حدثت بعض التغييرات في هيكل المؤسسات التعليمية حيث اقر المجلس الأعلى للثقافة الثورية في عام ١٩٨٩ قانون مجلس أوصياء الجامعات والذي يعد في حد ذاته مرحلة جديدة لاستقلال الجامعات، فبإقرار هذا القانون بدأت الجامعات تستقل ماليا ومؤسساتيا.

ثم جاءت الخطوة التالية لدعم صناعة سياسات البحث العلمي حيث تم إنشاء مجلس البحث العلمي وكان أول رئيس له نائب رئيس الجمهورية الذي عين وزيري الثقافة والتعليم العالي نائبين له. بينما ترأس المجلس الأعلى للتخطيط كلا من وزيري الثقافة والتعليم العالي، ومهمة هذا المجلس وضع البرامج التعليمية والقوانين المتعلقة لها وتنفيذها بهدف محافظة الجامعات على مستوى أنشطتها العلمية.

ويساهم مجلس التوسع في التعليم العالي الذي يعمل تحت إشراف كل من وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي في التخطيط لانشاء مؤسسات تعليمية وبحثية جامعية ومراقبة ومتابعة أنشطتها وتنفيذ تلك الخطط والبرامج.

وفي النهاية فإن الجامعات والمؤسسات البحثية والتعليمية العليا تخضع لإدارة وإشراف مجلس الأوصياء.

وبشكل عام، فإن مؤسسات التعليم العالي في إيران مقسمة إلى فئتين: الأولى مؤسسات حكومية ومؤسسات غير حكومية وهي جميعا تابعة لوزارتي الثقافة والتعليم العالي والصحة والعلاج والتعليم الطبي، وجميع المتقدمين للالتحاق بالمؤسسات الجامعية التعليمية للحصول على درجات علمية مختلفة سواء كانت درجة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه يجب أن يجتازوا اختبارات تقام سنويا على مستوى الدولة تحت إشراف منظمة التقييم التعليمي.

أما المؤسسات غير الحكومية فهي تقيم امتحاناتها سنويا والمجالات المتاحة فيها الطب والطب البيطري والدراسات الإنسانية والهندسة والزراعة والفنون.

وتوجد في الوقت الحالي ٥٠ جامعة تابعة لوزارة الثقافة والتعليم العالي و٣٣ جامعة أخرى تابعة لوزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي.

كما توجد ٦١ جامعة وكلية للتعليم المهني تابعة لوزارات أخرى في حين يبلغ عدد المراكز البحثية ٢٣ مركزا ومؤسسة تابعين لوزارة الثقافة والتعليم العالي.

كما تم إنشاء جامعات خاصة غير هادفة للربح تستهدف بلوغ غايات التعليم العالي وتقييم المستوى العلمي للمجتمع، وتقوم وزارة الثقافة والتعليم العالي ووزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي بالإشراف على تلك الجامعات التي يبلغ عدد الطلاب بها ٦٥٠ ألف طالب.

وتستقبل الجامعات الإيرانية عدداً كبيراً من الطلبة من خارج إيران يمثلون حوالي ٢٤ دولة، ويجدر الإشارة إلى أن عدد الطلبة الجامعيين قد زاد نسبة ٣٠٠٪ مقارنة بإحصائيات عام ١٩٧٩، أي بداية الثورة الإسلامية الإيرانية، وتمثل الطالبات نسبة مقاربة لنسبة الطلبة بالجامعات الإيرانية، بل بلغت نسبتهن عام ١٩٩٧ أكثر من ٥٢٪ من إجمالي الطلبة الذين اجتازوا اختبارات الالتحاق بالجامعات وهو ما يعني زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ضمن القوى العاملة الإيرانية.

ويظل المنظور للتعليم العالي في إيران مسألة مثيرة للجدل فإذا ما أردنا أن نضع خطط للاستثمار القوي علينا أن نلقي نظرة على آفاق مستقبل التعليم العالي حتى عام ٢٠٢١، فمن واقع المؤشرات الحالية التي تدلل على زيادة عدد الدارسين بالجامعات وتحسن مستوى التعليم والمناهج التعليمية بالجامعات الإيرانية فإنه من المتوقع أن يبلغ في مستواه نظيره في الدول المتقدمة. ولكن استمرارية كفاءة وفاعلية نظام التعليم العالي سيعتمد على عوامل عديدة في حالة غيابها

يصعب استمرار تنمية هذا النظام التعليمي، وتتداخل هذه العوامل مع بعضها، وإذا لم توضع في الاعتبار قد تفشل هذه الخطط التنموية من بين هذه العناصر، العناصر الديموجرافية والاقتصادية ومتطلبات الانتاج القومي وحالة سوق العمل، ونوع النظام السياسي والموارد المالية للبلاد والقيم الاجتماعية ومستوى التنمية العملية والتكنولوجية.

لذا من المتوقع ان تكون ملامح الخطط التنموية التعليمية في المستقبل كالتالي:

١ - الارتقاء بمستوى الخريجين.

٢ - زيادة الموارد المالية المقدمة لهذا القطاع.

٣ - الاعتراف بوجود فجوة بين متطلبات المجتمع لتوعية متخصصة من القوى العاملة وخريجي الجامعات ذوي تخصصات دقيقة والعمل على سد هذه الفجوة.

٤ - ضرورة خلق نوع من التوازن بين إمكانيات وقدرات النظام التعليمي ومتطلبات المجتمع ومعدل النمو السكاني.

٥ - إجراء إصلاح هيكلي لنظام التعليم العالي حتى يتم التوزيع الهرمي للطلبة ليتوافق مع احتياجات الدولة.

مدير الشركة الوطنية للطيران: تمليك ٤٩٪ من أنشطة الشركة للقطاع الخاص

■ رسالت (الرسالة) ٢٢/٤/٢٠٠١

في حوار مع جريدة "رسالت "أعلن المهندس "دواد كشاورزيان "المدير التنفيذي للشركة الوطنية للطيران "هما" أنه سوف يتم إسناد ٤٩٪ من أنشطة الشركة إلى القطاع الخاص خلال عام ٢٠٠١. وقال :على الرغم من أن أحد أهداف ومهام الخطة الخمسية الثالثة بالنسبة لشركة الجمهورية الإسلامية للطيران هي طرح ٤٩٪ من أسهمها للقطاع الخاص إلا أنه حتى الآن لم يتم اتخاذ أية إجراءات جدية في هذا الصدد. ولذا فإن أحد أهم الخطوات الأصلية للشركة هذا العام هو طرح جزء من أنشطتها إلى القطاع الخاص، وأنه بالرغم من أن طرح أسهم الشركة عن طريق البورصة يعد خطوة غير سلبية إلا أن احتمال تحقيق هذا الأمر يبدو ضئيلاً الآن. وفيما يلي نص الحوار :

= السيد "كشاورزيان : "هل هناك إشكاليات خاصة بشراء الطائرات "سكندهاند - "المستعملة - وهل يمكن أن يرتبط ذلك بشبهة الفساد المالي؟

- إن الطائرات المستعملة التي تم شراؤها حتى الآن قد تم تثمينها وفقاً للأسس والمواصفات العالمية. ولا توجد أية مشكلات مالية حول شراء هذه الطائرات، فقط تكمن المشكلة في أن الهيئة الإيرانية العامة للدراسة والبت تعمل على التأكد من طول مدة الطيران لهذه الطائرات وكذلك توافر قطع الغيار اللازمة وهو الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً.

= هل ستعمل شركة الجمهورية الإسلامية للطيران - هما - على الاستفادة من الطائرات التي تنتج داخل إيران - وتعرض في السوق - لتجهيز أسطولها أم لا؟

- مع الوضع في الاعتبار توجه الدولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإعمال المنافسة بين شركات الطيران فإن الشركة سوف تستفيد بأي طائرة تحظى بمزايا اقتصادية وذلك لزيادة قدراتها التنافسية في سوق الطيران وأنه لا يوجد فرق بين الطائرة التي تنتج داخل الدولة أو التي تنتج خارجها.

= هل توجد هناك مشكلات خاصة بالحصار الاقتصادي على تجديد وتحديث الأسطول الجوي؟

- إننا نعاني من أثر هذه المقاطعة، وذلك لأن الطائرات التي يكون أكثر من ١٠٪ من أجزائها أمريكية الصنع تدخل في إطار هذا الحصار ولهذا السبب فقد توقفت عملية التعاقد على شراء طائرات "إيرباص ٢٠٠ - ٣٠ ".

= هل سيحدث تغير في أسعار تذاكر الطيران الداخلي والخارجي، وبعبارة أخرى هل سترتفع أسعار تذاكر الطيران؟

- إذا ما وضعنا في الاعتبار أنه لم تحدث أية زيادات في أسعار تذاكر الطيران الداخلي في عام ٢٠٠٠ فإن جميع شركات الطيران العاملة تريد زيادة أسعار التذاكر وهو الأمر الذي يستوجب تصديق "المجلس الأعلى للطيران "في إيران.

= ما هي أسباب حدوث تغييرات متعاقبة في إدارة شركة طيران الجمهورية الإسلامية؟

- بشكل عام تمتد مدة عمل المديرين بالشركة أربع سنوات وعلى هذا فقد استمرت مدة إدارة السيد «كاظمي» - المدير السابق للشركة - حوالي أربع سنوات. لذا فالواجب أن تسأل عن سبب تغييره (قبل انتهاء مدته بعدة شهور)جناب السيد الوزير. ومن ناحيتي فإنني حاصل على بكالوريوس الإلكترونيات وليست عندي خبرات تنفيذية وإدارية، وقد انتخبت كمدير تنفيذي لشركة طيران الجمهورية الإسلامية من جانب الحكومة.

= ما هي منجزات "هما "خلال عام ٢٠٠٠؟

- خلال عام ٢٠٠٠ قامت الشركة بنقل ٥.٧ ملايين مسافر على الخطوط الداخلية والخارجية منهم ٩,٥ مليون مسافر على الخطوط الداخلية و٦,١ مليون مسافر على الخطوط الخارجية وهو ما يعني تحقيق نمو قدره ٤,٢٠٪ في هذا الصدد قياساً إلى عام ,١٩٩٩ وخلال عام ٢٠٠٠ أيضاً بلغ متوسط التأخير في مواعيد الطيران ١٢.٧ دقيقة بزيادة قدرها ثلاث دقائق مقارنة بعام ١٩٩٩.

= ما هي خطة تحديث وتجهيز الأسطول الجوي للشركة؟

- لقد تم توقيع اتفاقية لشراء ٦ طائرات "إيرباص ٢٠٠ - ٣١٠ "مع تركيا. سوف يدخل ثلاث طائرات منها الخدمة الفعلية في نهاية مايو ٢٠٠١ والثلاث طائرات الأخرى سوف تدخل الخدمة في نهاية النصف الاول من العام المالي الحالي أي في سبتمبر ٢٠٠١.

ويبلغ طول العمر الافتراضي لهذه الطائرات ٣٦ الف ساعة طيران كما تبلغ قيمة كل طائرة منها ١٢ مليون دولار.

السكرتير العام للجمعية الإسلامية للمرأة: معدل مشاركة النساء في الأجهزة التنفيذية غير مرض

همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٤/٢٣

أعلنت "فاطمة كروبي" "السكرتير العام للجمعية الإسلامية للمرأة أن واحداً من الشعارات التي أعلنها السيد "خاتمي" في بيانات ١٩٩٧ هو ضرورة الحضور والمشاركة الجدية للنساء والشباب في المجالات الاجتماعية والتنفيذية المختلفة. وكان ينتظر أن تخصص الحكومة دوراً أكبر للمرأة في المجالات التنفيذية والإدارية المختلفة.

وأضافت "كروبي": إن تعيين امرأتين في مناصب عليا كمعاون أو مستشار لرئيس الجمهورية وتواجدهن في الهيئات واللجان الحكومية لم يكن كافيا، كما أن مشاركة النساء في الوظائف التنفيذية والإدارية ليس مرضياً.

وقالت إنه لن يتحقق أي نجاح أو تقدم دون التواجد الحقيقي والجاد للمرأة في المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

لذا فإنه يجب على الحكومة أن تبذل سعياً حقيقياً في سبيل القضاء على المعوقات والمشكلات التى تحول دون تواجدهن فى هذه المجالات والقطاعات كما يجب أن تهيئ الظروف المناسبة لأن يقمن بأداء دورهن بما يحفظ لهن مكانتهن في المجتمع.

وفيما يخص معدل تحقيق الوعود الانتخابية للسيد خاتمي بشأن المرأة وتناسب تلك الوعود مع السلطات الخاصة برئيس الجمهورية قالت "فاطمة كروبي": إن تحقيق وعود السيد خاتمي لا ترتبط فقط بسلطاته كرئيس للجمهورية لكنها ترتبط أيضاً بسلطات واختصاصات السلطات الثلاث في الدولة والتي تحتاج عملية تحقيقها تعاوناً حقيقياً بين باقي المؤسسات والهيئات الحكومية مع السلطات الثلاث. وقالت: إن السعى للقضاء على مجالات التفرقة بين الرجل والمرأة يخلق قدرات وفرصاً عادلة ليست مادية ومعنوية فحسب، بل يوفر أيضاً نظاماً إداريا صحيحاً وتأمينا لحقوق كل الأطراف، فضلاً عن خلق الأمان القضائي للجميع وهو ما من شأنه أن يوسع - بالضرورة - من دائرة المشاركة الحقيقية للشعب في الحياة السياسية عامة والانتخابات بصفة خاصة.

واردات إيران من السلع المعيشية

شما (أنتم) ٢٠٠١/٤/١٢

أعلن "شر يعتمداري" "وزير التجارة أن إيران استوردت في عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٣ مليارات دولار من القمح والزيت والسكر وكذلك مليارى دولار قطع غيار لوسائل النقل الثقيل وغيرها من وسائل النقل.

وأضاف أنه يتم حساب قيمة الواردات على أساس سعر صرف تبلغ قيمته ١٧٥ تومانا لكل دولار - أي ١٧٥٠ ريالاً للدولار (يبلغ سعر الدولار في السوق الحرة ٨٠٢٠ ريالاً)، وقال أيضاً: وفقاً لمقررات وإحصائيات اللجنة الرئيسية المنظمة للبازار فقد تم استيراد ٤,٨ مليون طن قمح و٦٥٠ ألف طن زيت نباتي و٧٢٠ ألف طن و٤٠٦ آلاف طن سكر في عام ٢٠٠٠ وأنه خلال النصف الأول من العام ٢٠٠١ تم استيراد نصف هذه الكميات من نفس السلع وأنه في حال زيادة الإنتاج المحلى من هذه السلع خاصة فمن المتوقع أن تنخفض الكميات المستوردة في النصف الثاني من عام ٢٠٠١.

٦٦٪ من الميزانية العامة للدولة تبتلعها الشركات والهيئات الحكومية

شما (أنتم) ٢٠٠١/٤/١٢

أعلنت الهيئة العامة للإدارة والتخطيط في الدولة أن ميزانية الشركات والهيئات الحكومية مثل البنوك والمؤسسات الخدمية "التابعة للدولة "قد ابتلعت ٦٦٪ من الميزانية العامة للدولة في العام المالى الماضي (مارس ٢٠٠٠ - مارس ٢٠٠١) وهو ما يعادل ١٨٣٣٠١٣,٨ مليار ريال. في حين كان الرقم قد بلغ في عام (١٩٩٧ - ١٩٩٨) ١٥٣٩٨٦,٤ مليار ريال ثم زاد بمعدل ١٨,٩٪ في العام المالى (مارس ١٩٩٨ - مارس ١٩٩٩) وأنه إذا ما وضعنا في الاعتبار انخفاض فوائد القروض الممنوحة للشركات الحكومية وكذلك الأضرار البالغة التي تتحقق من بعضها نتيجة (لمعضلات اقتصادية - إدارية) يمكن أن تعرف إلى أي مدى كان النظام الاقتصادي للدولة يعاني من مشكلات معقدة .وتفيد الإحصائيات أنه في حال خروج هذه الهيئات والشركات من الرداء الحكومي والعمل على خصخصتها وفق برنامج محكم وحكيم فإن الحكومة يمكنها أن تحقق الكثير من النجاحات الاقتصادية اعتمادا على مواردها المالية - الاقتصادية وأن تخفف عن الشعب الكثير من المشكلات والأزمات التي يعاني منها .



زيادة معدل التبادل التجاري بين إيران وتركيا

شما (أنتم) ٢٠٠١/٤/١٢

بلغ التبادل التجاري بين إيران وتركيا في عام ٢٠٠٠ مليار و٤٠ مليون و٤٢٣ ألف دولار. وهو ما يعنى زيادة نوعية في التبادل التجاري بين الدولتين مقارنة بما كان عليه الأمر في عام ١٩٩٩ والذى كان قد بلغ ٧٩٣ مليون و٧٤٣ ألف دولار مما يعني تحقق زيادة في التبادل التجاري بلغت قيمتها ٢٤٦ مليونا و٦٨٠ ألف دولار. وقد احتلت إيران المرتبة الثامنة من ضمن أكبر الدول المصدرة لتركيا والمرتبة الخامسة والعشرين من جملة الدول المستوردة من تركيا.

ووفقا لإحصاءات المركز القومي للإحصاء في إيران فقد بلغت صادرات تركيا لإيران ١٥٧ مليونا و٨١٥ الف دولار عام ١٩٩٩، في حين بلغت ٢٢٦ مليونا و٥٨٤ الف دولار عام ٢٠٠٠.

في المقابل بلغت قيمة الصادرات الإيرانية لتركيا في عام ١٩٩٩ حوالى ٦٣٥ مليونا و٩٢٨ ألف دولار، فى حين بلغت ٨١٣ مليونا و٨٣٩ ألف دولار عام ٢٠٠٠.

ارتفـــــاع تكلفـــــة الإنتـــــاج الزراعي في إيران

هبمستكي (التضامن) ٢٠٠١/٤/١٨

أعلن "محمود حجتى "وزير جهاد الزراعة أنه بينما تنخفض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي في الكثير من الدول فإن هذا الرقم يصل إلى ٣٠٪ في إيران.

ويرجع السبب في ذلك إلى استخدام الأساليب التقليدية في قطاع الزراعة في إيران. وأضاف أن حصة الأجور الخاصة بالعمل في الزراعة ترتفع وتحظى بنسبة عالية من إجمالى التكاليف الخاصة بقطاع الزراعة وأن إيران لا تستطيع - لهذا السبب - المنافسة في الأسواق العالمية.

وفيما يخص عملية إنشاء "صناديق حماية "من جانب وزارة جهاد الزراعة قال "حجتى": لقد تم إنشاء صناديق لحماية المنتجين الزراعيين وكذلك المستهلكين برأسمال قدره ألف مليار ريال إيراني (٨٠٢٠ ريالاً بدولار)وأنه من خلال إجراءات الحماية الخاصة بإنتاج وتسويق منتجات المزراعين سوف ينخفض قلق المنتجين الزراعيين تجاه الربط بين عملية "الإنتاج "وعملية "التسويق "للمحاصيل الزراعية. وفيما يخص جذب الاستثمار الخارجي في قطاع الزراعة يقول "حجتى": إن الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة في إيران غير جدير بالذكر، بل إنه يحقق تراجعاً وهناك مؤشرات سلبية في هذا الصدد. ويمكن إرجاع وتفسير ذلك إلى ارتفاع الكلفة الإنتاجية في قطاع الزراعة. ولذلك فإن المنتجات الزراعية الإيرانية لا تستطيع أن تقدم مؤشرات جيدة في اتجاه تخفيض تكلفة إنتاجها. كما أن نظام الزراعة في إيران يعاني من مشكلة عدم توافق نظام الميكنة مع الإنتاج الزراعي.

ونتيجة لكل ذلك فإنه لا تتوافر ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي من جانب، الأمر الذى يعنى عدم توافر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبى في قطاع الزراعة مما يدفعنا للاعتماد على الاستثمار الداخلى في هذا القطاع من جانب آخر.



أبعاد دعم العلاقات بين مصر وإيران

■ "بيمان وهاب بور" ■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٤/٢٣

لقد ساهم منهج وسياسة "إزالة التوترات "خاتمي في العلاقات الإيرانية مع الدول الإقليمية والعالمية بمبادئه الثلاثة " :العزة، الحكمة والمصلحة "في تغيير وجه النظام الإسلامي الإيراني على المستوى الدولي بشكل كبير حتى صارت هذه السياسة - على مستوى المنطقة - سببا لتفاهم ومحبة معظم دول الشرق الأوسط مع أمنيات الثورة ومطالبها الدولية.

ولقد صار هذا الأمر سبباً لأن تعمل دول مثل مصر - والتي لم يكن لها أية علاقات سياسية على مستوى عال، أو حتى مستعدة لذلك، على مدار ٢١ سنة، لإعادة النظر في علاقاتها مع إيران خلال السنوات القليلة السابقة وأن تغيرٌ أيضاً من أسلوبها في التعامل مع - وكذلك في مواجهة - الجمهورية الإسلامية بل وأن تميل أيضاً إلى دعم وبسط العلاقات معها.

وقد كان هذا السعى أكثر تحققا من جانب دولتنا، فخلال لقاء عمرو موسى وزير الخارجية المصرى- سابقا- في مؤتمر رؤساء منظمة المؤتمر الإسلامي الذى عقد في طهران أعلن رئيس الجمهورية- خاتمي- رغبة إيران في إقرار وعودة العلاقات مع مصر من جديد.

لقد كانت هناك مجموعة من القضايا والأسباب التى حالت دون عودة العلاقات بين إيران ومصر. هذه القضايا يمكن تصنيفها كالآتى:

اتفاقية كامب ديفيد :

في ابريل ١٩٧٩- وبمبادرة من الرئيس الأمريكي آنذاك جيمى كارتر- وقعت اتفاقية سلام بين إسرائيل ومصر، الأمر الذى أصبح سببا لعزلة مصر عن العالم الإسلامي والعربى.

والواقع أن السادات كان يسعى-آنذاك -في الأصل إلى المصالح والمكاسب الاقتصادية الناتجة عن توقيع هذه المعاهدة، وكان يعتبر أن هذا هو الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية لمصر والتى كانت تعيش أوضاعا اقتصادية سيئة، وذلك على الرغم من أن اليأس من دول المنطقة وعدم دعمها مصر ماليا وعمليا والتى كانت تخشى آنذاك فقد الكثير من أراضيها- هذا اليأس هو الذى دفع السادات- أكثر من أى سبب آخر- لأن يرى أن ذلك هو الطريق الوحيد الذى أمامه.

آنذاك أيضا أصدر الإمام الخمينى بيانا هاجم فيه هذا السلام واعتبره مشروعا استعماريا لدول الغرب. لكن عدم الفهم الصحيح من الحكومة الايرانية المؤقتة لهذا البيان من جانب الإمام الخمينى صار سببا لأن يصدر الإمام الخمينى قرارا لوزير الخارجية في الحكومة المؤقتة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وذلك في١٣٥٨/١٢/١١ هـ.ش/ م.

نمو الحركة الإسلامية :

من الأسباب التى حالت دون قيام مصر من جديد.

بتطبيع علاقاتها مع إيران قول مصر بحماية وتأييد إيران للأعمال الإرهابية للجماعات الإسلامية الأصولية فيها.

المؤكد هنا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن هذا الادعاء كان خطأ وأنه ناتج عن عدم الاستقلال السياسى لمصر.

ذلك أن ظهور الثورة الإسلامية في إيران صار بمثابة المحرك الدافع لمعظم الحركات الإسلامية في العالم. ولا يمكن أبداً- انطلاقا من هذا الفهم- أن نقبل بأن الجمهورية الإسلامية تحمى وتؤيد الأعمال التخريبية لهذه الجماعات. لكن ترديد مصر لذلك يدخل في إطار أن القائمين على الدولة في مصر كانوا يسعون إلى التعتيم على الأزمات الداخلية التى صارت سببا لتشتيت أذهانهم، فالتقارير الموجودة تفيد بأن هذه الجماعات الإسلامية واتباعها لا زالوا يعيشون حالة من عدم تحديد الهوية.

قضية الجزر الثلاث :

بعد زيارة على أكبر ولايتى وزير الخارجية السابق مصر في ١٩٩٦ اعتبر حسنى مبارك أن هذه القضية مشكلة رئيسية. لكن الواقع يقول أن هذه القضية تعد مسألة داخلية.

ووفقا للقوانين الدولية ليس من حق أى دولة التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. لكن إذا ما وضعنا في الاعتبار الدور الممتاز لمصر بين الدول العربية سواء في الماضى أو في الوقت الحاضر فإنه يمكنها أن تلعب دورا أكثر فاعلية في هذه القضية وأن تدعو الطرف العربى إلى الواقعية. إن هذا الأمر يمكن أن يصبح باعثا لتحكيم وتوثيق الصداقة والمودة بين الدول الإسلامية .

الوجه الأخر للعلاقات:

ما سبق يعد الوجه الأول للعلاقات المصرية الإيرانية، لكن هناك وجه آخر لها يتمثل في مجالات دعم هذه العلاقات والتى تتنوع بشكل كبير فتشمل المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك الرياضية وهو ما نطرحه فيما يلى:

المجالات الاقتصادية :

على الرغم من قطع العلاقات السياسية فأن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تمضى في هدوء في مسيرتها الطبيعية.

وقد واصلت عمليات الاستثمار المشترك طريقها بالفعل حيث صدقت الحكومة على تقديم قرض إيرانى لمصر مقداره ١٢٠ مليون دولار كانت إيران قد وعدت بتقديمه لمصر في أبريل عام ١٩٧٥. أيضا اتفق الطرفان على تفعيل التعاون بينهما في مجال شركات الطيران حيث صرحت كل من الدولتين لشركات الطيران فيها برفع حصة رأس المال في المشروعات المتقابلة بينهما حتى ١٠٪. لذا فإن العلاقات الاقتصادية تعد دليلا على ضرورة إقامة العلاقات السياسية وذلك لتحقيق استفادة أكبر من الإمكانات والقدرات الموجودة لدى كل منهما.

المجالات الثقافية :

نظرا لأن إيران ومصر تتمتعان بحضارة عريقة وقديمة فإن بينهما قواسم كثيرة مشتركة ثقافية ودينية. فكل من الدولتين تعد من الدول المتقدمة في مجال التعليم العالى والجامعى.

واللغة الفارسية تدرس كلغة ثانية في أقسام الفلسفة والتاريخ واللغة العربية في جامعة الأزهر (١). وخلال السنوات الأخيرة أصبح سفر الأساتذة ومقرئى القرآن المصريين إلى إيران أمرا جديرا بالاهتمام وسببا لزيادة العلاقات الدينية بين الإيرانيين والمصريين.

كذلك أصبح المركز الثقافى الإيرانى في مصر نشيطا الآن. وخلال السنوات الماضية أقيمت عدة معارض ومؤتمرات متعددة في مصر لمعرفة الثقافة الإيرانية.

والأكثر من هذا أيضا أن الدكتور الشيخ فريد واصل المفتى الكبير في مصر وكذلك لجنة مشكلة من مسئولى الثقافة المصرية قد زاروا إيران والتقوا بالمسئولين الإيرانيين وفى مقدمتهم رئيس الجمهورية وفى هذه اللقاءات أكد الطرفان على دعم العلاقات السياسية.

المجالات الرياضية :

في عالمنا المعاصر عندما تتعقد المشاكل والقضايا بين الدول المختلفة ويستحكم فيها التشدد والتصلب السياسى تظهر الرياضة بوصفها وسيلة وأداة للصداقة والسلام. وفى الكثير من المواقف صارت زيارات ولقاءات الفرق الرياضية وسيلة لإعادة وتجديد العلاقات بين الدول المتخاصمة والمتعادية مثل أمريكا والصين. ومنذ فترة زار فريق كرة القدم المصرى إيران مرتين، وذلك للمشاركة في مسابقة "كأس حوار الحضارات". إن الشئ المؤكد أن الزيارة الثانية للفريق المصرى كانت سببا لتقارب فكرى وثقافى أكثر بين ممثلى الشعبين-أى بين لاعبى الفريقين المصرى والإيراني- وهناك اطمئنان من أن هذه الزيارات سوف يكون لها تأثير إيجابى في إعادة العلاقات السياسية بين الدولتين، كما أن استمرارها يمكن أن يصبح سببا لتقوية العلاقات في المستقبل.

النتيجة :

يجب إدراك أن "سلام كامب ديفيد" "لا يعد نتيجة

لحظات آنية أو عابرة مرت بها مصر، لكنه جاء نتيجة لسبعين عاما من الصراع والحروب بين العرب وإسرائيل، وهو أيضا- أى سلام كامب ديفيد- يدخل في إطار كونه اتفاقات عربية. والحقيقة أن العرب بقبولهم قرار مجلس الأمن الدولى رقم٢٤٢ قد اعترفوا بالكيان الذى ظهر في المنطقة بإسم "إسرائيل" وصاروا مستعدين للعيش في سلام مع هذه الدولة.

وعندما خفضت وقللت الدول العربية الحزبية (٢) مساعدتها وتأييدها لمصر بوصفها في طليعة الدول المتحاربة مع إسرائيل وقطعت عنها مساعدتها المالية والعملية فإن الرئيس السادات لم يجد لديه حيلة - في تلك اللحظة التاريخية- سوى السلام.

وعلى الرغم من أن هذا السلام قد صار سببا لعزلة مصر عن العالم العربي، لكن مع بداية الحرب الإيرانية - العراقية وبسبب مواقف مصر في هذه الحرب، طلبت الدول العربية عودة مصر الى حضن الجامعة العربية وهو ما قد تحقق فى١٩٨٧.

وبمرور الوقت صارت الدول العربية الأخرى جاهزة ومستعدة للسلام مع إسرائيل والاعتراف بها، ولذلك فقد تكون في عام١٩٩١ اتحاد ضم "الأردن، لبنان، السعودية، ومصر" ودعا للمباحثات المباشرة مع إسرائيل.

من أجل هذا فإن "سلام كامب ديفيد" المصرى قد أخذ يتوارى من أذهان حكام الدول العربية في السنوات الأخيرة وقد انضم هذا السلام- مثل أحداث أخرى- الى ذاكرة التاريخ.

ولذلك فإنه يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتقبل هذه المسألة بواقعية. وهو ما يؤيده أقوال مسئولينا في الفترة الأخيرة، حيث صاروا أيضا دعاة السلام الدائم في المنطقة، ولكن السلام الذى يضمن مصالح ومطالب جميع المواطنين من المسيحيين واليهود والمسلمين. وفيما يخص قضية أو مشكلة الأصوليين فإنها يجب أن تقابل أيضا بفراسة وبعد نظر من جانب الحكومة المصرية لأنه يجب عليها أن تدرك أن قلق وتشتيت خاطر وذهن المسلمين وكذلك أتباع هذه الجماعات إنما قد نشأ نتيجة لأزمة الهوية وكذلك ضياع وفقدان القيم الإسلامية في مصر. وهو ما يفرض عليها أيضا ضرورة إيجاد حل لهذه القضية.

وبخصوص قضية الجزر الثلاث، كما سبق القول فإنها تعد مسألة داخلية وقومية للطرفين إيران والإمارات.

وتستطيع مصر- بما تملكه من مكانة ووجه طيب بين الدول العربية خاصة دولة الإمارات- أن تدعو الجانب الإماراتي إلى الواقعية (٣).

على أية حال، فإن القضايا والمشكلات السابق ذكرها وكذلك مسألة إسم أحد شوارع طهران (خالد الاسلامبولى) والذى يمكن بحث تغييره كما قال المسئولون الإيرانيون.كل ذلك لا يمكن- ولا يجب أن يكون- مانعا وحائلا دون تحكيم العلاقات في المستقبل والتى تعد أيضا قضايا قابلة للحل عن طريق المباحثات والتفاوض في عام "حوار الحضارات" والأمل هو أن تصبح عودة العلاقات السياسية بين الدولتين سببا لإعلاء مكانتهما الرفيعة في المنطقة من جانب، وحتى لا تكون القطيعة بينهما سببا لسعادة الأعداء من جانب آخر.

الهوامش:

١ - اللغة الفارسية لا تدرس في أقسام الفلسفة والتاريخ واللغة بجامعة الأزهر فقط، بل يتم تدريسها في نفس هذه الأقسام بمعظم كليات الآداب في مصر وكذلك تدرس كلغة ثانية في أقسام "الآثار الإسلامية" بكلية الآثار وأقسام الآثار بكليات الآداب، فضلاً عن وجود أقسام متخصصة لدراسة اللغة الفارسية وآدابها بكليات الآداب بجامعات القاهرة وعين شمس وجنوب الوادي - في سوهاج وقنا - والمنوفية والمنصورة.

٢ - المقصود بهذه الدول سوريا، العراق وليبيا والأردن، فضلاً عن اليمن والجزائر.

٣ - طرح الدكتور مدحت أحمد حماد مثل هذه الرؤية لآلية إعادة العلاقات بين مصر وإيران فيما يمكن وصفه أو تسميته بـ"المقايضة السياسية" أو سياسة المقايضة" وذلك في البحث الذى تقدم به إلى المؤتمر السنوى الثاني عشر للبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والذى نشرت فعالياته في كتاب أصدره المركز بعنوان «مصر ودول الجوار الجغرافى» (المترجم).



الاستراتيجية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة

■ د. جعفر قامت* ■ خاور ميان (الشرق الأوسط) العدد الرابع - ستاد ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال نظام القطبين، ظهرت على الساحة السياسية قضية التدخل الأمريكي وتعزيز دور ومسئولية المنظمات الدولية في اطار اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي نجم عنها اهداف مثل: الترويج للديمقراطية ونظام السوق الحرة، وتحسين حقوق الانسان ومنع انتشار الأسلحة الذرية والكيميائية وتفادي التهديدات الاقليمية لاستراتيجية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على سائر الدول والمناطق. أحد أهم هذه المناطق هي منطقة الخليج، التي تحظى بأهمية اقتصادية لدى الغرب لما تحويه من احتياطي من البترول والغاز. وأيضا لهذه المنطقة أهمية من ناحية الجغرافيا السياسية والاستراتيجية، وإجمالا، تسعى الولايات المتحدة لاستقرار قواتها في المنطقة تأكيدا للزعامة الأمريكية على منافسيها اقتصاديا، وتأمينا لمصالح إسرائيل في المنطقة.

وتعتبر حرب الخليج الأولى، أول مشكلة تطرأ على الساحة الدولية عقب الحرب الباردة. ومن وجهة نظر المحللين تعد نقطة تحول في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية. وبصفة عامة فقد بدأ بحث القضايا الاستراتيجية الأمريكية عقب هذه الحرب. ففي وقت السلم اشتملت الاستراتيجية الأمريكية على الأسس التالية:

١ - تحديد المصالح الآنية لهذا البلد.

٢ - تحديد التهديدات التي تهدد هذه المصالح.

٣ - تخصيص المصادر الدبلوماسية والعسكرية للدفاع عن مصالح هذا البلد.

وإجمالا يتعلق البحث في الاستراتيجية الأمريكية بتوسيع حلف الناتو، والأمور المتعلقة بالصين، وعلاقات اليابان بأوروبا وأمريكا، والسياسة الأمريكية تجاه انتشار اسلحة الدمار الشامل والسياسات التجارية والدفاعية الأمريكية.

* انهيار نظام القطبين والتغير في النظام الدولي:

كما نعلم فإن العقد الأخير من القرن العشرين، قد شهد تطورات هائلة على الصعيد الدولي، في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أدت إلى:

١ - تطورات هيكل القوة في النظام الدولي توضحها نماذج وحدة شطري ألمانيا، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والقطب العسكري الواحد وتعدد الأقطاب الاقتصادية الدولية.

٢ - حدوث تطور في الأساليب الاستراتيجية السياسية - الاقتصادية، فأصبح الاقتصاد في بؤرة الاهتمام، لذا تساوى في أهميته مع الشئون السياسية والعسكرية.

٣ - ظهور قوى جديدة على الصعيد الدولي، الأمر الذي كان منحصرا - في الماضي - في سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، يتزامن ذلك مع المساعي الدائمة لأوروبا واليابان لتطوير اقتصادياتهما وتبوؤ مكانة مرموقة على الصعيد الدولي.

وعلى كل، فقد أدى سباق التسلح الأمريكي إلى تصدع الجدار الاقتصادي لهذا البلد، وهو ما أدى إلى خفض اجمالي الانتاج، وأزمة القروض، وعجز الاستثمارات، وعجز الميزانية وعجز الميزان التجاري. وبعبارة أخرى، بمقارنة اجمالي الانتاج الأمريكي بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٩٠، تصبح نسبة الانخفاض من ٥٠٪: ٣٥٪، مما يعني ضعف الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على الصعيد الدولي. ومن المؤكد أنه عقب تولي «بيل كلينتون»، فقد سعت الولايات المتحدة

* استاذ مساعد بجامعة آزاد

لتحسين أوضاعها الاقتصادية. لماذا؟ لأنه طبقا لقول «بول كيندى»: «بدون التمتع بالقوة الاقتصادية فلن نتمكن من زعامة العالم، وحتى لو بقينا قوة عظمى».

على كل، يجب القول انه فى اواسط العقد الأخير من القرن العشرين، وقعت حرب الخليج الثانية والتى بموجبها تم اجلاء العراق عن الكويت، وقام «جورج بوش» بتقديم النظم الدولية الجديدة، وطالب بتطبيقها مؤكدا على ضرورة أن يسير العالم وفق الأسس الأمريكية. من هذا المنطلق، يمكن بحث اسس وخصائص النظم الدولية الجديدة والتى تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذى سيوضح البواعث الأمريكية بدرجة أكبر.

◆ أسس وخصائص النظم الدولية الجديدة من وجهة النظر الأمريكية:

١ - المثل والمصالح القومية الأمريكية:

النظرة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية مبنية على صياغة النظم الجديدة على أساس المثل والمصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية. وتقوم هذه المثل على أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية، يقوم البعد السياسى على الديمقراطية، ويشتمل البعد الاقتصادى على السوق الحرة والاستثمار، والبعد العسكرى مبنى على القضاء على نفوذ اعداء الولايات المتحدة وحفظ التفوق الاستراتيجى الأمريكى. وترى الولايات المتحدة أن تطبيق الدول لهذه النظم الدولية الجديدة، سيفضى إلى اقامة حكومات ديمقراطية واقتصاد مفتوح وتشكل عالم واحد من الناحية السياسية والاقتصادية يتسم بالتكافؤ. كما تدعى الولايات المتحدة الأمريكية، إن تطبيق هذه النظم، سيؤدى إلى توحيد المصالح الدولية ومن ثم المصالح الأمريكية بصفتها دولة مهيمنة على مصالح كل الدول. وخير مثال يوضح وجهة النظر الأمريكية تلك، أزمة الكويت، فلو لم تتعارض هذه الأزمة مع المصالح القومية الأمريكية متمثلة فى مصادر البترول الكويتى والقضاء على القوة العسكرية العراقية وحماية الاوضاع فى المنطقة، ما كان هناك ما يستوجب الخطوات الأمريكية ورد الفعل الموسع وتشكيل تحالف ضد العراق وما سارت الأوضاع على ما سارت عليه بهذه السرعة.

٢ - التدخل:

يمثل التدخل الدولى فى الشئون الداخلية للبلاد، ثانى سمات النظام الدولى الجديد، هذا النوع من التدخل، الذى قد تمت تجربته للمرة الأولى خلال ازمة الكويت، ثم اعيد تطبيقه فى دول مثل الصومال وهايتى ورواندا، قد اتخذ مسمى (التدخل للصداقة الانسانية). هذه التدخلات التى تمر عبر قنوات حقوق الانسان، تتخذ فى الظاهر صورة المساعدات للدول التى فى حاجة للمساعدة، ولكنها فى الواقع تدخل عسكرى سياسى. وتعكس هذه الأمور مدى اتساع نطاق المصالح القومية الأمريكية ومستوى تحمل المسئولين الأمريكيين لها عقب انتهاء الحرب الباردة. ومع مراعاة أن زيادة التوتر وعدم الاستقرار، يعنى انخفاض مستوى القدرة الأمريكية على الهيمنة، لذلك من أجل زيادة دعم وتنمية الموقف الدولى الأمريكى، تزداد استفادة صانعى القرار السياسى لتلك الدولة عنصر التدخل.

٣ - تنمية التعاون:

من سمات النظم الدولية الجديدة، التعاون الأمريكى مع الدول الحليفة لحماية هذه النظم، والقضاء على الخطوات احادية الجانب، وأيضا السعى لزيادة عدد الدول الحليفة. فى الواقع يشكل الاعتماد على النظام الأمنى الشامل كوسيلة ذكية لتقسيم المسئولية الدولية، أبرز خصائص هذا النظام، لذا تشجع الولايات المتحدة الأمريكية، للحد من التزاماتها الدولية، الآخرين لتحمل مسئولياتهم ذات التكلفة الباهظة، والتزاماتهم الخطيرة.

٤ - تفويض المنظمات الدولية والاقليمية لتحمل المسئولية الأكبر:

من جملة التوجهات الجديدة، عقب انتهاء الحرب الباردة، تجاه المؤسسات الدولية، دعم وتنمية دور المنظمات الدولية الاقليمية، وبالأخص منظمة الأمم المتحدة، فى النظم الدولية الجديدة وإدارة الأزمات الدولية. على اساس أن هذه النظم الجديدة مقدمة من الجانب الأمريكى، وسيؤدى ارساء قواعد الحقوق الدولية إلى تفعيل مكانتهم، وفى حالة ادخالها طور التنفيذ، ستحكم الأوضاع الداخلية والخارجية للدول، بحيث يقابل أى نوع من تجاوز هذه القواعد، برد فعل تحالف دولى.

وبالاضافة لمنظمة الأمم المتحدة، فقد تقرر تشجيع الدول على التعاون فى اطار المنظمات الاقليمية، وتعزيز دور هذه المنظمات فى هذا الإطار.

والنموذج الأهم لهذه الخاصية يتجلى فى السعى لتعزيز وتنمية دور حلف الناتو وجعله اكثر فاعلية. ونظرا لدور حلف الناتو فى تأمين الأهداف والمصالح الأمريكية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بصورة جديدة للدفاع عن وجود هذا الحلف، حيث يمثل الذراع العسكرى فى الدفاع عن مصالحها، ومن ناحية أخرى، تؤدى أية جهود لإضعاف حلف الناتو، إلى تقليص الدور الأمريكى فى أوروبا، كإحدى اوراق الضغط الأمريكى لإجهاض هذه الجهود، ولإثبات اهمية الحفاظ على وجود حلف الناتو، استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة حروب، والتى من جملتها بث الخوف فى القارة الأوروبية من تنامى الخطر الاسلامى الموجه ضدها.

ومما سبق يتضح السعى الأمريكى للاستفادة من الظروف الراهنة والمتمثلة فى انهيار الاتحاد السوفيتى ووضع نظم دولية جديدة ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، لإقرار نظام القطب الواحد. فمن وجهة نظر المؤيدين لهذه الرؤية، يمثل التفوق الأمريكى السبيل الوحيد لضمان السلام، والحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة فى العالم، يمنع من ظهور قوى سياسية وعسكرية جديدة تهيمن على أوراسيا، والحفاظ على وضع الولايات المتحدة الأمريكية فى دول العالم الثالث، وخاصة فى المناطق الحساسة من العالم، هو من جملة المصالح الحيوية الأمريكية. ويعتقد مؤيدو هذه الرؤية، أنه فى حالة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المناطق الحساسة والهامة مثل أوروبا، شرق آسيا والخليج،

سيزداد سعى القوى الإقليمية مثل ألمانيا، اليابان، إيران والعراق لملء فراغ القوة الناجم عن الخروج الأمريكي. وسيؤدى هذا الأمر بدوره إلى اشتعال سباق التسلح، وعدم الاستقرار والحرب، وفى النهاية ستسيطر إحدى القوى المعادية للولايات المتحدة الأمريكية على هذه المناطق، مما سيضر بالمصالح الأمريكية.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية، انه لإنجاح هذه الرؤية على المدى البعيد، يجب عليها حماية الأسس التالية الموجهة لسياساتها:

١ - حماية ودعم منطقة السلام وتنميتها.
٢ - الحيلولة دون سيطرة اعدائها على المناطق الحساسة والمتأزمة.
٣ - التعاون مع روسيا والصين، لمنع قيام امبراطورية جديدة فى الأولى واتساع دور الثانية.
٤ - الحفاظ على التفوق الأمريكي.
٥ - الحفاظ على القوة الاقتصادية الأمريكية والنظام الاقتصادى الدولى المبنى على السوق الحر.
٦ - العقلانية فى استخدام القوة، والاحتراز من التنمية الزائدة، وإصلاح سبل تقسيم المسئولية مع الحلفاء.
٧ - توفير الحماية الداخلية لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم.

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

تم رسم اهداف السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تضم استمرار الأمن والحرية الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذه الأهداف ثابتة تقريبا منذ فترة طويلة، ويشكل بعضها اهدافا ومصالح حيوية وهى الخاصة بالشعب الأمريكي، والبعض الآخر غير حيوى ولكنه يخدم تحقيق الأهداف الحيوية.

الأهداف الحيوية تشتمل على:

١ - الحفاظ على الأراضى الأمريكية من خطر الهجوم الخارجى والتدمير.
٢ - الديمقراطية والاقتصاد القائم على السوق الحر.
٣ - الحفاظ على انتعاش الاقتصاد الأمريكي.
٤ - حماية الأمن والتفوق الأمريكي.
٥ - التواجد المستمر على ساحة الشئون الدولية.
٦ - المساعدات الخارجية.
٧ - توثيق التعاون مع منظمة الأمم المتحدة فى ادارة الأزمات الدولية.
٨ - الاهتمام بتنمية الاقتصاد.
٩ - تأمين بترول الخليج.
١٠ - منع ظهور قوى عظمى فى قارتى أوراسيا.

الأهداف غير الحيوية عبارة عن:

١ - منع انتاج وانتشار الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل.
٢ - نشر الديمقراطية ونظام السوق الحر فى الدول غير الديمقراطية.
٣ - حماية حقوق الانسان، وبصفة خاصة منع اغتيال الحكومات الدكتاتورية لرعاياها، ومن المؤكد أن كل هذه الأهداف تصب فى معين تحقيق أهداف السياسة الأمريكية.

وعلى الجانب الآخر. عندما لا تتوافر مصالح قومية أمريكية - فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحرك ساكنا تجاه القضايا الدولية، والنموذج الواضح على ذلك، قتل المسلمين فى كوسوفو. ومن وجهة نظر «انتونى ليك» فإن المخاطر والتهديدات التى تواجه الأهداف والمصالح الأمريكية عبارة عن:

١ - التسلح النووى وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.
٢ - التهديدات التى تواجه الديمقراطية والإصلاحات.
٣ - التهديدات الاقليمية.

ولأهمية هذه العناصر، سنلقى الضوء عليها بصورة مفسرة:

١ - الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى:

يعتبر القادة الأمريكيون - فى تحديد العوامل المهددة للمصالح الأمريكية - ان وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى روسيا وسائر جمهوريات الاتحاد السوفيتى، وسعى بعض الدول، باصطلاح «رفع الرأس»، للحصول على هذا النوع من الأسلحة، أمر جدى للغاية وجدير بالاهتمام، وفى اعتقادهم، انه على الرغم من زوال الاتحاد السوفيتى، إلا أن وجود الآلاف من الرؤوس النووية فى هذه المنطقة، يشكل تهديدا حقيقيا للأمن. وفى حالة تعرض أى من دول المنطقة لأى نوع من الفوضى، فإن هذا السلاح النووى يهدد بوقوع كارثة. يأتى هذا فى الوقت الذى مازال الكونجرس الأمريكي يرفض التصويت على حذر شامل للتجارب النووية.

٢ - التهديدات ضد الديمقراطية والاصلاحات:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية، انه من الضرورى لمصالحها، الدفاع عن اسلوب الاصلاحات وإقرار الديمقراطية فى روسيا والجمهوريات الأخرى المستقلة حديثا. هذا بالاضافة لمزاعم المسئولين فى البيت الأبيض، ان انتصار أو هزيمة التطورات الأخيرة فى روسيا، سيؤثر بصورة مباشرة على مصير الدول الأخرى المستقلة ذات المصالح المشتركة مع روسيا. وعلى الرغم من تلاشى التهديدات الناشئة عن القوى العظمى السابقة فى فترة الحرب الباردة، إلا أن تعاظم قوة أى من هذه الدول. فى حالة اتباعها للنظام الديكتاتورى. لن يؤدى إلى تهديد أمن العالم فحسب، بل سيتسبب فى مشاكل جمة وباهظة التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وسيجبر أمريكا على الاهتمام بهذه التهديدات الاقليمية.

٣ - التهديدات الاقليمية:

مصادر العنف الاقليمية يمكن. كما كان فى الماضى. ان تعاود رفع هامتها. هذه المصادر تشمل عوامل مهددة مثل: القومية، العنصرية، المذهب، التفاوت الاقتصادى والاجتماعى، مع تمتع بعض القادة برؤى خاصة. وقد كانت هذه المصادر تحت السيطرة بدرجة كبيرة فى ظل النظام ثنائى القطبية.

من وجهة نظر المسئولين الأمريكيين، تشكل هذه المجموعة

من التحركات تهديدات اقليمية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما تهدد المصالح الأمريكية بصورة مباشرة وغير مباشرة فى المناطق المختلفة. فالصراعات المحدودة - وأغلبها داخلى - المبنية على اختلافات قومية أو مذهبية أو الارهاب الحكومى أو كل حركة تطيح بحكومة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية فى أى مكان، تعد بمثابة تهديد للمصالح الأمريكية. ومن وجهة النظر الأمريكية - بالطبع - تحتاج مثل هذه التهديدات إلى مواجهة أمريكية مؤثرة. لهذا يتم تنظيم القوة العسكرية الأمريكية فى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بدرجة تمكنها من الحد من هذه الهديدات. وعلى كل، يعتبر المسئولون الأمريكيون، الشرق الأوسط وجنوب آسيا من المناطق الحساسة دوليا. وتعتبر دول مثل إيران والعراق فى الشرق الأوسط، ووجود صراعات قومية وحدودية فى جنوب آسيا، من العوامل المهددة لاستقرار المناطق المذكورة والمصالح الأمريكية.

الهيمنة.. الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

تسعى استراتيجية الهيمنة لدعم استراتيجى امريكى بعد الحرب الباردة. ومن المعتقد أن الهيمنة بهذا المعنى، مع مراعاة التنافس الشديد فى السياسة الدولية، تؤدى إلى الوصول بالقوة الأمريكية إلى درجتها القصوى مقارنة بسائر منافسيها. إن استراتيجية الهيمنة مبنية على ألا تحقق الدول أمنها من خلال توازن القوى، بل عن طريق ايجاد نوع من عدم التوازن يحقق المصالح الأمريكية. فمن وجهة نظر المؤيدين لهذه الاستراتيجية، فى عالم المنافسة الراهنة، أن الأمن مبنى على القوة العسكرية والافرازات الاقتصادية. ومن وجهة نظر المؤيدين لهذه الاستراتيجية أيضا، يكون تكليف الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد الاستقرار فى النظام الدولى. ويتم تأمين هذه النظم عن طريق القوة العسكرية الأمريكية. ومن وجهة نظر هذه الاستراتيجية، من الضرورى ايجاد واستمرار الهيمنة الأمريكية لتحقيق الاستقرار الدولى.

من الناحية الجغرافية، يمكن تطبيق استراتيجية الهيمنة على مناطق مثل اوروبا، شرق آسيا والخليج، حيث المصالح الحيوية الأمريكية، وتتمثل اهمية أوروبا وشرق آسيا فى كونهما من المناطق التى تنتشر بها القوى الجديدة والتى يمكن أن يؤدى تعاظم شأن احداها إلى قيام حرب عظمى مستقبلا وتعرض استقرار النظام الدولى للخطر. وتعتبر هذا الأمر، أمرا حيويا، فى ظل نظام اقتصادى دولى واحد يرتبط بعضه بالبعض الآخر، وهو أيضا أمر حيوى بالنسبة للمصالح الأمريكية. ومن المؤكد أن للخليج أيضا مكانة هامة فى سياسات الولايات المتحدة والذى سنشرحه لاحقا.

هذه المناطق الثلاث، من الناحية الجغرافية، تشكل مصالح حيوية أمريكية، لكن المصالح الأمنية الأمريكية غير محددة المعالم فى هذه المناطق الثلاث، لذا يتضح اهتمام الجانب الأمريكى بالمناطق الاقليمية المتاخمة لهذه المناطق الثلاث سالفة الذكر، حيث يؤدى عدم الاستقرار بها إلى التأثير المباشر على هذه المناطق الثلاث ويضع المصالح الأمريكية بها فى بؤرة التأثير.

ووفقا لاستراتيجية الهيمنة، هناك نوعان من التهديدات على المصالح الأمريكية:

أ - ظهور قوى عظمى.

ب - سريان عدم الاستقرار من المناطق المحيطة إلى المناطق التى تعد جزءاً من المصالح الاستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية.

وظهور القوى العظمى الجديدة، يمكن أن يفرز أمرين جديدين بالنسبة لأمريكا:

١ - من الناحية التاريخية، تعتبر القوى العظمى حديثة الظهور، ظاهرة جغرافية وسياسية غير مستقرة، كما هو الحال فى ظهور أمريكا، ألمانيا واليابان كقوى عظمى أواخر القرن الـ ١٩، والتى ادت إلى عدم الاستقرار على المستوى الدولى، وساعدت على بداية الحرب العالمية الأولى.

٢ - يمكن للقوى العظمى حديثة الظهور أن تسعى للسلطة مستقبلا، وفى حالة نجاحها فى هذا الأمر، يمكنها أن تشكل خطرا جديا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

على أية حال، يجب القول أنه فى نطاق النفوذ الأمريكى، تسعى استراتيجية الهيمنة الأمريكية للقضاء على تعاظم القوى حديثة الظهور مثل ألمانيا واليابان، حيث يخشى صانعو القرار الأمريكى من قيام قومية جديدة فى ألمانيا واليابان، تؤدى إلى ظهور سلسلة من التغييرات فى الجغرافيا السياسية. وسيؤدى هذا الأمر مستقبلاً إلى تفاقم المشكلات الأمنية لجيران كلتا الدولتين فى أوروبا وآسيا الشرقية. مع مراعاة افتقار النظام الدولى لقانون اساسى وقوة تنفيذية له، فإن الدول تعتمد على نفسها لتحقيق امنها، بمعنى أن كل دولة مسئولة عن بقائها والدفاع عن مصالحها القومية. ومن هذا المنطلق فإن الخطوات التى تتخذها دولة ما للدفاع عن مصالحها، تعد تهديدا على مصالح الآخرين الذين يبادرون باتخاذ خطوات دفاعية، وناتج هذا الأمر يؤدى إلى توتر سياسى وسباق تسلح، وبعبارة أخرى، نوع من المنافسة الأمنية. كذلك يخشى صانعو القرار الأمريكى من اشتعال المنافسة الأمنية فى المنطقة فى حالة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا وشرق آسيا وتولى ألمانيا واليابان الأمن هناك مما قد يؤدى فى النهاية إلى زيادة حدة التوترات السياسية وظهور مشكلات على صعيد التعاون الدولى.

إن القومية الجديدة، فى أسوأ حالاتها، قد تؤدى إلى توترات اقليمية وصولا لحالة الحرب، ومن وجهة النظر الأمريكية، فضلا عن ظهور قوى جديدة، يمثل عدم الاستقرار فى الجوار والمناقشات الداخلية التى ستوجدها النزاعات المذهبية والعنصرية والقومية خطرا على المصالح الأمريكية فى حفظ الاستقرار الدولى، فعدم الاستقرار فى مناطق الجوار، يمكن أن يستنفر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل بصورة مباشرة ومستقلة لحفظ النظام والاستقرار فى مناطق الجوار، وقد يؤدى إلى قيام قومية جديدة تصل إلى حد قطع العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع أوروبا وشرق آسيا، لذا إن ضمان الأمن الأمريكى فى أوروبا وشرق آسيا آلات يمكن عن طريقها ان تحفظ

استراتيجية الهيمنة الأمريكية، والنظم السياسية الدولية. فمن خلال هذه الضمانات، تتولى الولايات المتحدة الأمريكية المسئولية الكاملة للدفاع عن أمن ألمانيا واليابان ودول الجوار. لذلك محت الولايات المتحدة الأمريكية التحركات اليابانية والألمانية التى تعيد اقامة القومية، وستمنع تحويلهما إلى قوى عظمى.

مكانة الخليج فى الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

يعتبر الخليج، الفرع الشمالى الغربى للمحيط الهندى، أحد أهم مناطق هذا المحيط، حيث تمثل هذه المنطقة، اغنى وأهم مناطق المحيط الهندى نظرا لما تحتويه من احتياطى عظيم من الهيدروكربورات، وترجع الأهمية الاقتصادية والمالية، لما يتمتع به الخليج من سوق مفتوح وموقع جغرافى وسياسى واستراتيجى وثقافى وأيديولوجى وكونه مركزا للحضارة.

الأهمية الاقتصادية:

احتياطى الطاقة (بترول. غاز):

مع مراعاة قيمة البترول للدول الصناعية، تتحدد يوميا العلاقات الدولية وفق الاحتياج للبترول، وبعبارة أخرى، آن البترول يحدد ميكانيكية العلاقات الدولية. وطبقا لقول «ريتشارد نيكسون»، البترول هو «دم الصناعات الحديثة» و«قيمة استراتيجية» والخليج هو القلب الذى يضخ هذا الدم، والطرق البحرية فى الخليج بمثابة الشرايين التى يمر فيها هذا الدم الحيوى. ويقول «ديفيد فيوسام» الوكيل السياسى الأسبق لوزارة الخارجية الأمريكية، موضحا أهمية الخليج من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية: «لو تخيلنا العالم دائرة، وأردنا ان نحدد مركزها، يمكنا القول أن المركز هو الخليج، ولا يضاهى أى مكان آخر، اهمية الخليج، فى استقرار وسلامة الاقتصاد الدولى اليوم».

فمنطقة الخليج تحوى ٣, ٦٧٦ مليار برميل، من ١٠٠٠ مليار برميل هى الاحتياطى الدولى المعروف من البترول، ويمثل هذا الرقم ثلثى اجمالى الاحتياطى. واحتياطى البترول فى منطقة الخليج يعادل ١١, ٨٤٪ من احتياطى الدول الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) و٤١, ٩١٪ من احتياطى بترول الدول البترولية فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا. هذا فى الوقت الذى يمتاز فيه بترول الخليج عن بترول المناطق الأخرى لأسباب سهولة الاستخراج، وتكلفة انتاجية أقل، وزيادة طاقة الانتاج، وجودة أعلى للخام على مستوى المنطقة، وسهولة الشحن والنقل، وإمكانية الكشف عن آبار جديدة وضخمة فى المنطقة مقارنة بسائر دول العالم.

وطبقا لآخر التوقعات للمنظمة الدولية للطاقة، فإن معدلات الزيادة فى الطلب فى سنوات ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ كانت فى ٦, ١٪، وفى سنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ ستصل إلى حدود ٣, ٢٪، وقد كانت الزيادة فى الطلب على البترول فى سنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ فى حدود ٥, ١٪ وخلال سنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ من المتوقع أن تصل إلى ٨, ١٪، وتوضح هذه الزيادة فى الطلب فى مجال البترول، الاحتياج إلى زيادة الانتاج اليومى فى حدود ١٠ ملايين برميل للسنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، و١٥ مليون برميل للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ وطبقا لهذه التوقعات، فإن الطلب على البترول كمصدر للطاقة فى الأعوام ٩٠ - ٢٠٠٠ كان فى حدود ١٦٢ مليون برميل يوميا. ووصل فى عام ٢٠٠٠ إلى حدود ١٩٠ مليون برميل يوميا وسيصل فى عام ٢٠١٠ لحدود ٢٣٨ مليون برميل يوميا. ويرجع السبب الأساسى لهذه الزيادة المتوقعة إلى التنمية التى تشهدها الأسس الاقتصادية فى شرق وجنوب آسيا. وستقوم مصادر بترول الخليج بتأمين القسم الأساسى من الانتاج الاضافى. وطبقا لتوقعات الأوبك، سيصل المعروض من البترول فى عام ٢٠١٠ إلى ٣٩ مليون برميل يوميا، تنتج دول الخليج فى حدود ٢٨ مليون برميل منها. وفضلا عن البترول، يمتلك الخليج احتياطى ضخم من الغاز أيضا، ويمثل احتياطية من الغاز ٣٢٪ من الاحتياطى الدولى من الغاز الطبيعى، وهذا الأمر أيضا يعد عاملا آخر من عوامل الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

٢ - الأهمية الاقتصادية والمالية:

للخليج، فضلا عن أهمية مصادر البترول والغاز، أهمية أخرى تتعلق بهما، فدول الخليج تلعب دورا هاما فى الاقتصاد الدولى نظرا لما تحققه لها مصادر البترول والغاز من عائدات ضخمة بالعملة الأجنبية. وقد أدت زيادة الدخل المتحققة من بيع البترول والغاز إلى اهتمام الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالإمكانيات الاقتصادية والمالية لدول الخليج، فعملت على جذب دولارات البترول بعدة وسائل وأشكال مختلفة على النحو التالى:

١ - بيع الانتاج الصناعى والاستهلاكى لمنطقة المليون نسمة فى الخليج التى تشكل القسم الأساسى فى حصة صادرات هذه الدول.

٢ - يذهب جزء اساسى من عائدات بيع البترول للتواجد الأجنبى فى هذه الدول تحت مسمى: قوى العمل، تقديم الخدمات الفنية التخصصية، الأمن والدفاع.

٣ - الأوعية الادخارية فى البنوك الأمريكية والأوروبية.

٤ - شراء الأسلحة وسباق التسلح فى المنطقة.

٣ - أهمية الجغرافيا السياسية والاستراتيجية:

يقع الخليج فى مفترق قارات ثلاث هى أوروبا، افريقيا وآسيا، لذا تتمثل اهميته فى الاتصال، والجغرافيا والتجارة. أما عن أهميته من الناحية الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط، فالخليج يشكل أهم نقطة اتصال بين القارات الثلاث وجزءاً من سياسة الاتصال التى تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندى والمحيط الأطلنطى.

٤ - الأهمية الثقافية والأيدولوجية:

تقع على الجانب الغربى للخليج شبه الجزيرة العربية بما تحتويه من ثقافة عربية وإسلامية انتشرت إلى سائر نقاط العالم، كذلك تستقر بها المدن المقدسة والدينية «مكه والمدينة»، حيث توجد الكعبة - بيت الله الحرام- التي تمثل أمل أكثر من مليار مسلم فى العالم.

وعلى الجانب الشرقى من الخليج تقع إيران وما تمثله من إحياء للاسلام بانتصار الثورة الاسلامية بها.

٥ـ الخليج ميدان للتنافس السياسى:

بصفة عامة، تغلب القوى العظمى، بسط نفوذ البعد السياسى على سائر الأبعاد الأخرى، والذى بدونه لا يمكنها تامين المصالح الاقتصادية والعسكرية. فى هذا الصدد، قد تصل المنافسة بين الدول العظمى لبسط نفوذها فى منطقة خاصة من العالم، إلى حد المنافسة والشد والجذب على صعيد السياسة الدولية، وخلال القرنين الآخرين كانت منطقة الخليج دائما ميدانا للمنافسة والتحدى بين القوى العظمى.

٦ـ أهمية الخليج بعد انهيار الاتحاد السوفيتى:

على الرغم من ان انهيار الاتحاد السوفيتى قد أدى إلى انخفاض نسبى للأهمية السياسية للخليج، إلا أن ظهور دول آسيا الوسطى والقوقاز بما تملكه من مصادر طبيعية ومعدنية عظيمة، ووجود اسواق واعدة، قد زاد من الأهمية التجارية للخليج لكونها اقرب الطرق البحرية اليه، فانحصار آسيا الوسطى فى اليابسة، وعدم اتصال دولها بأى من البحار العظمى، لم يدع أمام هذه الدول من طريق سوى الاستفادة من امكانات الدول المجاورة لتسهيل العمليات التجارية. فى هذا الصدد، تبدو أهمية الخليج فى الامكانيات الزائدة لهذا البحر فى نطاق عمليات التحميل والتفريغ للبضائع، اضافة لقربه من دول آسيا الوسطى، لذا ادى وجود اسواق مناسبة وحديثة فى آسيا الوسطى، بالاضافة إلى الثروات الطبيعية التى تم اكتشافها فى هذه المنطقة، إلى جذب انتباه الدول والشركات الصناعية للخليج. ومع انهيار الاتحاد السوفيتى، زادت المنافسة بين الدول الصناعية لبسط نفوذها على هذه المنطقة، وزادت مساعيها ـ بصورة يومية ـ للسيطرة عليها.

وبالتدقيق فيما سلف، يمكننا أن نستنتج بسهولة، إن الخليج يحتوى على قدر مطمئن وقيم من مصادر الطاقة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك ارتبط الأمن القومى الأمريكى مع بترول الخليج بعلاقة مباشرة، لدرجة ان الخليج يؤمن ٢٣٪ من الاستهلاك الأمريكى من البترول و٥٠٪ من الاستهلاك الأوروبى، و٧٠٪ من الاستهلاك اليابانى وبعبارة أخرى هناك علاقة هامة بين أمن واستقرار الاقتصاد الأمريكى ـ العالمي وصادرات البترول من الخليج.

لهذا السبب لم تتغير الأهداف والمصالح الأمريكية فى فترة ما قبل الحرب الباردة فى الخليج وقد بقيت هذه الاستراتيجية بعد الحرب الباردة لتحقيق الأهداف التالية:

١ ـ تأمين حصول العالم الصناعى على بترول واحتياطى المنطقة.

٢ ـ منع السيطرة السياسية والعسكرية لأى قوة معادية لأمريكا على المنطقة.

٣ ـ حماية استقلال واستقرار دول منطقة الخليج، والسعى للحد من تهديد المؤسسات، وحفظ أمن اصدقاء امريكا.

٤ ـ حفظ العلاقات الطيبة مع الدول العربية المعتدلة.

٥ ـ تأمين أمن إسرائيل.

٦ ـ الحد من انتشار نفوذ جمهورية إيران الاسلامية فى المنطقة.

٧ ـ حرية الملاحة فى الخليج.

٨ ـ توفير الأمن، الاستقرار، والتعاون مع الدول المعتدلة فى المنطقة.

٩ ـ ملاحظة الاقتصاد وتحريكه فى حالة الركود فى الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠ ـ تثبيت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية على المنافسة الاقتصادية.

على أساس ما ذكر، بعد الحرب الباردة، ومن وجهة النظر الأمريكية، فإن القوى الاقليمية والمنافسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هما عاملان لتهديد الاستقرار، لذا تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق اهدافها الدولية من خلال الاستفادة من التهديدات الاقليمية. وبناء على هذا، فإن الصراع فى القرن القادم سيكون اقتصاديا، لذا تسعى الولايات المتحدة لتصل بقدرتها فى المجالين الاقتصادى والعسكرى إلى الحد الأقصى، ومن وجهة النظر الأمريكية أيضا، لن يتحقق الأمن واستقرار النظام الدولى، عن طريق توازن القوى؛ بل عن طريق إيجاد نوع من عدم التوازن الذي يحقق المصالح الأمريكية.

كذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة اقرارها لنظام دولى تضمن السيطرة عليه ويؤدى إلى نوع من الاستقرار السياسى ـ الاقتصادى على المستوى العالمى ويضمن لها السيطرة على مصادر الطاقة فى منطقة الخليج الاستراتيجية حتى تضمن السيطرة على كافة منافسيها الذين سيظهروا بسبب التقدم الاقتصادى والارتباط أكثر بدول الخليج. من جهة أخرى، يؤدى التواجد الأمريكى فى الخليج إلى تحسين الاقتصاد الأمريكى وخلق الاستقرار الاقتصادى الدولى والقضاء على المنافسين الاقتصاديين لأمريكا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، وزوال التهديدات المعتادة، اقدمت على التواجد فى منطقة الخليج لخلق مناخ الاستقرار ـ من وجهة نظرها ـ وفى النهاية تسعى للهيمنة الدولية مستفيدة فى تحقيق هذه الأهداف من التهديدات الاقليمية والدولية.

والسؤال المطروح الآن هو: هل الولايات المتحدة قادرة على انجاز هذا العمل أم لا؟ والأجابة على هذا السؤال يخفيها القرن الواحد والعشرون.

لكن الأمر المسلم به أن كلاً من أوروبا واليابان لن تقفا مكتوفتي الأيدى أمام الهيمنة الأمريكية، بل ستتقدمان على خطوات على شاكلة تشكيل جيش ألمانى ـ فرنسى خارج حلف الناتو، وهو الشئ الذى سيثير حساسية الولايات المتحدة الأمريكية.

شخصية العدد



على شريعتي... فيلسوف الإسلام الثائر

ولد على بن محمد تقى شريعتي في "فريتان "وهى قرية من قرى سنداور في منطقة خراسان في ديسمبر عام ١٩٣٣، كان ابوه محمد تقى شريعتي من كبار المفكرين والمجاهدين الإسلاميين، أسس في مدينة مشهد بالاشتراك مع عدد من رجال الدين المناضلين "مركز الحقائق الإسلامية"، وقام من خلال هذا المركز بنشاط واسع في تنقية أصول التشيع مما علق بها من خرافة عبر القرون. كما قام بتوعية الجماهير بالدور الحقيقي للدين في المجتمع، ومن هنا شب على شريعتي مهتما منذ طفولته بقضايا الدين والأمراض المنتشرة في المجتمع مدركا أن مبادئ الدين الموجودة في الكتب التي تدرس شيئا وتلك الشعائر التي يمارسها الناس شئ آخر، أما التشيع الحقيقي فهو شئ ثالث مختلف تماما. وبالرغم من اكتشافه هذه الحقيقة في سن مبكرة إلا أنه لم يقم بالفرار من الدين والنفور منه بل كان يرى أن الدين في حاجة إلى ثورة تقوم بتحويله من عامل ضعف وخمول إلى عامل قوة وطاقة وحياة ومن هنا لم يكتف على شريعتي بالبحث لمجرد البحث، بل إنضم إلى جناح الشباب في "الجبهة الوطنية "وهو لم يزل بعد صبيا صغيرا، وبعد سقوط مصدق انضم الى حركة المقاومة الوطنية التي أسسها آية الله زنجاني وآية الله طالقاني ومهدى بازرجان، وعندما ضربت هذه الحركة، سجن على شريعتى عام ١٩٥٨ لمدة ستة اشهر وكان وقتها لا يزال طالبا في كلية الآداب التي تخرج فيها في العام التالي مباشرة عام ١٩٥٩ بتقدير امتياز مما رشحه للذهاب إلى فرنسا في بعثة للحصول على درجة الدكتوراه في نفس العام.

واختار شريعتي علم الاجتماع ميدانا لتخصصه لأنه كان يرى أن الشعوب الإسلامية المقهورة لن تتحرك إلا بالدين ولن تنجو إلا بالإسلام فنال الدكتوراه في علم الاجتماع الديني من جامعة السوربون، كما نال درجة دكتوراه ثانية في تاريخ الإسلام من نفس الجامعة، وفي فرنسا لم ينقطع نشاطه السياسي حيث اسس فرع أوروبا "لحركة تحرير إيران "التي أنشأها بازرجان وطالقاني عام ١٩٦١، وشارك مشاركة فعالة في دعم الثورة الجزائرية وتعرف على العديد من مناضلى ورموز ثورات العالم الثالث التي كانت تعيش في فرنسا في تلك الفترة من أمثال "ايما سيزار" و"فرانز فانون "الذى ترجم على شريعتي كتابه "المعذبون في الأرض "إلى اللغة الفارسية، كما سجن في فرنسا لمدة ثلاثة أيام، حيث انه كان ضمن المقبوض عليهم خلال المظاهرات التي اندلعت بفرنسا احتجاجا على مصرع لومومبا.

وكان المفكر الفرنسي "ميشيل لولون "من المعجبين

بفكر شريعتي وقال عنه "انه يتصف بموضوعية وبنزاهة يقل نظيرها فيما يكتبه الغربيون " ، وفي منتصف الستينات عاد شريعتي إلى إيران، وعلى الحدود ألقى القبض عليه ثم أطلق سراحه بعد فترة، وعين بعد ذلك مدرسا بجامعة "مشهد "إلا انه سرعان ما طرد منها ونقل إلى احدى القرى النائية معلما في المدارس الابتدائية وذلك بسبب آرائه المعارضة التي كان يطرحها في الدروس والمحاضرات العامة التي كان يلقيها. وفي عام ١٩٦٩ كان احد المعاهد الدينية المعروفة "بحسينية الإرشاد "قد افتتح لكي يكون مركزا للإشعاع الإسلامي وقام على شريعتي بالتدريس في هذا المعهد وركز فيه كل نشاطه وألقى محاضرات منتظمة عن الإسلام وتاريخ التشيع مصححا من خلالها المفاهيم السائدة، كما هاجم فيها مرارا تعصب رجال الدين الشيعة ضد السنة، ومن هنا لا تجد السلطة بدا من إغلاق حسينية الإرشاد عام ١٩٧٣ وتقوم بالقبض على علي شريعتي ووالده، ويبقى في السجن لمدة ١٨ شهرا تعرض خلالها للتعذيب، ولا يفرج عنه إلا بعد تدخل المسئولين الجزائريين عام ١٩٧٥، لكنه يوضع تحت المراقبة ويمنع من أي نشاط وتسمح له السلطة بعد ذلك بالرحيل عن إيران في مايو سنة ١٩٧٧ ويسافر إلى لندن، وبعد شهر واحد من سفره إلى لندن يعثر عليه ميتا في ظروف غامضة، ولم تسمح السلطات الإيرانية لجثمانه بأن يدفن في إيران، فينقل إلى دمشق ويدفن في الحرم الزينبي.

ترك شريعتي حوالى ١٢٠ عملاً ما بين فلسفي وأدبي وتحريضي، وأفرد العديد من كتاباته لشرح موقفه من الدين الإسلامي بصفة عامة والإسلام الشيعي الذى كان يراه الترجمة الحقيقية لرسالة الإسلام. ولم يكن هدف شريعتي خلال رحلته الفكرية التعليمية إصلاح المجتمع الإيراني بل تغييره وكان يروج لأفكاره بقوله "أن الإسلام عقيدة ثورية فعالة، وأن من واجب المؤمن مقاومة الاعوجاج القائم في إيران، والممثل في الإمبريالية الأمريكية"، كما دعا لمقاومة الحكم الفردي للشاه مما اضطره لسجنه ونفيه اكثر من مرة لمقاومة تأثيره المتزايد على قطاعات واسعة من الشباب، ودعا أيضا إلى مقاومة الرأسمالية التي تستغل الفلاحين والعمال عن طريق الملاك ورجال الصناعة، وشجع على مقاومة الشيوعية الماركسية التي تعادي الدين وتحرمه، وندد كذلك بسلطة الكهنوت، وكان يدعو لخلق مجتمع مثالي ينبذ الطبقية، حيث أعلن أن الإسلام لا يعرف الطبقات وأنه لا يوجد في الحقيقة خلاف جوهري بين المذاهب الإسلامية المعروفة. وقد لخص على شريعتي كل فلسفته في كتابه الأهم "العودة إلى الذات "الذى وصف فيه الداء الذى يعاني منه المجتمع الإيراني وكيفية علاج هذا الداء، ويرى أن هذا الداء هو فقدان الاتجاه وفقدان الهوية، فالفرد الإيراني اصبح لا يعرف من هو، وإلى أي حضارة ينتمي، هل هو جزء من الشرق الإسلامي، أم جزء من حضارة فارس القديمة السابقة على الإسلام، أم هو جزء من مشروع اللحاق بالقوى الأوروبية التي كان يروج لها الشاه منذ الستينيات، ويرى شريعتي أن المسئولية عن هذا الوضع مسئولية مركبة فجزء من المسئولية يقع على النظام السياسي الذى يتبنى مشروعا غربياً وغريبا عن المجتمع الإيراني ولم يأخذ من الغرب إلا قشور المدنية الحديثة دون إنجازاتها على المستوى التكنولوجي والتقنى، أما المسئول الأكبر عند شريعتي فهو "المفكر "الذى تخلى عن مسؤولياته تجاه مجتمعه وتجاهل القضايا الملحة للمجتمع وانغمس في قضايا اقل أهمية، ولا يري شريعتي إلا طريقا واحداً لحل معضلة الهوية، هذا الطريق هو "العودة الى الذات" والذات الإيرانية عند شريعتي هي ذاته الإسلامية المتصفة بصفات علي والحسين وبقية الأمة الأبرار، والذات في هذه الحالة ليست مجرد النسخة الرسمية التي يقدمها الفقهاء والعامة للإسلام على أنه مجرد مجموعة من العبادات والممارسات، بل العكس فالإسلام عند شريعتي يتحول لحركة دائمة نحو الكمال والمطلق، ومن ثم فإن إسلام شريعتي هو دائما إسلام ثائر ومتغير ومنتصر لقضايا الضعفاء والمسحوقين في الأرض، فالدين عند شريعتي مرادف للدنيا وضياع أحدهما يستتبع ضياع الآخر.

ويرى شريعتي انه من أجل العودة إلى الذات الإسلامية لابد من قطع ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تتعلق بالفرد وهي مرحلة بناء الذات الثورية، والمرحلة الثانية لا تنفصل عن الأولى وتتمثل في تصحيح مفاهيم الدين في المجتمع، والمرحلة الثالثة تتمثل في العمل على قيام إسلام عالمي أممى لا تكونه قومية أو نعرات مذهبية، بل أن يكون الإسلام الرسالة هو الجنسية وهو الوطن.

وعلى الرغم من وفاة على شريعتي قبل اندلاع الثورة الإسلامية في إيران بعامين إلا أنه يعتبر المفكر والمنظر الأول للثورة الخومينية، ونظرا لأن كتبه ومؤلفاته الداعية إلى القضاء على الملكية البهلوية والقيام بثورة اجتماعية شاملة ضد البناء الطبقي – انتشرت في إيران علي نطاق واسع سواء بين أبناء الطبقة المتوسطة الساخطة من الطلاب وخريجي المعاهد العليا وشباب المفكرين، أو بين رجال الدين المستنيرين، كما طالعتها الطبقة المثقفة الإيرانية، هذا بالإضافة إلى محاضراته الأسبوعية المنتظمة ومن هنا استطاع شريعتي اجتذاب العديد من الشباب والطبقات الوسط المتعلمة، بالإضافة إلى أخذ أهم الحركات السرية المسلحة "حركة مجاهدي خلق" للاستماع له وتبنى أفكاره. ومن هنا كانت هذه القطاعات أكثر استعداداً وتقبلا لفكرة الخروج على الشاه والثورة في النهاية.

إعداد :عاطف سعداوى

رؤى عربية

مأزق التيار الإصلاحي في إيران

د. حسن أبو طالب

مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

بالرغم من الفوز الكبير الذى حققه الرئيس خاتمى فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة بحصوله على نسبة ٧٧,٨٪ من جملة الأصوات الصحيحة، ومن قبل، الفوز الكبير لمؤيدى أفكاره الاصلاحية فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى فبراير ١٩٩٩ ، وبما ضمن لهم الغالبية بما يفوق الثلثين، فمن المؤكد أن تيار الإصلاح يواجه معضلة كبرى فى تطبيق تلك الإصلاحات التى ينادى بها. والتطبيق المعنى هنا هو ببساطة شديدة القدرة على تمرير قرارات وقوانين وسياسات تعكس الأفكار الإصلاحية الكبرى، بحيث تصبح واقعا معمولا به فى جملة دولاب العمل وحركة المجتمع والمؤسسات فى آن واحد. ومثل هذه المعضلة تعد من نقاط الضعف الرئيسية فى حركة الإصلاح الإيرانية التى يعبر عنها الرئيس خاتمى. وكثيرا ما ركز أنصار التيار المحافظ على هذه النقطة تحديدا لإظهار عجز خاتمى وأنصاره عن تحقيق مراميهم . وأثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، كانت معظم وعود المنافسين التسعة الآخرين لخاتمى مُنصبة على فكرة تشكيل الحكومة القوية القادرة على تطبيق ما تعد به الشعب، وتلمح الى ضعف حكومته الأولى وتردده شخصيا فى اتخاذ القرارات المناسبة.

لقد مثّل الانتصار الكبير الذى حققه خاتمى نوعا من الرد الشعبى المضاد لمثل هذه الانتقادات، ونوعا من الاحتضان والتأييد الواضح والصريح للرئيس وأفكاره الإصلاحية ، ورسالة احتجاج قوية للقوى المحافظة مفادها أن التيار الشعبى العام يدرك تماما مسئوليتهم فى عدم تحويل أفكار الإصلاح الى سياسات ناجزة، وأنه - أى التيار الشعبى العام - قد أعاد تجديد ثقته فى الرئيس خاتمى وأعطاه فرصة اخرى لاستكمال مهمته. ومثل هذه الرسالة الشعبية لا تعنى بالقطع رفض الجمهورية الاسلامية بالمطلق، ولا رفض القيم الدينية بالمطلق ، كما ذهبت بعض التحليلات المتسرعة التى وصلت الى حد القول ان فوز خاتمى الكبير هو هزيمة للنظام الأصولي برمته ورفض للمجتمع الدينى والدولة التى يقودها رجال الدين ، وإنما هى رسالة فحواها ان غالبية الشعب الإيرانى مع قراءة أخرى للجمهورية الاسلامية وقراءة اخرى للقيم الدينية وعلاقتها بحركة المجتمع، غير تلك التى يعبر عنها رجال الدين النافذين فى مؤسسات النظام المختلفة.

وبالرغم من كل ذلك فمن الصعب إنكار المأزق الكبير الذى يواجهه الرئيس خاتمى وأنصاره. وهو مأزق مركب وله أكثر من وجه وأكثر من سبب ، وله أيضا أكثر من مشهد مستقبلى.

ومثل هذا المأزق المركب متعدد الوجوه والأسباب يقوم على دعامتين متكاملتين : الأولى نابعة من طبيعة عمل النظام والعلاقات فيما بين مؤسساته المختلفة كما يحددها الدستور ، بما فى ذلك الصلاحيات المتواضعة المناطة للرئيس مقارنة - على سبيل المثال - بصلاحيات المؤسسات الأخرى ، وعلى رأسها الولى الفقيه ذى الصلاحيات الواسعة جدا. والثانية تنبع من طبيعة حركة الإصلاح نفسها كما طرحها الرئيس خاتمى وكما تلقاها الاصلاحيون، وما يموج فى داخلها من تيارات تختلف فيما بينها حول العديد من التطبيقات والنهايات المرجوة والخطوات التى يفضل إتباعها. وفيما يلى توضيح لما تم إجماله.

أولا - طبيعة عمل مؤسسات النظام :

يحدد الدستور عمل النظام عبر تفاعل مجموعة مؤسسات باعتبار أن دورها المركزى هو الحفاظ على هوية

النظام الإسلامية. بعبارة أخرى أن المؤسسات القائمة هى لخدمة منظومة قيم معينة، يُفهم أنها تعبر عن الإسلام كما حدده الإمام الخومينى وأنصاره، وهم الذين يمثلون التيار التقليدى أو المحافظ، ويتفقون فيما بينهم على هذه المنظومة، والتى هى فى جوهرها قراءة معينة للإسلام ولقيمه ولكيفية سير دولاب العمل - داخليا وخارجيا - والمجتمع وفقا لها. وبالطبع فإن وجود هؤلاء فى المؤسسات المختلفة وسيطرتهم على أعمالها شكّل بالضرورة مصالح كبرى لهم فى كافة المجالات والنطاقات، وبات من الصعب عليهم ان يتخلوا عنها بسهولة أو دون مقاومة.

ويرى القائمون على هذه المؤسسات (تحديدا : مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الخبراء والأجهزة الأمنية والاستخباراتية ومن ورائها الحوزات الدينية، لاسيما فى قم ومشهد) وجلهم من رجال الدين أن دورهم الأساسي يتمثل فى الحفاظ على الثورة وفق قراءتهم الخاصة لها وفى منع انحرافها، عبر منع المجتمع من أن يتخلى عما يرونه أهدافها وقيمها الكبرى.

وانطلاقا من هذه القناعة الكبرى، يقف هؤلاء بالمرصاد لأية أفكار أو سياسات أو برامج يرونها مخالفة لروح الثورة أو مصالحهم فيها، ولذلك فإن قيمة الأصوات الشعبية التى ذهبت الى خاتمى فى ولايته الأولى أو الثانية، وأيضا التى ذهبت الى الإصلاحيين فى انتخابات فبراير ١٩٩٩ لا تعنى شيئا بالنسبة لهم، اللهم أن هناك تيارا شعبيا جارفا وقع تحت تأثير الأفكار المضادة والشريرة، وبات أقرب الى الخروج من عباءة الثورة ومظلتها، وليس تيارا شعبيا جارفا راغبا فى تعديل الأوضاع وتصحيح الإختلالات البنيوية الكبرى التى تعيشها البلاد، وأن هذا التيار بحاجة الى مواجهة شديدة وتقويم أكثر شدة، عبر الوقوف أمام مطالبه وإعاقة عملها والحيلولة دون تحويلها الى أسس عمل للمجتمع أو مؤسسات البلاد. وهو الأمر الذى طبع العلاقة بين المؤسسات القائمة المهيمن عليها من قبل المحافظين من جهة، وبين مؤسسة الرئاسة والبرلمان من جهة أخرى طوال فترة الولاية الأولى لخاتمى، والذى يرجح استمرارها بدرجة أو بأخرى طوال الولاية الثانية. وإن كان ذلك لا يمنع حدوث نوع من المهادنة أو التعاون الجزئى فى مجالات معينة ولكن وفق شروط سنأتى على ذكرها لاحقا.

ثانيا - طبيعة حركة الإصلاح الخاتمية :

أ - حدود الانجاز : يدرك الإصلاحيون الإيرانيون حدود إنجازاتهم التى تحققت طوال السنوات الأربع الماضية جيدا، ويدركون أيضا حجم الصعوبات التى واجهوها، والثمن الكبير الذى مازال عليهم أن يدفعوه فى سبيل ان يرسخوا من الإصلاحات المنشودة. ويدركون أيضا أن النجاح الكبير الذى أصابوه لا يمثل سوى خطوة صغيرة جدا فى مشوار طويل حافل بالصعاب والعقبات، وهو نجاح يقتصر حتى هذه اللحظة على إشاعة الحريات فى الفضاء الاجتماعى والسياسى العام، وعلى بذر فكرة أو مبدأ الإصلاح فى المجتمع، وتثبيتها فى الحوار العام، وجعلها محصنة بتأييد الناس بصورة لا تخطؤها العين.

وبالرغم من أن الولاية الأولى للرئيس خاتمى لم تسلم من الصعوبات السياسية التى تمثلت فى الحملة المتواصلة من قبل القوى المحافظة على دعاة الاصلاح كأفراد وصحف ومنتديات وطلاب، فضلا عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى أثرت على معيشة الغالبية العظمى للمواطنين الإيرانيين، فإن تأييد مبدأ الإصلاحات جاء كأولوية شعبية على ما عداها من قضايا، مع الأمل «شعبيا ورسميا» أن تشهد الولاية الثانية تحسنا فى الأحوال المعيشية بصفة عامة، وفى التصدى لقضايا البطالة والبيروقراطية والفساد وتسلط الأجهزة الأمنية بصفة خاصة.

إن هذا التأييد الشعبى الكبير لمبدأ الاصلاحات وشعاراته الكبرى يطرح بدوره تساؤلا جوهريا حول المعنى الحقيقى لهذه الإصلاحات المرجوة. وهنا يقابل المرء بخليط من الأفكار والدعوات، التى تبدأ من نقطة الانقلاب على أسس النظام القائم وبالتالى إقامة نظام جديد، وتنتهى عند نقطة الحفاظ على النظام القائم بما فى ذلك عاموده الركين؛ أى مبدأ الولى الفقيه، مع إجراء تجديدات فى آليات عمل النظام وإحداث ترميمات فى بعض المؤسسات من حيث طبيعة دورها وتركيبتها، مع الاحتفاظ بمنظومة القيم الإسلامية كمنظومة إرشاد وتوجيه فى أسسها الكلية، وفى الوقت نفسه الاعتراف بوجود قراءات مختلفة لبعض هذه المبادىء والأفكار الإسلامية الكبرى.

ب - القراءة الخاتمية للإصلاحات : معروف ان الأفكار الكبرى التى ادخلها خاتمى فى القاموس السياسى الإيراني عديدة، مثل إرساء دولة القانون وبناء المجتمع المدنى الإسلامي والسيادة الشعبية وتعميق الحريات، والقبول بقراءات متعددة للقيم الإسلامية ودورها فى المجتمع، والتطوير الاجتماعى/السياسى، وإيجاد مصالحة مع الخارج عبر الحوار السياسى، والتخلى عن سياسات تصدير الثورة بالعنف أو بالتدخل فى شئون الآخرين، واستعادة إيران لدورها الإقليمي والدولى من خلال سياسات حسن الجوار، وحوار الحضارات والاندماج التدريجى فى النظام العالمى دون التخلى عن الرسالة الإسلامية.

إن مثل هذه الأفكار الكبرى تقبل التطبيق عبر سياسات وآليات مختلفة على الأصعدة القانونية والمؤسسية والحركية، تماما كما تقبل ان تتعدد القراءات الخاصة بها من وجوه عديدة، قد تتفق أحيانا وقد تختلف أحيانا. ومن ثم فهناك تعددية فى معنى الإصلاح نفسه، وهناك المتشددون فيه والذاهبون الى حد الطلاق التام مع منظومة القيم الإسلامية، وهم ما يمكن تسميتهم بالانقلابيين. وهناك التجديديون، أى الذين يقبلون تجديد وإصلاح وسائل عمل الجمهورية الإسلامية، وليس الانقلاب عليها، وإعادة بناء الأدوار المختلفة لمؤسساتها ورسم علاقة جديدة فيما بين هذه المؤسسات وبعضها. وهؤلاء أيضا درجات مختلفة، وأهم ما يجمع بينهم هو الالتزام بالقيم الإسلامية ومبدأ

الجمهورية الإسلامية، مع فهم خاص لدور الولى الفقيه ينطلق من كونه وليا يستمد سلطاته من الشعب، ويعمل على خدمتهم ، وأن يكون واضح الصلاحيات، ولكن دون إطلاق فى هذه الصلاحيات ، مع قدر من المحاسبة الشعبية. واللافت للنظر هنا ان حجم مؤيدى الدعوة الانقلابية هم أقل كثيرا جدا من هؤلاء الذين يؤيدون مبدأ إصلاح النظام وتجديد آلياته.

وفيما يتعلق بخاتمى نفسه، فيصعب وضعه فى خانة الانقلابيين، وفى المقابل يسهل وصفه بأنه رمز التجديد تحت مظلة النظام القائم، فهو من ناحية أولى، إبن المؤسسة الدينية ولم يأت من خارجها. ومن ناحية ثانية فلا يوجد فى أفكاره التى بَشّر بها وقام بنشرها فى ثنايا المجتمع الايرانى ما يذهب الى نفى دور الدين أو إلغائه ، أو إنكار مبدأ الولى الفقى، ولا يرفض أن يقوم رجال الدين بالحكم المباشر، ولكن الأمر يتعلق بأى رجال دين وأى قراءة يقدمونها. وكل ما هنالك انه قام بالمزج أو بالأحرى إحداث مصالحة فكرية وسياسية بين نموذج الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، وبين دعوات ومبادئ الحرية والديمقراطية والمجتمع المدنى من جهة أخرى، عبر اعتبارها آليات للتعبير عن إرادة الشعب والتغيير السلمى للسلطة، وليست نطاقات فكرية او سياسية - تحت مسميات العلمانية او الليبرالية - متناقضة بالضرورة مع النظام الاسلامى، الذى يظل له الحكم عبر سيادة قيمه ومبادئه. ويؤكد خاتمى - كما جاء فى مؤتمر صحفى قبل ثلاثة ايام من الانتخابات الرئاسية - أن لا خطاب لديه سوى خطاب الثورة والنظام الاسلامى والدستور، وأن الإصلاحات التى ينادى بها هى بمثابة دفاع عن الدين الذى يؤمن طموحات الشباب اليوم وحاجاتهم، وأنه لن يستسلم لتلك الدعوات التى تأتيه من نواحى عدة للإنغماس فى حالة عنف سواء لمواجهة الخصوم او لتطبيق ما ينادى به من إصلاحات.

ومما يؤخذ على خاتمى تركيزه على الشعارات السياسية والفكرية أو ما يسمى بالتنمية السياسية، وتجاهله للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو انتقاد مردود عليه ولو جزئيا، إذ لا يمكن تجاهل المصاعب والعقبات القانونية والإدارية والسياسية التى اجتهدت فيها القوى المحافظة لاستنزاف المشروع الخاتمى سياسيا ومعنويا، من خلال افتعال أزمة جديدة كل تسعة أيام حسب ما أعلنه خاتمى نفسه، واستطاعت بالفعل ان تحقق الكثير من النجاح من وراء تلك الأزمات، على الأقل من زاوية إغلاق الكثير من الصحف الإصلاحية وسجن عدد من رموز الإصلاحيين وإبعاد بعضهم عن المناصب الرسمية التى شغلوها. ناهيك عما أثارته هذه المواجهة القانونية/السياسية من غبار كثيف حول عدم استقرار الحياة السياسية والأمنية فى إيران، مما حال دون إعطاء التركيز المناسب للأمور الاقتصادية بما فيها وضع تصور متكامل للتطوير والتحديث وجذب الاستثمارات الداخلية قبل الخارجية.

ج - العلاقة بين الاقتصادى والسياسى: إن هذه المآخذ على فترة خاتمى الأولى ، تثير بدورها العلاقة بين السياسى والاقتصادى فى الحركة الإصلاحية ، وأيهما له الأولوية على الآخر. والمسألة ليست بالقطع ترتيبا زمنيا أو نوعا من التعاقب والتتالى ، فذلك مما لا يمكن تطبيقه عمليا، فالأمور الاقتصادية تفرض نفسها فى كل وقت ولا يمكن لأى حكومة ان تتجاهلها بالكلية او تؤخرها إلى حين استكمال جانب سياسى او ثقافى مهما كانت أهميته ودرجة الإلحاح فيه. إذاً فالمسألة إنما تعنى بحجم الجهد والاهتمام الذى يجب بذله لكل مجال على حدة. ثم إذا كانت الأفكار الكبرى فى المجال السياسى والفكرى باتت واضحة لدى الغالبية من الإصلاحيين ، فما هى الأفكار الكبرى فى المجال الاقتصادى، والتى يمكن بلورتها فى برنامج اقتصادى واضح المعالم يخص التطوير والتحديث والتنمية. وهنا نكاد لا نلمح لدى الإصلاحيين الإيرانيين استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم، سواء اتفقت فى أفكارها الكبرى مع الأفكار المطروحة فى الفضاء السياسى أم لا. والاستراتيجية المعنية لابد وأن تلمس دور القطاع العام وهل يجب خصخصته أم لا ؟ وأين دور القطاع الخاص الإيرانى ومساحته ؟ وما هو حجم الدور الذى يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبى فى البرامج الاقتصادية الإيرانية ؟ وما هى الضمانات والعناصر الجاذبة لذلك ؟ وما هو موقع القطاعات غير النفطية فى برامج التحديث الاقتصادى ؟ وكيف يمكن توسيع مساحتها ؟ وغير ذلك من القضايا الاقتصادية الكبرى.

ومن المآخذ الأخرى على الحركة الإصلاحية ، على الأقل كما أبرزتها تجربة السنوات الأربع الماضية – والحديث هنا لا يعنى خاتمى كشخص أو كمسئول - عدم الاعتداد بالدرجة المناسبة بالتعاون مع مرشد الثورة من أجل تطبيق الإصلاحات المطلوبة. بل إن قطاعا من الإصلاحيين كان يضع المرشد فى خانة القوى المناهضة للإصلاحات، وأنه محسوب تماما على القوى المحافظة، بما يعنيه ذلك من اعتباره خصما. وهو ما استفاد منه المحافظون سواء بوعى او بحكم التداعيات التلقائية لموقف هؤلاء الإصلاحيين.

ومجمل ما سبق، أننا أمام خريطة فكرية سياسية مليئة بالتفاصيل والثغرات معا، والاثنان معا يكشفان عن خلافات جوهرية داخل معسكر الإصلاحيين، بما فى ذلك تبعات لا يمكن إغفالها. لكن الأمر الأهم هنا أن شعبية خاتمى الجارفة ، والتى تجعله بمثابة رمز للعملية الإصلاحية برمتها، لا تخلو من مخاطر مستقبلية. فالرجل حسب الدستور لن يمكنه ان يرشح نفسه مرة ثالثة، وإذا ما نفذت سنوات حكمه الأربع المقبلة دون ان تقود الى ترسيخ الاصلاحات فى صورة علاقات قانونية مستقرة ، ودون ان يحدث قدر مناسب من التطوير الاقتصادى وتحسين أحوال غالبية المواطنين، فقد يؤدى ذلك الى سيادة شعور بخيبة الأمل الشعبية من عملية الإصلاح التدريجية السلمية تحت مظلة النظام بالصورة التى طرحها خاتمى، ومن ثم فقد يؤدى ذلك الى البحث عن بدائل أخرى ، بما فى ذلك العنف والتغيير القسرى والخروج من عباءة النظام. وقد يرد البعض

من الإصلاحيين على مثل تلك المخاوف ، بأن رمزية خاتمي وشعبيته الجارفة ، هي جزء من الصورة ، أما الجزء الثاني فهو أن الحركة الإصلاحية الإيرانية باتت حركة شعبية متشعبة في المجتمع الايراني، وأنها قادرة على إنتاج رموزها دوماً.

د - البُنى التنظيمية للإصلاحيين: إن الخلاف في معنى الإصلاح ومساحته وحدوده، هو شق أول في الخريطة المعقدة التي يعمل في ظلها الإصلاحيون، فهناك أيضا تعدد في البنى التنظيمية. فهناك تشكيلان دينيان بارزان يدور في فلكهما الإصلاحيون الإيرانيون ، وهما رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيون ، والتي ينتمي إليها الرئيس خاتمي والشيخ مهدي كروبي رئيس البرلمان، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي يقل عدد أعضائها عن مائة ، ولكنها تشكل منظمة النخبة الدينية الإصلاحية ، ومن أبرز أعضائها نائب رئيس البرلمان بهزاد نبوي في الدورة السابقة ، والذي لم يرشح نفسه في انتخابات هيئة الرئاسة للبرلمان في دورته الجديدة ربما لدافع التفرغ لمنصب حكومي مرتقب في حكومة الرئيس خاتمي الثانية، ومحمد سلامتي الأمين العام للمنظمة ومحسن أرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان.

أما المنظمات الأخرى التي تقترب من كونها أحزاب سياسية ، فمنها حزب جبهة المشاركة الإسلامية الذي تشكل في أعقاب الفوز الأول للرئيس خاتمي مايو ١٩٩٧ ، وأمينه العام محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس خاتمي، ومن أبرز شخصياته مرتضى حاجي وزير التعاون في حكومة خاتمي ، وعلى شكوري راد عضو هيئة رئاسة البرلمان ، ومحسن ميرداماي رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية.

أما حزب كوادر البناء المقرب من الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني ، فتركيزه الأكبر على البناء والإعمار وترجيح المصلحة الإيرانية في المجال الخارجي، ويدعو أنصار الحزب وغالبيتهم من التكنوقراط والفنيين الى الاقتصاد الحر . ومن أبرز رموزه عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد في حكومة خاتمي الأولى الذي قدم استقالته قبل حوالي العام تحت ضغط من القوى المحافظة ، وفائزة رافسنجاني وابن عمها على رافسنجاني النائب في البرلمان الحالي ، ومصطفى هاشمي طبا الذي قام بترشيح نفسه أمام خاتمي في الانتخابات الأخيرة، وغلام حسين كرباسجي الأمين العام للحزب ، والذي شغل منصب عمدة طهران وتمت محاكمته بتهمة الرشوة والاختلاس وسجنه.

كما يوجد حزب العمل الإسلامي والذي يولي عناية خاصة بقضايا العمال والأجور ، ويتركز خطابه على الطبقة العاملة وتعزيز دورها وإصلاح أحوالها . ومن رموزه النائب في البرلمان على رضا محجوب الأمين العام لمؤسسة بيت العامل.

وهناك حزب التضامن الذي تشكل قبل انتخابات ١٩٩٧ ، ويتولى أمانته العامة محمد رضا راه جمني، وله صحيفة تسمى "التضامن"، تدعو الى الاعتدال وعدم التطرف والحفاظ على منجزات الثورة الإسلامية وتأمين الرفاهية ، حسب ما ينص النظام الداخلي للحزب.

وهناك أيضا تجمع قوى خط الإمام ، الذي يعبر عن اليسار الإصلاحي ، وأبرز رموه النائب هادي خامنئي شقيق مرشد الثورة آية الله على خامنئي. وأخيرا مكتب تعزيز الوحدة الذي يمثل الحركة الطلابية الإصلاحية في الجامعات الإيرانية.

إن هذا التعدد في البنى التنظيمية للإصلاحيين بقدر ما يقدم دليلا على الانتشار، بقدر ما يقدم قرينة على وجود اجتهادات في الرأى وأساليب الحركة السياسية. وهو تعدد محمود دورا ونتيجة طالما أن هناك أفكارا جامعة محل توافق عام إن لم يكن إجماع ، ويزداد الأمر حسنا إذا ما توافرت وسائل التنسيق الدوري والقناعة بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه . وهو أمر يبدو غائباً الى حد كبير كما أظهرته الحملة الانتخابية للرئيس خاتمي. ولا يعني التنسيق والالتزام الاتجاه الى توحيد الأفكار وتطابق المواقف السياسية، بقدر ما يعني حشد الجهود والطاقات المختلفة بهدف تحقيق أهداف محددة ، ومواجهة عقبات بعينها . وهنا يظهر اختبار آخر، يتعين على الاصلاحيين مواجهته في الفترة المقبلة.

خاتمة :

ثمة فوز كبير حققه الرئيس خاتمي والحركة الاصلاحية، ولكنه فوز حافل بالصعاب، فمن ناحية أولى، لا يعني إطلاقا انتفاء المسببات التي تؤخر الإصلاحات ، ومن ناحية ثانية، لا يعني توافر قدرة مطلقة للإصلاحيين للقيام بسلسلة أفعال تؤدي الى إلغاء الازدواجية القائمة في السلطة والاقتصاد وما هو اكثر من ازدواجية في مجال الأمن، وهي الازدواجيات التي تعيق الإصلاحات وتحد من تأثيرها العملي ، ومن ناحية ثالثة، لا يقود تلقائيا الى إحداث تحقيق تحسن ملحوظ في المجال الاقتصادي. ومعنى ذلك ان هذا الفوز مازال قاصرا حتى بالرغم من شعبيته الكبيرة. وهنا يتبلور مأزق الإصلاحيين الإيرانيين.

ولعل تغيير جانب أو اكثر من الجوانب المتعلقة بسلوك الإصلاحيين أنفسهم ، الى جانب شروط أخرى بالطبع تتعلق بالقوى المضادة أو المناهضة لإصلاحات خاتمي ، من شأنه أن يعطي فرصة افضل للاستمرار في العملية الإصلاحية ، وبحيث لا تنتهي مع ولاية خاتمي الثانية أو تفقد طبيعتها السلمية وتتحول الى حركة عنف. ولعل شرط التعاون مع مرشد الثورة ، وتجاوبه مع مثل تلك الأفكار والسياسات يمكن أن يفتح الباب أمام تغيير ملموس في مواقف القوى المحافظة المناهضة للمشروع الخاتمي. وهو شرط تابع لشرط آخر لابد أن ينهض به أولا الإصلاحيون أنفسهم ، يتعلق بمراجعة أوجه القصور في سياستهم الكلية على ضوء خبرة السنوات الأربع الماضية، وبما يقود الى نوع من الاتفاق على حد أدنى من الأفكار والسياسات ومشروعات القوانين، ليكون محورا لحركتهم الجماعية المتناسقة إن لم يكن على المجتمع ككل، فيكون في مواجهة القوى المحافظة.



الانتخابات الرئاسية الإيرانية: دلالات النتائج

أحمد منيسى *

فى الثامن من يونيو (الماضى) أجريت الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وهى الانتخابات الثامنة التى تشهدها إيران منذ اندلاع الثورة الإسلامية فى العام ١٩٧٩، والرابعة التى تشهدها البلاد منذ وفاة آية الله الخومينى فى ١٩٨٩، وهى الفترة التى بدأت فيها إيران تتخلى عن الطابع الأيديولوجى الحاد الذى صبغ التوجهات السياسية على الصعيد الداخلى والخارجى إبان العقد الأول للثورة، وكان السيد على أكبر هاشمى رافسنجانى الذى يشغل حاليا منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام قد فاز ١٩٨٩ و١٩٩٣ وفى انتخابات عام ١٩٩٧ حقق السيد محمد خاتمى بمشروعه الإصلاحى نصرا حاسما على منافسه المحافظ على أكبر ناطق نورى الذى كان يشغل حينئذ منصب رئيس مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان).

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الرئيس محمد خاتمى، وذلك بعد حصوله على ٨٨, ٧٧٪ من الأصوات، وهى نسبة أكبر من تلك التى حصل عليها فى انتخابات مايو ١٩٩٧، وقد جاء هذا الفوز بهذه النسبة ليمثل مفاجأة للإصلاحيين قبل المحافظين، حيث أن أكثر استطلاعات الرأى تفاؤلا كانت تعطى لخاتمى ٦٥٪ من الأصوات على الأكثر.

وقد حل فى المرتبة الثانية أحمد توكلى الذى حصل على نسبة ٦١, ١٥٪ ثم على شمخانى الذى حصل على نسبة ٦٢, ٢٪، وكان خاتمي قد حصل فى انتخابات ١٩٩٧ على ٥, ٦٩٪ من اجمالي الأصوات.

أهمية خاصة:

حظيت الانتخابات بأهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى العديد من الاعتبارات، والتى يأتى فى مقدمتها:

- كانت هذه الانتخابات بمثابة اعادة تجديد الثقة للرئيس خاتمى ومشروعه الإصلاحى الذى صعد به إلى قمة السلطة فى انتخابات ربيع ١٩٩٧، أو ما يعرف فى القاموس الإيرانى بملحمة الثانى من خرداد، وهو الشهر المقابل لشهر مايو فى التقويم الافرنجى الذى أجريت فيه هذه الانتخابات. وكانت الانتخابات البرلمانية التى شهدتها إيران فى مطلع العام الماضى (فبراير- ٢٠٠٠) والتى فاز بموجبها التيار الإصلاحى بمعظم مقاعد مجلس الشورى قد أكدت أن الغالبية العظمى من الشعب مع عملية الإصلاح، بيد أن المشهد منذ ذلك الحين قد تبدل كثيرا، حيث أنهى خاتمى فترة ولايته الأولى دون تحقيق الحد الأدنى من برنامجه الانتخابى، وهو ما أوقعه فى حالة شديدة من التردد بشأن الترشيح مرة أخرى، حسمها فى اللحظة الأخيرة بخوضه المعركة الانتخابية.

- ارتفاع معدل المشاركة فى العملية الانتخابية ترشيحا وانتخابا. فعلى صعيد الترشيح، فقد بلغ عدد الذين تقدموا للترشيح ٨١٧، وهو اكبر عدد فى تاريخ الانتخابات الرئاسية الإيرانية منذ اندلاع الثورة عام ١٩٧٩، واللافت فى هذا الاطار الاقبال الواسع من قبل الشباب والمرأة على عملية الترشيح، حيث بلغ عدد المرشحات أكثر من ٤٥ سيدة، وهذا أمر له دلالته الخاصة فى بلد يقوم فيه النظام السياسى على الأيديولوجيا الإسلامية. وقد أقر مجلس صيانة الدستور المكلف بتحديد أهلية من يخوض الانتخابات فعلا صلاحية ١٠ مرشحين من بين الذين تقدموا بطلبات ترشيح، وهو ما أدى إلى حدوث ثراء وتنوع فى برامج المعركة الانتخابية.

أما على صعيد عملية التصويت، فقد بلغت نسبة المشاركين فى الاقتراع أكثر من ٦٥٪، وعلى الرغم من أن هذه النسبة أقل من مثيلتها فى الانتخابات الماضية، إلا أن عدد الأصوات التى حصل عليها خاتمى هذه المرة أكبر من العدد الذى حصل عليه فى انتخابات ١٩٩٧، حيث حصل على ٢١ مليونا و٥٩٤ ألفا و٧٠ صوتا اضافة إلى ٦٤٩٨٣ صوتا من خارج البلاد، فى مقابل ١٧٨, ٠٧٨, ٢٠ عام ١٩٩٧.

بيئة جديدة:

أجريت الانتخابات فى ظل بيئة حملت العديد من المتغيرات الجديدة، منها:

- تبلور حالة الفرد داخل خريطة التيارات السياسية فى ثلاث اتجاهات، فبالاضافة إلى معسكر المحافظين والمعتدلين تأكد وجود تيار ثالث قاعدته الرئيسية حزب كوارد البناء

المحسوب على الرئيس رافسنجاني، حيث دعم هذا التيار اثنين من المرشحين العشرة الذين خاضوا المعركة الانتخابية وهما: مصطفى هاشمي طبا مساعد رئيس الجمهورية لشئون التربية الدينية والدكتور عبدالله جاسبي رئيس الجامعة الإسلامية الحرة. وكان هذا التيار جزءاً من تيار الاعتدال في انتخابات ١٩٩٧ ثم أخذ ينمو إلى الاستقلال منذ انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الأخيرة.

- التركيز على قضية الإصلاح كأهم قضية في الملف السياسي، واللافت في هذا الإطار أن جميع المرشحين دون استثناء قد رفعوا شعار الإصلاح، وانصب جزء كبير من الحملة الانتخابية للمرشحين المحسوبين على التيار المحافظ على نقد غلاة المتطرفين في هذا المعسكر، ولكن حدود الاصلاح المطلوب قد دارت في اطار الالتزام بأسس أيديولوجيا الثورة وفي مقدمتها ولاية الفقيه. بعبارة أخرى فقد جرت المعركة الانتخابية ليس في اطار الخيار بين الإصلاح أو الانغلاق كما كانت معركة ١٩٩٧، وإنما دارت على أرضية الإصلاح.

- أولوية البعد الاقتصادي لا السياسي كما كان الحال في انتخابات ١٩٩٧، وذلك بسبب الأزمات السياسية التي لاحقت خاتمي منذ وصوله إلى السلطة وحالت دون تحقيق الطفرة المأمولة على الصعيد الاقتصادي من أجل تجاوز ميراث الأزمة التي صورتها فترة حكم رافسنجاني التي امتدت ٨ سنوات.

- اعطاء أهمية خاصة للملف الأمني، وذلك بعد الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد خلال حكم خاتمي، والتي كان أهم مظاهرها سلسلة الاغتيالات السياسية التي طالت نشطين في معسكر الإصلاح، وأحداث خرم أباد التي وقعت في أغسطس ٢٠٠٠.

- التركيز على أهمية التواصل مع الولايات المتحدة وإنهاء حالة العداء معها، بشرط أن تغير واشنطن نظرتها التقليدية لإيران.

أي مستقبل:

بعد الفوز الكاسح الذي حققه الرئيس خاتمي، فإن التنازل حول مستقبل معركة الإصلاح أصبح أكثر اثارة. وفي هذا الاطار، فإن الكثيرين يعتقدون خطأ بأن مسيرة الاصلاح في الولاية الثانية لخاتمي سوف تصبح أكثر سهولة، وذلك استنادا إلى نسبة التأييد العالية التي حصل عليها خاتمي والتي فاقت النسبة التي حصل عليها في انتخابات مايو ١٩٩٧ - كما ذكرنا سلفاً - ولكن يبدو أن العكس هو الصحيح تماما، حيث أن هناك العديد من التحديات التي سوف يواجهها خاتمي والتي من المتوقع أن تكون أكبر من تلك التي واجهها خلال ولايته الأولى (٩٧ - ٢٠٠١)، وتتمثل مفردات هذه التحديات فيما يلي:

- سوف يتعرض خاتمي خلال ولايته الثانية لمزيد من الضغوط الشعبية لتنفيذ مشروعه الإصلاحي وتعويض ما عجز عن فعله خلال الولاية الأولى، حيث أن هذا المشروع، وتحت وطأة الصراع مع المحافظين، لم يجد بريقا من الأمل لكي ينفذ على أرض الواقع، على النحو الذي جعله ما يزال عالقا في الفضاء السياسي الإيراني.

- هذه الضغوط سوف تدفع خاتمي ليكون أكثر جرأة في طروحاته السياسية، الأمر الذي سوف يصعد حدة المواجهة مع المحافظين، وهي مواجهة تميل موازين القوة فيها لصالحهم، لأنهم قابضون على مفاصل صنع القرار في النظام السياسي الإيراني.

- في إطار هذا المشهد، سوف يجد خاتمي نفسه في وضع شديد الارتباك، حيث أنه يعلن أن هناك حدودا لحركته قد تحبط توقعات الذين جاءوا به ثانية إلى السلطة.

وإذا كانت معركة الاصلاح تمثل احدى التحديات الخطيرة التي سوف تواجه خاتمي خلال ولايته الثانية، فإن الملف الاقتصادي يمثل تحديا لا يقل خطورة، حيث صبت حكومة خاتمي جل جهودها خلال السنوات الأربع السابقة على الشأن السياسي، ولذلك لم تستطع تحقيق الطفرة المأمولة على الصعيد الاقتصادي من أجل تجاوز ميراث الأزمة التي ورثتها عن فترة حكم الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني والتي امتدت لمدة ثماني سنوات.

وربما يعتقد الكثيرون خطأ أيضا أن المعركة القادمة للمعتدلين مع التيار المحافظ سوف تكون أخف وطأة استنادا إلى عدم تقدم هذا التيار بمرشح رسمي يمثله في الانتخابات، حيث أن هذا السلوك لا يعبر في الحقيقة عن ضعف وإنما عن الحرص على عدم دخول معارك معروف أنها خاسرة سلفا، حيث أدرك المحافظون أن خاتمي عائد إلى السلطة لا محالة، ففضلوا الانزواء وادخار جهدهم للمعارك القادمة.

ورغم أن الصراع بين المعتدلين والمحافظين سوف يتخذ في المرحلة القادمة شكلا جديدا أهم ملامحه اقرار مشروع الإصلاح، وسوف يدور هذا الصراع حول هوية ذلك الإصلاح، الا أن ذلك لا يعني ان هذه المرحلة ستكون اكثر يسرا، فالمطلوب من التيار المعتدل ان يقدم برامج لهذا الاصلاح تكون محددة المعالم، وهو لا يمتلك أجندة واضحة في هذا الشأن، مما يعني أن المعركة القادمة سوف تدور على أكثر من محور وليس حول مفهوم واحد أو محور واحد.

وهنا يبدو أن خاتمي سوف تكون عليه مهمة ثقيلة تتطلب تفعيل علاقة التواصل مع رموز التيار المحافظ الذين يسيطرون على قمة مؤسسات النظام السياسي. وذلك من أجل دفع مشروعه الإصلاحي قدما بصيغة توافقية.

أما على صعيد التطور المستقبلي لخريطة القوى السياسية الإيرانية، فالمؤكد أن حالة الصراع بين المعتدلين والمحافظين خلال الفترة القادمة سوف تعمل المزيد من الفرز داخل هذه الخريطة، على النحو الذي يغير معالم الصراع التقليدي في الساحة السياسية الإيرانية، والذي يدور بين فصلين هما التيار المعتدل والتيار المحافظ، حيث من المتوقع أن تكون هناك خلافات داخل معسكر المعتدلين الفضفاض حول حدود عملية الإصلاح، الأمر الذي سوف يحدث انقسامات كبيرة بداخله. أما على صعيد التيار المحافظ، فالمؤكد أن الجناح التجديدي به سوف ينفصل نهائيا عنه، ومن المحتمل أن يلحق هذا المعسكر بالجناح الذي يمثله خاتمي في التيار المعتدل، وبذلك تتشكل خريطة قوى سياسية جديدة.

رؤى عربية

الإصلاحيون والمحافظون فى إيران... جدل المنفعة المتبادلة!!

سعيد عكاشة

باحث مصرى

تميل أغلب التحليلات التى تتناول الأوضاع السياسية فى إيران إلى تبنى نموذج تفسيرى يقوم على أساس نظام ثنائى القطبية طرفيه هما الإصلاحيون والمحافظون، حيث تتوزع بينهما عناصر القوة وتتعدد من خلالهما المواقف الخاصة بالقضايا الداخلية والخارجية، وقد سبق للعديد من الخبراء والباحثين المتخصصين فى الشئون الإيرانية، أن أشاروا إلى الفارق الهام بين النظام الثنائى القطبية الذى يكون طرفاه مختلفين تماما فى منطلقاتهما الأيديولوجية ومتنافسين على غنائم واحدة، وبين النظام الثنائى القطبية فى إيران والذى لا يسعى فيه كل قطب من اقطاب النظام إلى القضاء على القطب الآخر قضاءً تاماً بقدر ما يسعى فقط إلى تحجيم نفوذه ولجم تطلعاته، على أساس أن تقويض أى قطب من القطبين سيؤدى تلقائيا إلى تقويض القطب الآخر ومن ثم إنهاء المشروعية الإسلامية للنظام بأكمله تمهيدا لتفكيكه والانتقال إلى نظام آخر، بمعنى أكثر دقة هناك إدراك حقيقى من قبل المحافظين والاصلاحيين على أن العلاقة بينهما والتى تبدو للناظر اليها من الخارج على إنها علاقة جمع حضرى Zero Sum game لا ينبغى لها أن تكون كذلك من وجهة نظر داخلية تستهدف الإبقاء على المشروعية الاسلامية للنظام بغض النظر عن اختلاف توزيع القوى بينهما.

ويمكن القول أن هذا الإدراك قائم على حقائق ثابتة وقوية على رأسها أن الذاكرة الجمعية للشعب الإيرانى مازالت حية وقوية، ومازال الجيل الوسيط فى إيران (الذى كان شابا عندما قامت الثورة عام ١٩٧٩) يدرك - وربما ينقل ذلك للأجيال الشابة - أن العنصر الرئيسى الذى حسم التغيير من نظام الشاه إلى النظام الثورى الإسلامى كان هو الشعب ذاته، ولا تعتبر الفترة القليلة التى مرت على الثورة - ٢٢ عاما - كافية لوضع ستر النسيان على هذه الحقيقة، ومن ثم يجب أن نفترض أن هناك خوفا مشتركا بين الاصلاحيين والمحافظين من أن تؤدى الخلافات بينهما إلى إعادة إدخال الجماهير كعنصر حاسم فى الصراع، لأنه فى مثل هذا الوضع يمكن أن تتجاوز مطالب التغيير القطبين معا.

وربما يبدو السؤال المنطقى هنا: كيف تؤكد الوقائع صحة هذا التحليل؟ وما هى التوقعات فى المستقبل للعلاقة الثلاثية الأطراف: الجماهير، قطبا السلطة: المحافظون والإصلاحيون؟

بالنسبة للسؤال الأول، لو نظرنا إلى تطور عملية توزيع القوى بين الاصلاحيين والمحافظين خلال العشرين عاما ماضية، لوجدنا أن وضع الإصلاحيين كان يتحسن بوضوح منذ عام ١٩٨٨، غير أن الطفرة الكبرى فى قوة الإصلاحيين بدأت عام ١٩٩٧ بانتخاب محمد خاتمى - المحتل القوى لهذا التيار - لمنصب رئيس الجمهورية وفوزه باكتساح على خصمه من المعسكر المقابل، ثم اكتساح مرشحى الإصلاحيين الانتخابات البرلمانية التى جرت يوم ١٨ فبراير ٢٠٠٠، وأخيرا فوز محمد خاتمى بولاية ثانية بنسبة تأييد تصل إلى ٧٧,٨٪ من مجمل المقترعين، وهى نسبة تفوق ما حصل عليه عام ١٩٩٧ والتى لم تزد عن ٧٠٪ من اصوات المقترعين.

لقد توقع الكثيرون خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ أن يستغل التيار الإصلاحى الاجماع الشعبى الذى يحظى به لخوض معركة حاسمة مع الجناح المحافظ لتحجيمه

وتقييد صلاحياته، ولكن ذلك لن يحدث حتى أن مجلة النيوزويك الأمريكية الصادرة قبل اسبوع واحد من الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة توقعت - بناء على تقارير من داخل إيران ذاتها - أن خاتمى لن يحظى بنفس نسبة التأييد التى حصل عليها عام ١٩٩٧، ورجحت هذه المصادر أيضا احتمال تدنى الاقبال على التصويت باعتبار أن الإصلاحيين وممثلهم خاتمى لم يستغلوا السنوات الثلاث التى انقضت منذ عام ١٩٩٧ لتحقيق بعض المطالب الشعبية، وعلى رأسها تخفيف قبضة رجال الدين المحافظين على الحريات العامة، والمطالب السياسية وتحقيق إنطلاقة اقتصادية تكفى للحد من أزمة البطالة وتدهور مستويات المعيشة، وكلا المطلبين مرتبطين ارتباطا وثيقا باعتبار أن الخطاب المتشدد للمحافظين داخليا وخارجيا يقلص فرص إيران فى جذب الاستثمارات الخارجية كما يحد كثيرا من قدرة إيران على الانفتاح على أسواق التجارة العالمية، كما يفرض من جهة أخرى رفع مستويات الانفاق العسكرى تحسبا للأخطار الخارجية التى تتزايد نتيجة اصرار رجال الدين المحافظين على تحدى القوى الدولية والاقليمية الكبرى، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن إستغلالها أيضا لقمع الحريات العامة.

ولكن ما هى الأسباب التى حالت دون إستغلال التيار الاصلاحى وذلك التأييد الشعبى الجارف الذى يحظى به لكى يستجيب لمطالب الجماهير الواسعة؟

هناك تفسيران لذلك، التفسير الأول والشائع هو أن نمط توزيع السلطة داخل المشهد السياسى الإيرانى لا يعطى فرصة حقيقية للتيار الاصلاحى - حتى لو كان بإمكانه نظريا أو كان ذلك هدفا من أهدافه - لتطبيق ما يراه من سياسات تقربه من الجماهير، فهناك مجلس مراقبة الدستور (مجلس صيانة الدستور) الذى يسيطر عليه المحافظون، وصلاحيات هذا المجلس تؤدى للحد من قدرة البرلمان على إصدار التشريعات حتى فى وجود اغلبية للاصلاحيين داخله، حيث تنص لائحة هذا المجلس على أنه من حقه مراقبة أعمال البرلمان والموافقة أو الرفض لمشروعات القوانين التى تقدم من خلال البرلمان، وهناك أيضا «الولى الفقيه» الممثل فى شخصية السيد «على خامنئى» والذى يكفل له الدستور الحق المنفرد والمطلق فى تعيين قادة القوات المسلحة والحرس الثورى ورؤساء السلطة القضائية وهيئات الإذاعة والتليفزيون، كما يملك الولى الفقيه، سلطة عزل رئيس الجمهورية من منصبه.

تحد هذه المؤسسات - من وجهة نظر أصحاب التفسير الأول - من قدرة الإصلاحيين عمليا على مجابهة المحافظين، وبالتالى يمكنها أن تفسر عدم إقدام الإصلاحيين على تبنى سياسات معينة يحبذها أغلب ابناء الشعب. التفسير الثانى يرى أن الإصلاحيين لم يتحركوا خطوات كبيرة فى مواجهة خصومهم من القطب الآخر لأنهم يخشون ان يؤدى الصدام إلى إنهيار النظام الذى أسسه الإمام الخمينى انهيارا تاما ومن ثم إخراج الإسلاميين بجناحيهم المعتدل والراديكالى من الخريطة السياسية الإيرانية تماما، والدليل على ذلك أن الإصلاحيين لا يتحركون فى اتجاه حزب صلاحيات الجناح المحافظ وبالذات فى مؤسسة الولى الفقيه، أو مرشد الثورة والذى يقوم بتعيينه أو عزله «مجلس الخبراء»، وهو مجلس ينتخب من الشعب مباشرة ، وبوسع الاصلاحيين إذا ركزوا على ملء هذا المجلس بالعناصر التي تنتمى إليهم اعتماداً على أن ثقة الجمهور بهم، والتى أوصلتهم للسيطرة على البرلمان ومؤسسة الرئاسة، جعلتهم يتحكمون فى شخص الجالس فى مؤسسة الولى الفقيه بكل صلاحيته الواسعة ، كذلك لم يدخل الإصلاحيون فى مواجهة حقيقية مع المحافظين سواء للحد من نفوذهم فى عملية تصفية المرشحين فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإنتخابات المحليات، أو فى مواجهة السيد على خامنئى مرشد الثورة عندما قام فى ١٨ مارس عام ١٩٩٧ - أى بعد انتخاب خاتمى للولاية الأولى بأقل من شهر واحد - بإنشاء مجلس جديد باسم «مجمع تشخيص مصلحة النظام» وهو مجلس للمستشارين يرأسه الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى - القريب من الجناح المحافظ - ويعمل كهيئة استشارية لرئيس البلاد، ويستهدف وضع السياسات البعيدة المدى ويتولى الفصل فى النزاعات التشريعية التى تنشأ بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، أن اسم هذا المجلس يكشف بوضوح عن إدراك المحافظين والإصلاحيين حقيقة أن مصالحهما وإن تناقضت فى إطار محدد، إلا إنها يجب أن تتوافق لحماية النظام من التهديدات التى تأتى اليه من الخارج، وكون الجناح الإصلاحى لم يخض معركة ضد صدور هذا القرار الذى أنشئ بمقتضاه المجلس، ربما يكشف عن هذا التوافق أو يرجحه على الأقل، ومن ثم يمكننا القول أن الإصلاحيين ليس فى نيتهم على الإطلاق الاستجابة لكافة مطالب الجماهير التى راهنت عليهم بغض النظر عن مدى قدرتهم على تحدى المحافظين من عدمه، كما يمكن القول أيضا أن كلا الجناحين يدرك أهمية الحفاظ على الآخر من اجل الحفاظ على نظام الجمهورية الاسلامى نفسه، ومن ثم فبوسع الإصلاحيين التذرع باحتلال المحافظين قمة المؤسسات التى بوسعها تحرير الاصلاحات المطلوبة أو

وقفها، كما بوسع المحافظين الاعتماد على الإصلاحيين بوصفهم الأمل الذى تراهن عليه الجماهير الواسعة لإحداث التغيير حتى لا تخرج الجماهير كما خرجت عام ١٩٧٩ لتقوم بنفسها بعملية تغيير النظام وتحقيق مطالبها.

مستقبل العلاقة بين ثلاثية المشهد السياسى:

أظهر الاقبال الواسع من الناخبين الإيرانيين (٦٧٪ تقريبا من المسجلين فى القوائم) - خلافا لكل التوقعات - أن اغلب الشعب الإيرانى مايزال راغبا فى إحداث التغيير المنشود بشكل تدريجى وأنه يراهن على الإصلاحيين لإحداث هذا التغيير دونما صدام مع الجناح المحافظ. ويمكن القول أن تقارب برامج الاصلاحيين والمحافظين حول أسلوب معالجة الوضع الاقتصادى قد جعل الاستقطاب يدور حول قضيتين الأولى الأخطار التى تمثلها التحديات القادمة من الخارج وعلى وجه الخصوص من جهة الغرب وإسرائيل، وقضية الحريات العامة وتقليص سلطة رجال الدين على وضع القيود التى تحد من الحريات الشخصية. ويمتلك المحافظون اوراقا قوية على الجانب الأول إذ يحقق خطابهم الثورى المتشدد ضد الاستكبار الغربى والداعى للاعتزاز بالهوية الوطنية والإسلامية مطلبا وجدانيا لأغلب الشعب الإيرانى، إما الإصلاحيون فهم وحدهم القادرون على تحقيق الآمال الخاصة بالقضية الثانية، أى توسيع هامش الحريات الشخصية والعامة، ويبدو أن الجناح المحافظ على إستعداد لخلق الإضرابات فى الداخل وزرع الألغام فى طريق الإصلاحيين إذا ما حاولوا السير قدما فى اتجاه تحسين علاقة إيران بالقوى الاقليمية والدولية الكبرى، وإذا ما شعروا بأن سياسة الإصلاحيين ربما تتسبب فى تهديد مكانتهم. وتشير كثير من الأحداث الأخيرة التى مرت بها إيران فى السنوات الثلاث الأخيرة، ومنها عملية اغتيال بعض المثقفين المحسوبين على التيار الإصلاحى وظهور ادلة تشير إلى ضلوع عدد من رموز المحافظين المنتمين للمخابرات فى هذه الحوادث، وأيضا الأضرابات التى جرت فى شرق البلاد فى فبراير عام ٢٠٠٠، والتى أشار البعض إلى دور العناصر المنتمية للجناح المحافظ فيها (مختارات إيرانية اغسطس ٢٠٠٠). وتشير هذه الأحداث إلى الإمكانية التى يتمتع بها الجناح المحافظ من أجل الابقاء على سلطاته ومنع توسع الاصلاحيين فى وعودهم للجماهير. وبوسع المحافظين أيضا عبر سيطرتهم على أجهزة الأمن والقوات المسلحة أن يزيدوا من حجم مشاريعهم الخاصة بتطوير الأسلحة النووية والصاروخية مما يؤدى بالقطع إلى توتر شديد فى العلاقات الإيرانية - الأوروبية، كحافز يدفع الولايات المتحدة وإسرائيل لاتخاذ إجراءات عقابية عنيفة ضد إيران. ويدرك المحافظون أن هذه التطورات لو حدثت ستؤدى تلقائيا إلى لجم مطالب الإصلاحيين على أساس أن اجواء الخطر الخارجى كانت دوما تصب فى مصلحة المحافظين، فعلى سبيل المثال أدى الغزو العراقى للأراضى الإيرانية عام ١٩٨٠ والذى تم بعد أول انتخابات برلمانية فى عهد الجمهورية الإسلامية بثلاث أشهر فقط إلى تحجيم التطور الديمقراطى الذى كانت إرهاصاته الأولى قد بدت فى هذه الانتخابات وتمثلت فى مشاركة واسعة لمختلف التيارات السياسية والحزبية بلا قيود، وأدى استمرار هذه الحرب حتى عام ١٩٨٨ إلى سيطرة الجناح المتشدد على مقاليد السلطة فى إيران باعتباره الجناح الذى يرفع أكثر الشعارات تشددا فى مواجهة الخارج المعتدى.

وبين المخاوف هنا وهناك، وبين المصالح المتبادلة بين الجناح الإصلاحى والجناح المحافظ من أجل الإبقاء على النظام الجمهورى الإسلامى يظل المشهد الإيرانى عامرا بالحيوية والترقب، ولكن يبقى السؤال الهام: إلى متى سيصبر الإيرانيون - وأغلبهم من الشباب تحت سن ٣٥ عاما - على بطء الإصلاحات التى يطالبون بها؟ وإلى متى سيظلون يدفعون بالإصلاحيين لخوض معركة التغيير دون تدخل مباشر منهم كما حدث عام ١٩٧٩.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-227-130-3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

١ ـ الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساسا إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والعالم العربى . وتصدر ، الكراسات الاستراتيجية ، بدءا من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجى :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية مصريا وعربيا ودوليا . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر هذه الدورية بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التى كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدى الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عبد العليم محمد .

(د) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضا دقيقا وافيا باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(هـ) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصرى بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(و) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران .

(ز) الديموقراطية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديموقراطية المعاصرة على المستوى المصرى والعربى والدولى ويرأس تحريرها د. هالة مصطفى .

٢ ـ التقـارير

(أ) التقرير الاستراتيجى العربى :

تقرير سنوى يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولى والنظام الإقليمى العربى والمجتمع المصرى . ويصدر التقرير الاستراتيجى العربى أيضا باللغة الإنجليزية بدءا من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوى يرمى إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصرى بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ ـ الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التى غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربى - الإسرائيلى ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصرى والعربى ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ ـ المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضا لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالى http: // www. acpss.org./ والبريد الإلكترونى acpss (a) acpss.org بالإضافة إلى البريد الإلكترونى للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام acpss (a) ahram-org.eg .

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام ، فضلا عن إمكانية الاشتراك السنوى فى إصدارات المركز الدورية والتى يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٢٢٤/٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦١٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣/٥٧٨٦٠٢٣

E-mail: acpss (a) ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر